جامعة الدكتور الطاهر مولاي –سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا

2014 – 1999

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

✓ قروج فؤاد

إشراف الدكتور المحترم:

♦ بن زايد أمحمد.

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: خروبي شوقي ..... رئيسا.

الدكتور: بن زايد أمحمد..... مشرفا ومقررا.

الدكتور: بلحاج الهواري..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية

2016/2015

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُواْ
رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ
خَوْفٍۢ ﴿٤﴾

سُورَةُ قُرَيْشٍ

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل

إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مأثرهما، إلى من حلم أن يريباني أتخطى درجات العلم والنجاح، إلى اللذين لن أوفيهما حفهما مهما قلت فيهما، إلى رمز

أبي

أمي

وإلى عنوان الدعم والوفاء إخواتي و أخواتي ***إبراهيم، عمر، أحلام، وفاطمة الزهراء***، كما لا أنسى البراعم الصغار ***محمد أمين، إسحاق، جواد، نورهان أمينة، أنفال أحلام، أشواق، وإسمهان***

وإبني ***إسلام***

دون أن أنسى كامل تحياتي ***لزوجتي*** التي كانت سند لي طيلة فترة إعدادي هذه المذكرة.

وإلى كل أسرى الذاكرة من الصديقات وزملاء الدراسة

وإلى كل من ساعدني على إخراج هذا العمل في صورته هذه.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني في عملي هذا الذي لم يرى النور إلا بفضله تعالى وبفضل مساعدة كل من يملك روحا صالحة.

ومن باب قول الحبيب صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" ***رواه أحمد و الترميذي***

فأتقدم بأخلص و أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل ***"بن زايد أمحمد"*** الذي شرفني بقبوله الإشراف على لمذكرتي والذي لم يبخل عليّ بنصحه وإرشاداته وبصبره في بعض الأحيان.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي الدكتور ***"خروبي شوقي"*** والدكتور ***"بلحاج الهواري"*** اللّذين أسرني حضورهما وزادني شرفاً ومع كل تشكراتي للدكتور الفاضل ***"خداوي محمد"*** ، كما لا أنسى *الأخت* ***سمية*** *على كل المجهودات والمساعدة التي أسدتها لي*

وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سعيدة وأخص بالذكر الأستاذ المحترم ***ميلود ولد الصديق.***

وإلى كل أساتذتي عبر مشواري الدراسي.

مقدمة:

يحضى موضوع السياسة الخارجية الجزائرية باهتمام العديد من الدارسين والباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ونظرا لذلك ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، باعتبار أن هذه الدول لها حدود شاسعة مع الجزائر، وتشهد عدم استقرار في أنظمتها السياسية وتدهور في ظروفها الأمنية إذ يعتبر هذا الأخير من بين العوامل الأساسية التي تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة مع زيادة حدة التنافس بين الدول الكبرى على ما تختزنه القارة الإفريقية من ثروات باطنية، التي أصبحت الوجهة الأولى للدول الصناعية التي ترى في الدول الإفريقية المنفذ الوحيد لتلبية متطلباتها مع المواد الأولية، كما أن الجزائر في ظل هذه الظروف تهدف من خلال توجهاتها نحو المنطقة إلى حماية المصالح العليا للبلاد وحفظ السيادة الوطنية وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة ودعم الاستقرار والأمن في القارة الإفريقية حماية لأمنها القومي وسلامة أراضيها من التهديدات الآمنية من هذه الدول، خاصة فيما يتعلق بالإرهاب والهجرة الغير الشرعية وتنامي كل أنواع الجريمة المنظمة، وهدا ما يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة التوجهات والاعتبارات التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا.

أهمية الموضوع: يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى قسمين وهما كالتالي:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا باعتبارها منطقة غنية بالثروات الطبيعية والطاقوية، مما جعلها محل أطماع الدول الكبرى كفرنسا التي تعتبر بعض دول شمال إفريقيا امتداد طبيعي لها بحكم أنها من مستعمراتها السابقة، مما يحق لها استغلالها والتدخل في شؤونها الداخلية بما يخدم مصالحها، والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر إفريقيا الشمالية كبعد استراتيجي جديد لها في المجال الطاقوي لتعويض دول الخليج العربي، والصين التي تشهد نهضة اقتصادية جعلتها تسعى للبحث عن نفوذ خارجي للحصول على المواد الأولية والطاقوية، حيث وجدت في القارة السمراء ما تسعى له، بالإضافة إلى هذا التنافس الخارجي تشهد بعض دول المنطقة عدم الاستقرار السياسي ونقص النضج في مؤسساتها السياسية الدستورية، مما دفع بالجزائر إلى وضع سياسات جوارية خاصة لكل دولة ووفق الظروف المحيطة بها.

الأهمية العملية:

وذلك من خلال البحث عن حقيقة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في مختلف مجالاتها، وفي ظل ما تتميز به الحدود من كونها مانعة إلى اعتبارها حدودا مانعة تعمل على نقل العديد من الأزمات والمشاكل من الداخل إلى الخارج، وما يزيد من حدة التهديدات وعدم وجود تنسيق أمني محكم بين الدول المنطقة، وهذا راجع لعدم تكافىء الامكانيات ووسائل وشساعة الحدود وعدم إتفاق صناع القرار في هذه الدول، إلى جانب مصالح وتدخلات القوى الكبرى (الأطراف الخارجية) الذي يزيد هذا الأخير بدوره من صعوبة إيجاد مقاربة أمنية مشتركة.

ومن جهة أخرى إثراء مكتبتنا عن طريق مساهمتنا في تأسيس طرح علمي منهجي يمكن أن يقدم إسهامات وإضافات جديدة الكتابات المهتمة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وانعكاسات التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري.

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال هذا البحث:

1. التعرف على ماهية السياسة الخارجية وأهم نظرياتها في دراستها لصنع القرار الخارجي.
2. إبراز أهم محدادات السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا.
3. الدور الجزائري في دعم وتأسيس مبادرة النيباد **NEPAD** .
4. إبراز جهود الاتحاد الإفريقي في حل النزاع المالي.
5. إبراز المكانة السياسية للجزائر والدور الأساسي الذي لعبته في حل النزاع في مالي.
6. التعرف بمختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر لضمان الأمن والاستقرار بإفريقيا.
7. إبراز المعوقات التي تواجه الجزائر في حل دائم للأزمة في مالي.
8. إبراز سيناريوهات الدور الجزائري إتجاه إفريقيا

أسباب اختيار الموضوع:

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بالباحث ترتبط بمجال تخصصه بالدرجة الأولى إلى جانب ميوله ورغبته في الدراسة وكشف الحقائق ولما لها من علاقة بالأحداث الدولية الراهنة، وتكمن أهمية هذه الدوافع في أنها تمثل السبب الرئيسي والدافع لنجاح مشروعه العلمي وهي كالتالي:

الأسباب الموضوعية:

نظرا لقلة المراجع المتخصصة في موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا حيث اغلب الدارسين والمهتمين تناولوا السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أوربا ودول المشرق العربي وكذالك اتجاه أمريكا بقيت سياسة الجزائر الخارجية تجاه الجنوب كزاوية منسية وعلى هذا الأساس رأينا أنه من الوا جب باهتمام بدور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا،ولهذا استوجب علينا دراسة طبيعة هذه السياسة المتجهة من خلال محاولة استكشاف الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا. وهو ما بعث فينا الرغبة في البحث فيه بهدف الإثراء المعرفي والنظري لهذا الموضوع المهم حيث نصبو أن تكون دراستنا إضافة جديدة وربما انطلاقة لدراسات أعمق في المستقبل.

الأسباب الذاتية:

السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع يعود إلى الميل العام لي الشعوب الإفريقية التي تريد المزيد من المعرفة ماذا يجري على ترابها، بالإضافة إلى رغبة الباحث الملحة لتحليل علاقة الجزائر الخارجية بإفريقيا نظرا لظروف الخاصة التي تمر بها هذه الدول، وهذا في ظل التنافس الخارجي على المنطقة التي تعتبر الجزائر فيها هي الدولة المركزية والمحورية بحكم موقعها الاستراتيجي وكذالك مكانتها في السياسة المنتهجة وتجاربها السياسية المتعددة في فك الخلافات والصراعات التي تنشب في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

- علالي حكيمة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية –نموذج الجزائر–**"[1] والتي استنتج من خلالها الباحث أن الجزائر فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الجوار الجيوسياسي الذي يربط الجزائر بالساحل الافريقي والصحراء الكبرى، وما يتضمنه من هذا الجوار من تحديات أمنية، وتهديدات مشتركة، كان عاملا محددا في إدراج الجزائر للساحل الإفريقي ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية، حيث قامت الجزائر بتكثيف علاقاتها الثنائية، وكذا

[1]: علالي حكيمة، البعد الأمني في السياسة الجزائرية–نموذج الجززائر–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: ديمقراطية والحكم الراشد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010–2011.

متعددة الأطراف في سبيل مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي، وعلى رئسها الإرهاب والجريمة المنظمة.

- بنيو سفيان،" **السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**"[1] حيث استنتج في بحثه على أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولتي مالي والنيجر ترتبط بعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل منذ تاريخ بعيد جدا، حيث لم تطرح أبدا مشاكل الحدود أو المبادلات بين هذين البلدين، كما أن هده الأخيرة (الجزائر) المعروفة بأخلاقياتها السياسية واحترامها لسيادة الدول واقتراحها المساعدة دون المقابل ودون أطماع وهو ما جعلها قبلة للأحرار واللذين يعملون من أجل مصالح دولهم، والحد من الصراعات العرقية ومكافحة التهديدات الداخلية والخارجية كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بأشكالها.

موضع الدراسة من الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة أنها جائت متجددة تواكب التطورات المستمرة التي تشهدها إفريقيا، على غرار الإنقلاب العسكري على الرئيس المالي "**أمادو توماني توري**" في مارس 2012، الذي إستغله المتمردون الطوارق للقيام بالهجوم والإستحواذ على مناطق كبيرة من الشمال، معلنين قيام دولة أزواد المستقلة في 06 أفريل 2012، إلى إتفاق السلم والمصلحةالمنبثق عن مسار الجزائر في جوان 2015، كما أن هذه الدراسة جائت تحاول الكشف عن مدى تأث الأمن القومي الجزائري بما يدور في إفريقيا وبالخصوص جنوب الحدود الجزائرية خاصة في ظل تنامي ظاهرة الصراعات الداقلية الإقليمية وتباعاتها في تفاقم بعض التهديدات الأمنية كظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي أصبحت تلقي بظلالها على الأمن الإقليمي واللأمن الجزائري، كما تحاول هذه الدراسة على قدرة بعض المنظمات والمبادرات للحد من مشاكل إفريقيا والتقيليل من الصراعات العرقية والإقليمية كمبادرة النيباد ومنظمة الاتحادالإفريقي، كما حاولنا من هذه الدراسة إلى الدور الجزائري الدبلوماسي في الحد من الأزامات سابقة الذكر وأهم سيناريوهات الدور الجزائري في إفريقيا.

[1]: بنيو سفيان، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: درسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

إشكالية الدراسة:

أ- الاشكالية الرئيسية:

في ظل جهود الدبلوماسية الجزائرية وسياستها الخارجية بمكافحة التهديدات الأمنية التي تشهدها القارة الافريقية وافرازاتها على الساحة الاقليمية والدولية تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- **إلى أي مدى حققت السياسة الخارجية الجزائرية أهدافها تجاه إفريقيا وماهي سيناريوهات الدور المستقبلي؟**

ب-التساؤلات الفرعية:

معالجة الاشكالية الرئيسية تستدعي تفكيكها إلى تساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ هل يتغير مفهوم السياسة الخارجية بتغير التهديدات الأمنية؟
- ❖ ماهي أهم المحددات التي توفر في السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا؟
- ❖ هل للتهديدات الأمنية في القارة الافريقية لها انعكاسات على الأمن القومي الجزائري وما هي المقاربة الجزائرية لمواجهة هذه التهديدات؟
- ❖ في ماذا تمثل الدور الجزائري في حل أزمة مالي؟
- ❖ هل يمكن أن توحد الجزائر سياستها الخارجية إتجاه دول إفريقيا؟ أم أنها تتوقف على العلاقة الموجودة مع كل دولة؟
- ❖ في ماذا تمثل دور مبادرة النيباد ومنظمة الاتحاد الافريقي في ظل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا من مواجهة بعض الصراعات والتهديدات الأمنية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سنحاول دراسة الموضوع دراسة وصفية، حيث تنطلق هذه الدراسة من التركيز على الأمن القومي الجزائري وكيفية تأثره بما يحيط به من تفاعلات والتهديدات الاقليمية والدولية التي لها دور بارز في صياغة السياسة الخارجية والعقيدة الأمنية الجزائرية،وذلك بدراسة دور السياسة الخارجية الجزائرية ومبادرة النيباد ومنظمة الاتحاد الافريقي في ظل التهديدات الأمنية امستفحلة الفضاء الإفريقي وكذا الضغوطات الغربية من أجل الموارد الطبيعية والطاقوية التي تمتاز بها القارة الافريقية بما فيها الموقع الجيواستراتيجي وبالتالي تتمثل حدود ومجالات هذه الدراسة في ما يلي:

المجال المكاني:

تم تناول موضوع الدراسة في حدود مكانية تمثلت في منطقة أصبح القارة الأزمات وتتمثل القارة السمراء التي تشكل مصدرا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود والتي تؤثر على حدود مكانية أخرى تتمثل في دراستنا هذه السياسة الخارجية الجزائرية وأمنها القومي في ظل مكافحة التهديدات.

المجال الزمني:

كرسنا جهدنا البحثي في دراسة الموضوع في الحقبة التي تلت العشرية السوداء للجزائر أي 1999 إلى غاية 2014 وظهور مبادرة النيباد الذي كان لها أثر كبير في تنمية إفريقيا وكذا جهود الإتحاد الإفريقي من الحد من الصراعات والأزمات وخاصة الدور الهام في إدارة مالي.

فرضيات الدراسة:

أ* الفرضية الرئيسة: تحاول الدراسة اختيار صحة الفرضية الرئيسة الآتية:

تعتبر التهديدات الأمنية في القارة الإفريقيا محددا أساسيا للسياسة الخارجية باعتبارها تؤثر بصفة مباشرة على الأمن القومي الجزائري الأمر الذي يفرض على الجزائر تبني استراتجية للتصدي لهذه التهديدات.

ب* الفرضيات الفرعية:

اختيار صحة الفرضية بشكل علمي يستدعي تفكيكها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- لقد ساهمت محددات ومبادئى المشكلة السياسة الخارجية الجزائرية في توجيه دبلوماسياتها وتفعيل دورها
- الجزائر تعتمد عدة مقاربات لمواجهة التهديدات الأمنية التي تصدرها لها التخوم الجنوبية.
- تلعب التهديدات الأمنية دورا محوريا في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا.
- طبيعة الضغوطات الغربية والإقليمية التي تزيد من حدة تقليص الدور الجزائري في إفريقيا.

الإطار النظري للدراسة:

تستخدم الدراسة عدة مناهج وإقترابات ذلك من أجل إحداث التوازن العلمي حيث تم الاعتماد على:

الواقعية: عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات **Morgenthau** فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، وأضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع **Kenneth Waltz** ، وإحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي–الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات بين الدول الافريقية، ونقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الافريقية على سلوكات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية وكذلك الجديدة البنيوية مع **Kenneth Waltz**، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية. لذا سنحاول من خلال هذا العنصر تبيين هذا الاختلاف في مواقف الواقعيين من قضية الفصل أو الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه التنظيري في حقل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه لإفريقيا لتحريك التساؤل الذي يقول: " **لماذا دول متشابهة المكانة في النظام الافريقي تسلك سلوكات متشابهة بالرغم من اختلافاتها الداخلية؟**"

كما طرحت إشكالية القدرة التفسيرية للمقاربات التي حاولت تفسير السلوك الخارجي بالعودة إلى البنية النسقية للنظام الافريقي، حتى من قبل العديد من الواقعيين وعلى رأسهم **Christensen** الذي قال بأن: "**الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما، ولكن مع ذلك فإن بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية، مثل الاختلافات الإيديولوجية، الضغوطات السياسية الداخلية، أو حتى الجانب السيكولوجي للقيادات المختلفة.**

وأدى هذا إلى بروز نماذج نظرية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية في فهم وتفسير السلوك الخارجي، وهذا ما سنعرج على ذكره والتفصيل في الاطار النظري للدراسة.

المنهج المقارن: قد استعمل دور هذا المنهج في دع الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه الاختلاف والتداخل والعناصر المتحكمة في توليد بعض التهديدات الأمنية في القارة الافريقية والتي تشكل مشكل كبير على السياسة الخارجية الجزائرية في شتي مجالاتها الاقتصاية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، وكذلك في أهدافها العامة أو اتجاه إفريقيا خاصة في الفترة الممتدة 1999-2014.

المنهج الوصفي: الذي يقوم على جميع الحقائق والمعلومات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا دقيقا يعبر عنها تعبيرا كافيا أو كميا، وذلك بتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص وأبعاد هذه الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، قصد التوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية تفيد في فهم أفضل لها أو لوضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها.[1] وقد تم الاعتماد على هدا المنهج في هده الدراسة لمعالجة عدة نقاط تتمثل في تحديد معالم وخصائص السياسة الخارجية وأهم محدداتها تجاه إفريقيا، كما تم الاعتماد عليه في تحليل أثر المتغيرات الاقليمية المتمثلة في التهديدات الأمنية في القارة على أمن واستقرار الجزائر وكثرة الضغوطات الغربية والإقليمية.

كما ستقوم الدراسة باستخدام منهج فرعي أخر تمثل في:

منهج دراسة حالة: تم توظيف هذا المنهج لقياس الآثار الناجمة عن التهديدات الأمنية في دولة مالي خصوصا وإفريقيا عموما على أمن الجزائر وحدودها وكذا رصد التطورات السياسة الخارجية تجاهها.

تصميم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث سيتناول الفصل الاول السياسة الخارجية (اطار نظري) وسنتطرق من خلاله في المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم وأدواتها وعلاقاتها ببعض المفاهيم) أما المبحث الثاني خصائصها والأنماطها وتخطيطاتها السياسة الخارجية، أما المبحث الثالث سيعالج المداخيل والاتجاهات النظرية في دراستها لصنع القرار الخارجي، وذلك للتطرق إلى المداخيل التقليدية والنظريات الحديث لصنع القرار الخارجي وأهم نماذج صنع القرار الخاجي في السياسة الخارجية.

[1]: عمار بحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،(ط7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 137-138.

وسنتعرض في الفصل الثاني مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلالها نتطرق في المبحث الأول على مؤسسات صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في رئاسة الجمهورية والبرلمان وكذلك وزارة الخارجية، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى محددات السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في المحددات الجغرافية والمحددات الديمغرافية وكذالك المحددات الاقتصادية (النفط).

وأخيرا في المبحث الثالث خصصناه إلى مبادىء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا وأهم محدداتها بالتعرض أولا مبادىء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا ثم إلى أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا وصولا إلى عملية صنع القرار الخارجي الجزائري تجاه افريقيا.

أما الفصل الأخير خصصناه إلى دور السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا وأهم السيناريوهاتها حيث سنتناول المقاربة التنموية الجزائرية تجاه افريقيا بالتعرض أولا إلى الدور الجزائري في تأسيس ودعم مبادرة النيباد NEPAD ثم التطرق إلى دور ومكانة الجزائر في ظل مبادرة النيباد وأخيرا أهم الرهانات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل مبادرة النيباد، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه دور الإتحاد الافريقي والوساطة الجزائرية وأهم أليااتها في تسوية إدارة النزاع في مالي بالتطرق أولا إلى جهود الاتحاد الافريقي لحل النزاع في مالي ثم الوساطة الجزائرية لحل الأزمة في مالي ثم أليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي.

وأخيرا سيعالج المبحث الثالث سيناريوهات الدور الجزائري تجاه افريقيا حيث سنتطرق من خلاله تنامي الدور الجزائري في مكافحة بعض التهديدات الامنية ثم إلى تقلص الدور الجزائري بفعل الضغوطات الغربية والإقليمية.

صعوبات الدراسة:

عند القيام بأيّ عمل علمي لابدّ وأن تواجه الباحث صعوبات يحاول تذليلها من أجل الوصول إلى هدفه العلمي، والتي ربّما هي الدّافع للعمل أكثر، لذلك وعند إعدادي لهذه الدراسة واجهتني في البداية صعوبة التوفيق بين الدراسة وإجتياز الإمتحانات وبين البحث عن المراجع في نفس الوقت التي تفتقر في هذا الموضوع إذ يعتبر من المواضيع الجديدة في الدراسة، ثمّ واجهت الصعوبة عند مرحلة تحرير وإعداد العمل، فهي المرحلة التي تطلّبت منّي الجهد المضني لأتمّه، حيث حرصت على إخراج وكتابة بحثي بمفردي ليكون بالصورة التي بين أيديكم.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية (إطار نظري)

الفصل الأول: السياسة الخارجية (إطار نظري)

إذا تعددت القضايا العالمية، وتزايد عدد وحدات النظام الدولي، زاد من تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، التي أصبحت تحضى كغيرها من المواضيع الأخرى باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين على اختلاف مشاريعهم وقيمهم وأفكارهم، فخلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا حيث بعد أن كانت ظاهرة مقتصرة على ظاهرة الأمن العسكري، أضحت ظاهرة متعددة المعالم والإبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والمسار العام للسياسة الخارجية الجزائرية قد عرفت فترات متباينة من النشاط والتمثيل الخارجيين، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية أعطت منذ الاستقلال أهمية للبعد الإفريقي لذلك عمدت على إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول الإفريقية، وكذا أهم خصائصها وأساليب تخطيطاتها التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجهه على خيار معين دون الآخر أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إجابا، كما أنه لابد من دراسة أهم المداخيل والاتجاهات النظرية لصنع القرار الخارجي وكيفية مساهمتها في دراسة السلوك الخارجي، بحث يتضح لنا لماذا تقدم دولة ما الكثير حيال قضية ما، ولماذا لا تكثرت تجاه قضية أخرى.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول السياسة الخارجية (المفهوم وأدواتها وعلاقاتها ببعض المفاهيم الأخرى) بالتعرض أأولا إلى مفهوم السياسة الخارجية ثم إلى علاقاتها ببعض المفاهيم ثم إلى أدواتها الدبلوماسية والإستراتجية،

أما المبحث الثاني سنقف فيه على خصائصها وأنماطها وتخطيطاتها من خلال التطرق إلى أهم خصائص السياسة الخارجية ثم إلى أنماط السياسة الخارجية ثم إلى تخطيطاتها

أما المبحث الثالث سنتعرف فيه أولا على المداخيل والاتجاهات النظرية في دراستها لصنع القرار الخارجي من خلال التطرق إلى المدرسة التقليدية ثم المدرسة الحديثة ثم إلى نماذج صنع القرار الخارجي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم وأدواتها وعلاقتها ببعض المفاهيم).

لقد شهد موضوع السياسة الخارجية إختلافا في تحديد مفهومه لا يوجد هناك تعريف متفق عليه عند علماء السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعدد تعريفات الباحثين إزاءها. والحق، فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فسنحاول في هذا المبحث التعرض في المطلب الأول لأهم تعاريف السياسة الخارجية، كما سنتطرق في المطلب الثاني علاقاتها ببعض المفاهيم، ثم سنحدد أدواتها الدبلوماسية والاستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

قبل التطرق لتعريف السياسة الخارجية، لابد من الإشارة ولو بصفة موجة لتطورها.

بعد نهاية حرب العالمية الثانية، تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا من مجرد ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بما يسمى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط الدولي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية. كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات، وبالذات الدول النامية.

إزاء هذا التطور لم يعد المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطور التاريخي لسياسات الدول الكبرى ومحاولة فهم هذا التطور في إطار الظروف المحيطة به، كافيا لتفسير العديد من السياسات الخارجية، وبالذات السياسة الخارجية للوحدات الجديدة في النسق الدولي.[1]

لذلك ظهرت محاولات لتقديم أطر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية، تأخذ في اعتبارها هذا التطور. وقد تجسدت تلك الجهود في مجموعات بحثية يحاول كل منها أن يقدم إطارا للتفسير. وقد بدأت تلك المحاولات بالجهود التي قادها "**هارولد ومارجريت سبراوت**" «**Margaret**» «**Harold**» «**Sprawte**»، والمجموعات البحثية الرائدة التي قادها "**ريتشارد سنا يدر**"«**Richard Snyder**»، "**جيمس روزناو**" «**James Rosenau**»، و"**تشارلز هرمان**" «**Charles Hermann**»، والتي

[1]: لويد حسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة، محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة سؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989، ص1.

تفرع عنها العديد من المجموعات البحثية، وقد أثمرت تلك الجهود أدبا متكاملا يحاول أن يفسر السياسة الخارجية بمختلف أبعادها تفسيرات علمية.[1]

من الصعوبة بمكان أن نعطي تعريفا جامعا مانعا شاملا ودقيقا للسياسة الخارجية لأن هذا المفهوم يثير جملة من الإشكاليات والقضايا.

وقد كرست أعمال كثيرة لدراسة السياسة الخارجية وتحليلها، والمتمثلة في ظهور العديد من المحاولات الهادفة إلى تفسير ظاهرة السياسة الخارجية، وقد تجسدت تلك المحاولات في جهود المفكرين الذين سبق ذكرهم، وقد تكللت تلك الجهود بتقديم إطار متكامل، يحاول أن يقدم تفسيرا للسياسة الخارجية، وقد تخطى هذا التفسير الآراء والأفكار التقليدية حول موضوع السياسة الخارجية التي هي: أحد فروع علم العلاقات الدولية، وتختص بوصف وتحليل الإستراتيجية أو الأعمال المستقبلية التي ينوي صانعو القرار في دولة ما تبنيها تجاه أطراف النظام الدولي خاصة الدول القومية ذات السيادة، بهدف تحقيق أهداف محددة تحقق المصلحة القومية للدولة محل الدراسة.[2]

بغض النظر عن آراء المدرستين الفكريتين السابقتين وغيرهما من الآراء الأخرى، فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية كعملية تعكس وجود عدة مراحل أو خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إن الدول تترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محددة عند تبني سياسة خارجية معينة.
2. إن صانعي القرار يأخذون بطبيعة الحال الظروف البينية المختلفة على المستويين الداخلي والخارجي، نظرا لما لذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على الأهداف المراد تحقيقها من جراء تبني سياسة خارجية معينة.[3]
3. تقييم وتقدير قدرات الدولة ومواردها المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المنشودة.
4. قيام صانعي القرار بتطوير خطة عمل أو إستراتيجية تتماشى وإمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع البدائل المتاحة بعقلانية كافية تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

---

[1]: لويس جنسن، مرجع سابق، ص1.

[2]: مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425هـ، ص113.

[3]: مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص113.

5. قيام أجهزة الدولة المختلفة بمراجعة وتقييم دوري للتقدم الذي تحققه الأجهزة المسؤولة عن تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[1]

هذه الخطوات المشار إليها، قد لا تتبعها الدول بنفس الطريقة والترتيب، حيث أن بعض الخطوات قد تتبناها الدول مجتمعة في نفس الوقت. ونظرا لأن ظروف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الداخلي والخارجي في حال تفاعل وتغير مستمر، فإن عملية صنع السياسة الخارجية هي أيضا في حال ديناميكية مستمرة.[2]

كما سبق وأن أشرنا في البداية، أن مفهوم السياسة الخارجية لا يوجد اتفاق حوله، إذ يعرف بعض الدارسين في هذا المجال تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات. وفيما يلي بعض من الآراء أو التعاريف التي وردت في أدبيات هذا الموضوع.

هناك من يرى أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يحدد علاقات تلك الدولة مع الدول الأخرى ومع الجماعة الدولية.

ووفقا لهذا الرأي، فإن مفهوم السياسة الخارجية يشمل العديد من المجالات كالدبلوماسية، الأحلاف السياسية العسكرية والسياسة التجارية.

وحيث أن السياسة الخارجية ترتبط بالجانب الخارجي من سياسة الدولة فإن:

- **دويتش Devtsch**: أوضح أن السياسة الخارجية لأية دولة من الدول تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها الاقتصادية.[3]

- **أما كورت Court**: يقدم لنا تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: «السياسة الخارجية للدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.[4]

---

[1]: مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص230.

[2]: المرجع نفسه، ص114.

[3]: هشام الصاغور، السياسة الخارجية لاتحاد الأوربي تجاه الجزائر 1988-2008، (ط1). الإسكندرية: الناشر مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص23.

[4]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (ط1).عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص19.

ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية قائلاً: «بكلمات أخرى أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى.[1]

– **أما فيرنس وسنايدر Ferenc Snyder** : فأنهما عرفا السياسة الخارجية على أنها ترادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات فيقولان أن السياسة الخارجية هي: منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.[2]

ويوضح تأمل هذا التعريف أنه لا يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، فالسياسة الداخلية هي أيضا مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختبار.[3]

هذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل، وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات.

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولى له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى (سنايدر) في هذا المجال إن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة.[4]

ويقترب هذا التعريف، التعريف الذي قدمه **تشارلز هيرمان Herman Charles** للسياسة الخارجية، التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صنعوا القرار الرسميون، إذ يعرفها: «تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها الناشر في سلوك الوحدات الدولي الخارجية.

---

[1]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، (ط1).الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص25.

[2]: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (ط2). القاهرة: دار الجيل، 2010، ص07.

[3]: محمد سليم، مرجع سابق، ص08.

[4]: مصباح زايد عبد الله، السياسة الخارجية، مالطا: منشورات Elga، 1994، ص10.

وفي المعنى نفسه، يعرف **باتريك مورجان Patrick Morgan** السياسة الخارجية بأنها: «التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين».

وبموجب هذه التعاريف، تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي، بهذا المعنى يفهم السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول، وأبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالأهداف والاستراتيجيات المعلقة.

اهتم سنايدر في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار، هذا يعني أن الآخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي، وقد أكد على الحقيقة نفسها هولستي في أنموذجا القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار، وبعبارة أدق أن صانعي القرار وفقا لهذا الأنموذج لا يتصرفون تبعا لمعرفتهم بالموقف، كما هو في الواقع وفي حقيقته الموضوعية، بل يأتي تصرفهم بموجب ما يتصورونه عن هذا الموقف.[1]

ويشير **والتر ليبمان Walter Lippmann** على أهمية القائد السياسي في إدارة نشاط الدولة الخارجية من حيث تأكيده إلى إيجاد نوع من التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والإدارة المتوفرة متوفرة على مدى نقل هذا الالتزام على مستوى السلوك الداخلي، والمقدرة الأزمة في اعتقاد ليبمان، هو أن تكون هذه المقدرة في حالة تنفيذها أكبر بكثير مما يحتاج إليه هذا الالتزام.[2]

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته.[3]

يعرف كل من "**غراهام ايفانز**" «**raham Evansg**» و"**جيفري نوينهام**" «**Jeffrey Newnham**» السياسة الخارجية بأنها: «هي النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل. وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي. ويفيد مصطلح "الحدود" (**Boundary**) ضمنيا أن القائمين على صياغة السياسة الخارجية يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة

---

[1]: أحمد نوري النعيمي السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص20-21.

[2]: المرجع نفسه، ص21.

[3]: ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (ط1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص61.

داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية لذلك فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون للتوسط بين الأوساط المختلفة».[1]

من التعريفات الدقيقة والتي يمكن أن تكون محيطة بظاهرة السياسة الخارجية، ينظر هذا التعريف للسياسة الخارجية من ناحية الهدف المتوخى منها، فيرى أنها: «السعي نحو احتواء الآخرين والبحث عن مصادر القوة بجميع الوسائل، وتحقيق السيطرة من خلال جميع المسالك. بمعنى آخر أن السياسة الخارجية هي أداة السيطرة والقوة، بل هي بطبيعتها السيطرة والقوة ذاتها. وهذا لأن السياسة أو العمل الخارجي – كما يقول: "موريس **كوف دومرفيل**" «**Maurice Couvre**» وزير خارجية فرنسا في عهد الجنرال "ديغول" 1958–1968–، ليس غاية في حد ذاته، فهذا العمل يجد مكانه في مجموعة من المظاهر، ولكن السياسة الخارجية هي بدون شك التعبير عن كل ما تبقى من مظاهر».[2]

ويعرفها "**A. Bergstra Esser**": «بمجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دولة أخرى، أو مجموعة العلاقات لأنظمة دول (كتل) أو حتى مجموعة العلاقات لكيانات اقتصادية وثقافية تابعة لهذه الكتل».[3]

ويذهب **مارسيل مرل Marsel Mer** إلى أن السياسة الخارجية هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود.

ويعرفها **روزنو** " **Rosenau**" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[4]

أما السفير **ليون نويل Leon Noel** فقد عرفها بأنها: «فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى».[5]

---

[1]: غراهام ايفانر وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر ، 2004، ص245.

[2]: محمد بوعشة، التماكل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة في المفاهيم والنظريات، بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999، ص129.

[3]: محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (ط3).الأردن: عمان، دار زهران للنشر، 2012.

[4]: هشام الصاغور، مرجع سابق، ص24.

[5]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص19.

وهناك اتجاه آخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة، ومن أنصار هذا الاتجاه **مودلسكي Modlski** الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها: «نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة المدخلات والمخرجات».[1]

يقدم **نورمان هيل Norman hel** ، تعريفا للسياسة الخارجية، يتسم بالدقة والواقعية، عندما يقول: «أنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا على أساس الفلسفة، أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها.[2]

أما لدى الدارسين العرب فهناك تعريفات مختلفة للسياسة الخارجية، يعرفها **عبد المجيد العبدلي** أستاذ العلاقات الدولية بأنها: «فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاص دوليين، ودول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية».[3]

ويعرف **محمد السيد سليم**، السياسية الخارجية بأنها: «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي».[4]

كما يعرفها الدكتور **ناصف يوسف** حتي على أنها: «سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة، كما يعرف السياسة الخارجية. أيضا بأنها امتداد للسياسة الداخلية لتحقيق أهدافها القومية في النظام الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي وتستخدم الدولة،[5] في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ودعائية. [6]

---

[1]: هشام الصاغور، مرجع سابق، ص24.

[2]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص22.

[3]: العبدلي عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار أقواس للنشر مطبعة فن وألوان، 1994، ص124.

[4]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص11.

[5]: مرجع نفسه، ص25-26.

[6]:. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص157.

ويعرف الدكتور **محمد طه بدوي**، السياسية الخارجية بأنها: «برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.[1]

أما الدكتور **حامد ربيع يعرف** السياسة الخارجية بأنها: «جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة تضامنية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية».[2]

ويرى **بهجت قرني Bahgat Korany**، أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا هي قرارات واختيارات صعبة.[3]

ويعرف **فاضل زكي** السياسة الخارجية بأنها: «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، وهذا التعريف يفترض أن السياسة الخارجية هي سياسة مخططة كما أنها تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية».

ويشير الدكتور**علي الدين هلال** إلى أن السياسة الخارجية يقصد بها عمومًا:

«مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين **International actors** في المجال الخارجي.[4]

ويعرف **زايد عبد الله مصباح** السياسة الخارجية بأنها: «أن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادئة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود».[5]

---

[1]: محمد طه بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2003، ص397-398.

[2]: حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديث، (د.ت.ن)، ص07.

[3]: بهجت قراني، هلال علي الدين، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، (ط2). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص29.

[4]: هشام الصاغور، مرجع سابق، ص26.

[5]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص23.

ويعرفها **مازن الرمضاني** على أنها: «السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار».[1]

ويقدم **بلاتو وأولتون Plateau et Oulton** تعريف للسياسة الخارجية يركز على عنصرين التخطيط والمصلحة الوطنية: «فالسياسية الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.[2]

ومن هذا المنطق، يمكننا أن نذهب إلى القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ من الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية التي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية، كما تجسد السياسة الخارجية وجود عديد من الخطوات بالإمكان إيجازها في الآتي:

1. قيام الدولة في الغالب بترجمة المصالح القومية إلى مبادئ وأهداف محددة في حالة تبني سياسة خارجية محددة.
2. إن صانعي القرار في ترجمة المصالح القومية يأخذون في حسبانهم الظروف البيئية المختلفة على المستوى الداخلي والخارجي.
3. إن تحقيق الأهداف المراد تحقيقها يتطلب من صانع القرار رفد العوامل المادية والبشرية والتكنولوجية.
4. قيام صانع القرار من تطوير خطته أو إستراتيجية تبعا لقدرات أو إمكانيات الدولة إلى درجة من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بالسلوك العقلاني من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة.
5. تتبنى الدولة المواقف الإيجابية التي من شأنها تحقيق مصالح الدولة الخارجية وتبعا لقدرات الدولة.
6. قيام مؤسسات الدولة جميعا بتقويم دوري للتقدم الذي أنجزته هذه المؤسسات تخلف تحقيق أهداف الدولة الخارجية.[3]

---

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص09.

[2]: المرجع نفسه، ص09.

[3]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص27.

والحق، إن العملية الأخيرة –عملية التقويم– هي عملية معقدة وصعبة، وذلك نتيجة للأسباب الآتية:

1. إن الأهداف المتوخاة تحقيقها في السياسة الخارجية لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الإستراتيجية الطويلة المدى.
2. إن عملية تأثير سياسة خارجية لدولة معينة على باقي الوحدات الدولية الأخرى تتسم بصعوبتها من حيث التقويم بسبب تعذر الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة.
3. إن النتائج المترتبة عن تبني سياسة خارجية معينة، تحيط بها عوامل النجاح والإخفاق يدفعنا إلى القول بعدم إمكانية وصفه السياسة الخارجية لدولة ما بأنها ناجحة أو غير ناجحة بالمرة.[1]

وتأتي **أهمية السياسة الخارجية** في الدور الذي قد تلعبه على الساحة الدولية فهي قد:

- ❖ تلعب دورًا تنميا في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
- ❖ أو تلعب دورًا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
- ❖ كما أنه يمكن أن تلعب دورًا في تأمين المصالح الخارجية أو تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي، ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال دولية مما يؤدي إلى التفاف الشعب خلف صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.
- ❖ وقد تلعب السياسة الخارجية دورًا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري كالدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي.
- ❖ وقد تلعب السياسة الخارجية دورًا سياسيا داخليا في تدعيم سلطة صنع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية.[2]

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق ، ص28.

[2]: أمينة جعفر عمر، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، كلية الادراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ماي 2005، ص 06.

المطلب الثاني: علاقتها بالأمن وببعض المفاهيم المشابهة لها.

علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم التالية: هناك عدد من المفاهيم التي لها علاقة بمفهوم السياسة الخارجية، والتي ستتم الإشارة إليها.

الفرع الأول: السياسة الخارجية والأمن القومي

يقترن مفهوم السياسة الخارجية عادة بمفهوم سياسي آخر هو مفهوم الأمن القومي «**Nationale sécurité**»، على اعتبار أن من أوليات أهداف السياسة الخارجية تحقيق المصالح القومية أو حماية الأمن القومي للدولة.[1] فإذا عدنا إلى النص القرآني فإننا نجد كلمة "**أمن**" وحدها وردت في النص القرآني خمس مرات وسبع مرات بصيغة "**آمنين**"، ومنها ثلاث ذكر فيها **الآمن** في مقابل **الخوف**[2] في قوله سبحانه وتعالى: "**فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف.**" [3]، وقوله تعالى: "**وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**" [4]، وقوله عز وجل: "**إذا جائكم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به**".[5]

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمصلحة القومية

إن مفهوم المصلحة القومية هو الآخر له ارتباط وثيق بالسياسة الخارجية، على اعتبار أن أهم أهداف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية هو الحفاظ على مصالحها القومية وتحقيقها.[6]

---

[1]: مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سابق، ص230.

لمزيد من التفصيل حول عناصر الأمن القومي، أنظر:

- حسن رشوان، «الدبلوماسية... والأمن القومي»، **مجلة الدبلوماسي**، ع، 13، أبريل 1990، ص34.

[2]: الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، **المجلة العربية لحقوق الانسان**، العدد 10، المعهد العربي لحقوق الانسان، جوان 2003، ص 165.

[3]: سورة قريش، الآيات 2-3-4.

[4]: سورة النور، الآية 55.

[5]: سورة النساء، الآية 83.

[6]: الطيب البكوش، مرجع سابق، ص147.

الفرع الثالث: السياسة الخارجية والدبلوماسية

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، فبينما يرى "هانس مورجانتاو" أنهما غير مختلفين، باعتبار أن الدبلوماسية تقوم بصياغة السياسة الخارجية، في حين يرى "**نيكولسون**" "**Nicolsson**" «أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية شيئان مختلفان. وهذا الاختلاف يستلزم معرفة السياسة الخارجية من حيث كيفية رسمها واتخاذ القرارات فيها».[1]

حيث أن السياسة الخارجية تتعلق بسلوكيات الوحدات الدولية في البيئة الخارجية وعليه فإنه، بدون شك، توجد علاقة ارتباط، إلى حد كبير، بين مفهوم الدبلوماسية ومفهوم السياسة الخارجية، فهما عنصران متلازمات ومتكاملان.

فالدبلوماسية، هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بل أنها تعد من أهم وأبرز هذه الأدوات، كما أن عملها يتطلع إلى خارج الحدود.[2]

لذا فالفارق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، هو أن الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة والوحدات "القرارية" المختلفة، تعبيرًا عن إرادة الشعب ومصالحه، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيقها، والدبلوماسي هو عماد رجل السياسة في تنفيذ المنهج الذي يخططه لتسيير الدولة بمقتضاه في علاقتها السلمية وبما يؤمن أهدافها ويحمي مصالحها.[3]

والعلاقة الارتباطية الكبيرة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية انعكست على الاستعمال الشائع لكلمة "دبلوماسية" إلى الحد الذي أخذ فيه البعض يستعمل هذه الكلمة كمرادف لتعبير "السياسة الخارجية". ويظهر ذلك بشكل ملحوظ في الأوساط الإعلامية، بل حتى في الأوساط الأكاديمية.[4]

---

[1]: يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (ط1). بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص19.

[2]: زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية. بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999، ص 31-32

[3]: ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، ص76.

[4]: مرجع نفسه، ص32.

الفرع الرابع: السياسة الخارجية والسياسة الدولية

قال "**سعد حقي توفيق**": «يمكن التفريق بين مفهومي السياسة الخارجية والسياسة الدولية، وذلك أن عناصر السياسة الخارجية هي غير عناصر السياسة الدولية: فعناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب في حين أن عناصر السياسة الدولية هي الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الأخرى، وهكذا فعنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير عنصر التحليل في السياسة الدولية ولكلن منهم مجاله الخاص في الدراسة».[1]

أمّا جوزيف س. ناي الابن فإنه يعرف فإنه يعرف السياسة الدولية على أنها: «سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام، وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية "ملكية" حاكم واحد تعني كلمة "فوضوية" عدم وجود أي حاكم وتعد السياسة الدولية نظامًا للاعتماد على الذات».[2]

نظرا لتعدد التعريفات واختلاف جوانب التركيز فيها يعكس في حقيقة الأمر تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، أضف إلى ذلك تعدد أبعادها، فالسياسة الخارجية عكس السياسة الداخلية لا تخضع لقوانين وتشريعات داخلية ملزمة، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة.[3]

يمكننا ان نستنتج من التعريفات المقدمة آنفا، أن السياسة الخارجية لأية وحدة سياسة هي عبارة عن: «برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات»، كما أن الإحاطة بالسياسة الخارجية تستلزم معرفة جنبين رئيسيين: صياغة تلك السياسة من جانب، وعملية تنفيذها على المستوى الدولي من جانب آخر.[4]

---

[1]: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (ط3). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص20-21.

[2]: جورج س.ني الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، (ترجمة: دكتور أحمد أمين الجمل ومجدي كامل)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ص17.

[3]: عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص223.

[4]: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (ط1). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص20.

الشكل رقم : يوضح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية.

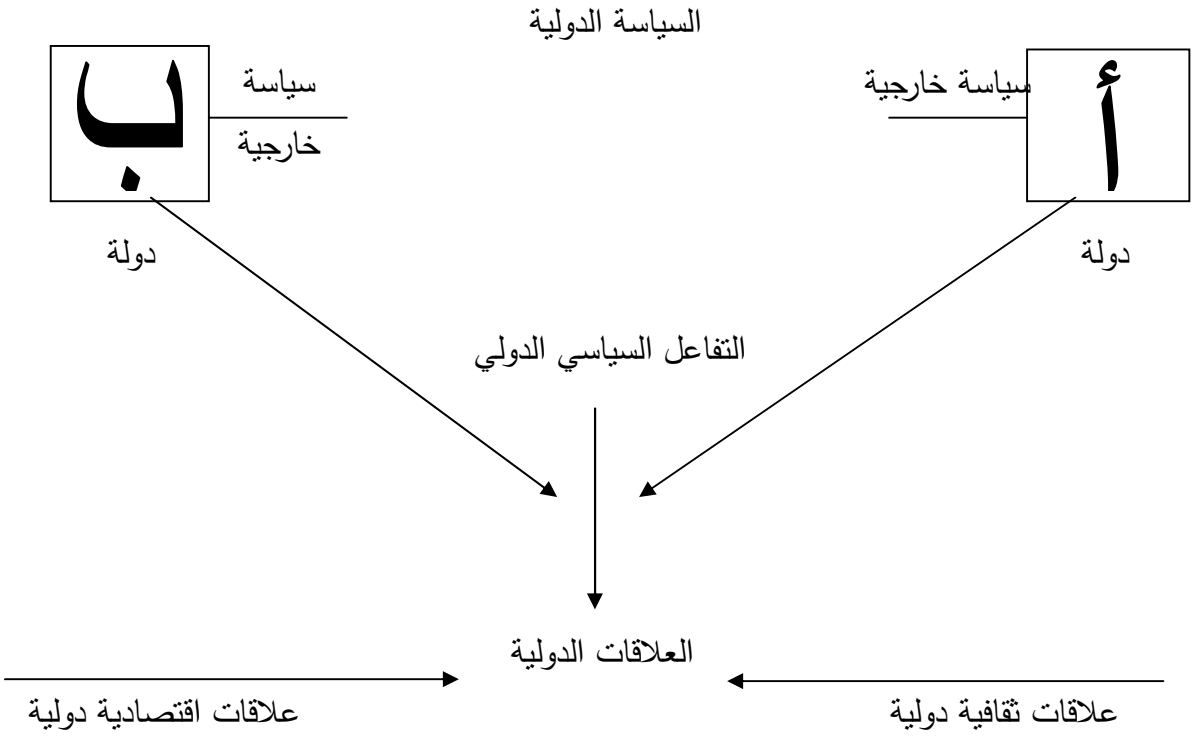

المصدر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية،مرجع سابق، ص34.

الفرع الخامس: السياسة الخارجية والإستراتيجية

يعرف **كلوزفيتش Clauz Fitch** الإستراتيجية: «فن استخدام المعارك وسيلة للرقابة من الحرب، أي أن إستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحديد التطور المتوقع منها التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة.[1]

والحق أن هناك جملة مآخذ على هذا التعريف، بالإمكان إيجاز ذلك في:

1. يدخل هذا التعريف فكرة استخدام المعارك في مجال السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقدموا بإدارة العمليات وتنفيذها.
2. إن هذا التعريف يحدد معنى الإستراتيجية باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص35.

3. والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.[1]

أما الإستراتيجية كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر André Beaufre**، فتعني: «أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام».[2]

والحق، إن الإستراتيجية في معناها المعاصر، بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية وغيرها.[3]

إذن للسياسة الخارجية وجهتين، **أولهما** سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية. **وثانيهما** الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة وتختص به الدوائر الإستراتيجية والعسكرية في الدولة ويأتي في المرتبة الثانية، وعادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداتف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية وعليه فإن فعالية السياسة الخارجية لدولة مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي لها.[4]

الفرع السادس: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

فيما يخص مصطلح العلاقات الدولية فإن هناك تعاريف متعددة وفي هذا المجال يعرف **ماكيلان Makilan** أن الوحدات هي المتفاعل، ثم هناك ظاهرة التفاعل بين المتفاعلين أو المحتلين.

ويرى **ميدلاند "C.A Medlland"** أن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة فيه تركيب معين في الوحدات الاجتماعية ويضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة.

أما **كابلان "Kablen"** ، فإنه يعرف العلاقات الدولية بأنها "حقل من حقول الموضة يتمتع بها بخصوصيته واستقلاليته وهو حقل يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدولة أو الدول عبر الحدود والحق، إن هذا التعريف قاصر لأن لأن العلاقات الدولية اليوم لا تقوم فقط بين الدول كشخص وحيد في القانون الدولي العام بل توجد أيضا المنظمات الدولية المعترف لها بالشخصية القانونية الدولية.

---

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص36.

[2]: محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف الإسكندرية، 2002، ص614.

[3]: المرجع نفسه ، ص37.

[4]: المرجع نفسه، ص614.

ويعرف **أرينولدز** "**Reynolds**" العلاقات الدولية بأنها: «تعني بطبيعة وتعريف وأثار علاقات بين أفراد أو جماعات يعلمون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى.

وكذلك الدكتور **محمد طه بدوي** فيعرف العلاقات الدولية بأنها: «علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث "الدول القومية".[1]

يعرف **هولستي** العلاقات الدولية: «جمع أشكال التفاعل بين الأعضاء للمجتمعات المستقلة سواء أكانت حكومية أو غير حكومية.

يقدم لنا الدكتور **عبد المجيد العبدلي** تعريفا لها: «كل علاقة تتعدى من حيث آثارها الحدود الإقليمية لأية دولة من الدول سواء كانت أطرافها دولا أو منظمات دولية، ومهما كانت طبيعتها: سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية».

إن العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا المجال نرى أن العلاقات الدولية تتضمن دراسات لنقابات العمال الدولية، والصليب الأحمر الدولي والسياحة والتجارة الدولية والنقل الدولي والاتصالات الدولية وتطور القيم والعرف الدولي.

وهذا يعني أن العلاقات الدولية في الوقت الحاضر لها جوانب مختلفة سواء أكانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية: وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية (الدول) إذ تعد علاقة سياسية، في حين يقع البعض الآخر منها على مستوى العلاقات الخاصة، وذلك بعدم ظهور الدول كطرف مباشر في التعامل.[2]

الفرع السابع: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسًا للسياسة الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية وعلى هذا الأساس فإن الصياغة السياسة الخارجية

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص40-41.

[2]: المرجع نفسه ، ص42.

تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد –القيادة– أو على مستوى الجماعة –الطبيعية المجتمع وخصائصه– أو على مستوى حالة العلاقة السلمية.[1]

وقد أشار **كارل فريدريك Carl Frederick** أول أكاديمي بنه في مؤلفه عن السياسة الخارجية الصادر سنة 1938 إلى الترابط الوثيق بين السياستين الخارجية والداخلية حيث أشار إلى أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية وبالذات في النظم الديمقراطية وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية.[2]

أكثر من هذا يقول **هانريد Hanrad** أنهما أصبحتا متشابهتين إلى حد بعيد وهو ما يطلق عليه تعبير تدخيل **Domestication** السياسة الخارجية.[3]

وتمكن القول أن المختصين في السياسة الخارجية متفقون فيما بينهم بعدم إمكانية الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية لأن الأخيرة هي إمتداد للأولى وبعبارة أخرى وأدق ان السياسة الخارجية تستمد قوتها وأصولها من السياسة الداخلية لأن طبيعة النظام السياسي هي التي تقرر وتحدد سياسة الدولة الخارجية.

المطلب الثالث: أدواتها الدبلوماسية والإستراتيجية.

جملة القول أن دبلوماسية الدولة هي التي يقع عليها عبء تجمع العوامل السابقة في كل واحد متكامل ثم تقدير مدى ما يكون له من وزن في ميدان علاقات القوى في المجال الدولي، فتتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية وذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمن السلم، وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية فهي التي تقع عليها عبء تقدير عوامل قوة الدولة وتوجيهها في حالة الحرب أن الدبلوماسية كالإستراتيجية كل في حينه، هي القدرة على تجمع العوامل الأولية لقوة الدولة في كل واحد ثم تقديره لتوجيهه إلى ما يحقق المصالح القومية للدولة من أقرب طريق وبأقل التضحيات.[4]

---

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق ، ص47.

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص71.

[3]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص64-65.

[4]: محمد نصر مهنا، تطور السياسيات العالمية والإستراتيجية القومية، (ط1). الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 2008، ص121–122.

فالسياسة الخارجية يستخدم عدة أدوات تنفذ بها الإجراءات التي اختارتها القيادة السياسية، واستقرت على أهميتها ومناسباتها للعمل السياسي، والنتائج المرجوة منه، وأهم هذه الأدوات:[1]

الفرع الأول: الأدوات الدبلوماسية

أولا: الدبلوماسية التقليدية.

أو ما يسمى بفن التفاوض والإقناع وفن تحقيق الدولة دون ما إراقة للدماء بصيغة بعبارة أخرى هي فن استخدام الذكاء واللباقة بما يحق المصلحة القومية لدولة من الدول وهي أسلوب الثعلب حسب **ميكيافيللي Machiavelli** والذي يقوم على صفات الرياء والمكر والخديعة والحيلة وهي الأداة التي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهداف سياساتها القومية بالنظر إلى أنها أقل تكلفة من الأدوات الأخرى.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية:

ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة وبطبيعة الحال فهذه السياسة تنتهجها الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة ولها وجهان:

1. **الترغيب:** ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياستها مع مصالح الدولة المانحة... مثل المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدول مثل مصر وباكستان نظير خدماتها للأمريكان.
2. **الترهيب:** ويعني منح المساعدات وفرض عقوبات الدول المناهضة والتي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة مثل الحظر الأمريكي على كوبا منذ تحولها إلى الشيوعية على أثر انقلاب كاسترو في 1959.[2]

الفرع الثاني: أجهزة جمع المعلومات

من الأدوات المساعدة المهمة، والضرورية، حيث توفر للقيادة السياسية، والقيادات التخصصية، قدرًا من المعلومات، التي تمكنهم، من التقدير السليم للموقف، بكافة جوانبه السياسية،

---

[1]: خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا التفكير والتخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر،(ط1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص158.

[2] :http://www.aswat-elchamal.com

والاقتصادية والعسكرة. وتعد أجهزة الاستخبارات الشكل الرئيسي لها، بإمكانياتها وخبراتها في جميع المعلومات، وتأكيدها من مصادر مختلفة، وهي تؤدي أعمالها، عادة، بشكل غير علني.[1]

الفرع الثالث: الأداة الدعائية

تعتبر "**الدعاية**" «**Propaganda**» من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة للتأثير السياسي الدولي، عدة أسباب منها مثلا: اتساع نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه الفنية والتكنولوجية، وانتشار التعليم، ونشاط النزعات الديمقراطية في العالم وغيرها.[2]

الفرع الرابع: الأدوات أو الوسائل الاقتصادية

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية للوحدة السياسية أحد الركائز الرئيسية في تكوين قوتها الوطنية، وهي بذلك تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية. ويمكننا تعريف الأدوات الاقتصادية بأنها: «المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرف هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية».

كما تتعدد الأدوات الاقتصادية، ومن أبرزها: التعريفات الجمركية، القيود الكمية أو نظام الحصص، القيود النقدية، إجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية، المقاطعة الاقتصادية، ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، الإعانات (Subsidie)، تجميد أرصدة بعض الدول الأجنبية المعادية لها، التوزيع التفضيلي لطلبات الاستيراد، الإجراء الخاص بتخفيض العملة (Dévaluation).[3]

---

[1]: خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص 158-159.

[2]: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص447.

[3]: المرجع نفسه، ص474-478.

الفرع الخامس: الأدوات العسكرية

وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وتقديم وعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد الأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية المشورة العسكرية، وعقد المحالفات العسكرية والهجوم المسلح.[1]

وعند **ميكافيلي** هي أسلوب الأسد القوة البطش العنف، حيث قال في هذا المجال: «إذا تم يفلح أسلوب الثعلب في خطف عنقود العنف فليسمع زئير الأسد بمعنى لم تجد الدبلوماسية في تحقيق أهداف الدولة فلتدق طبول الحرب...

الفرع السادس: الأدوات السياسية الداخلية

تتصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع القضايا السياسية الخارجية ذلك أن مثل هذا التأييد – كما سنرى من دراستنا لأثر النظام السياسي على السياسة الخارجية– بشكل موارد من موارد السياسية الخارجية يقوى من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى، ومن ثم فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية هي من الأدوات الهمة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.

الفرع السابع: الأدوات الاستخبارية

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات وتفسير تلك المعلومات كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.[2]

---

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص92.

[2]: المرجع نفسه، ص93.

الفرع الثامن: الأدوات العلمية والتكنولوجية

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

الفرع التاسع: الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها من أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية والغابات وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من الأشجار وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسيات الخارجية ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي.[1]

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات كأن تلجأ الدول إلى استعمال العمل الدبلوماسي والضغط العسكري والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة العربية أثناء حرب أكتوبر سنة 1973 بيد أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر الأدوات السياسية الخارجية استعمالاً ويتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية. كذلك فإن الدول قد تتجه إلى توظيف أداة معينة من أدوات الاقتصادية ثم الخارجية أكثر من غيرها من الأدوات، فقد وجد هيرمان من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية أن إسرائيل والولايات المتحدة هما أكثر الدول توظيفا للأدوات العسكرية بينما وجد أن الصين وكوبا، أكثر الدول توظيفا للأدوات الدعائية. وبناء عليه فقد طور هيرمان مقياس التركيز Concentration index وهو مقياس يحدد درجة توظيف الوحدة الدولية لأداة واحدة أو لأدوات متعددة في سياستها الخارجية.[2]

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص94-95.

[2]: المرجع نفسه ، ص95.

الشكل رقم 01: يوضح أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في الدولة

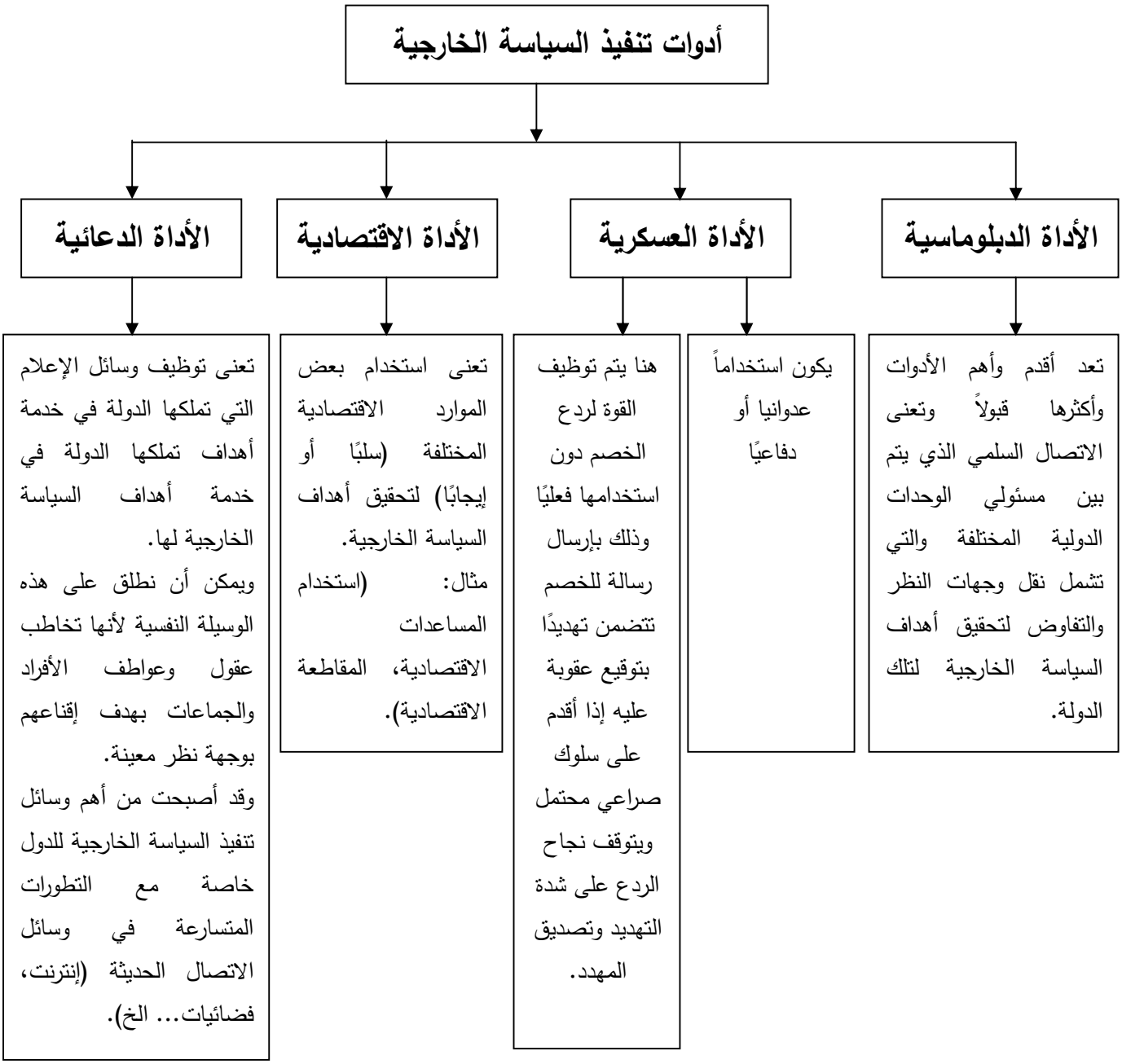

المصدر: عبد العزيز داودي 2012، تاريخ دخول الموقع 2016/03/17 ،على الساعة: 11:21 في الموقع: http://30dz.justgoo.com/t1682-topic

مخططرقم 01: يوضح العلاقات المتبادلة بين الإستراتيجية القومية والإستراتيجية العسكرية والسياسة العسكرية

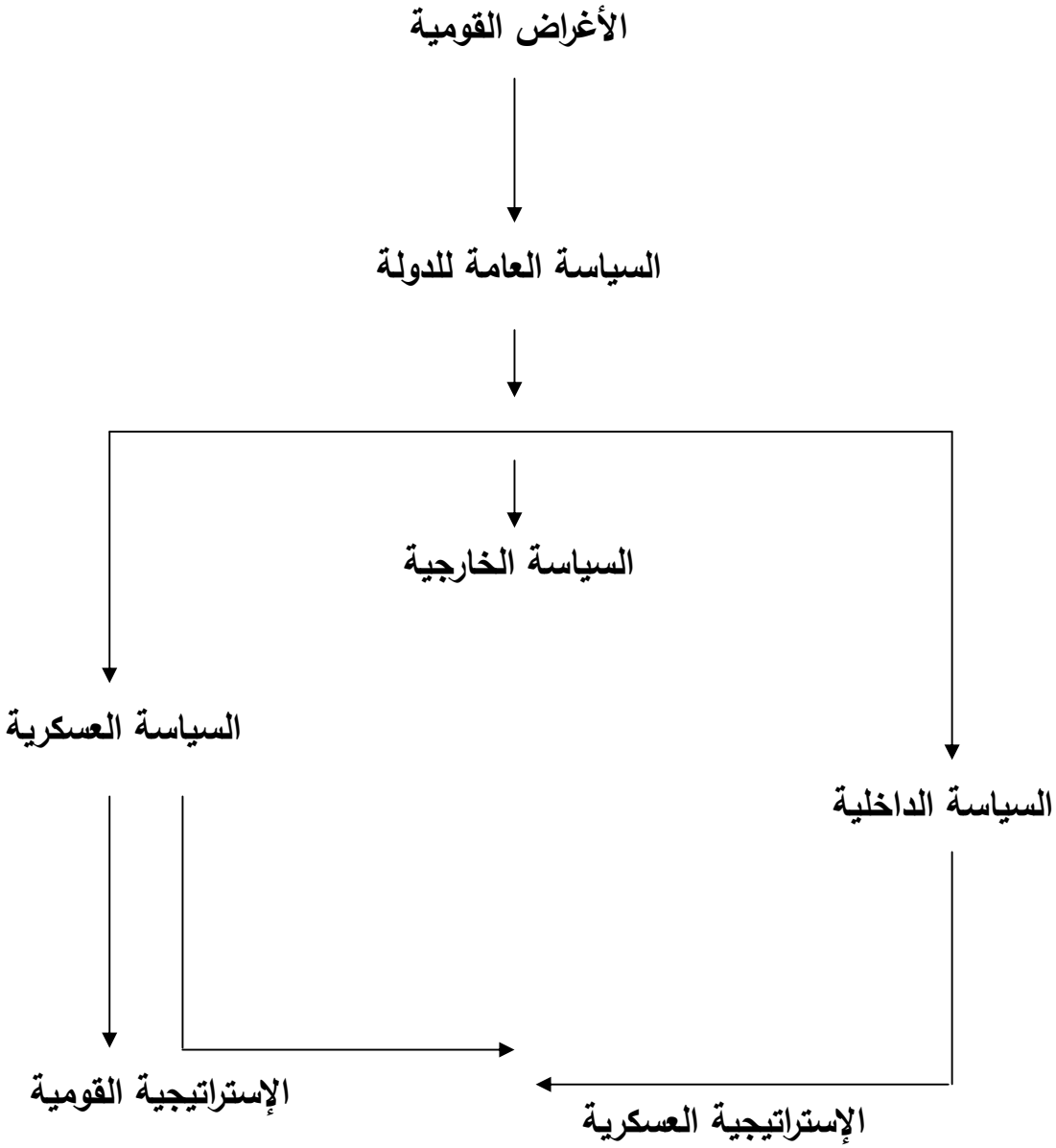

المصدر: محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص205

المبحث الثاني: خصائصها وأنماطها وتخطيطاتها.

اتساع السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين قد يصل في بعض الأحيان إلى حالة عدم اليقين الهيكلي، هذا بالإضافة إلى تمييز هذه العملية بالمفاجأة الإستراتيجية، وغموض البيئة الدولية، وتزايد الضغوط النفسية في مجال صنعها، وتعدد أزمات السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك في ضوئها تقييم البدائل المتاحة، فبعد أن يحدد صانع القرار البدائل المتاحة في موقف معين عليه أن يربط تلك البدائل بالنتائج المتوقعة على إتباع كل بديل. ويتحدد هذا الرابط على دالة معينة للمنفعة (كالتكلفة المالية أو النتائج الداخلية. أو أثر البدائل على العلامات الخارجية للدولة، وغيرها).

تتميز هذه الدوال بوجود قدر كبير من التعارض بينها. فالبدائل الذي يحقق دالة معينة للمنفعة، ربما يعطل تحقيق دالة أخرى.[1]

المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية.

للسياسة الخارجية لها مميزات عديدة نذكر منها:

الفرع الأول: الطابع الواحدي للسياسة الخارجية

السياسة الخارجية تتصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الأخرى. وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية تتصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر. فموضوعات علم العلاقات الدولية تشمل كل القضايا التفاعلية، كالصراع الدولي، والسباق نحو التسلح وغيرها. أما موضوعات علم السياسة الخارجية، فإنها تتصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية في تلك السياسة والقضايا السياسية والثقافية التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي.[2]

الفرع الثاني: الطابع الرسمي للسياسة الخارجية

تصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون من مسارات طويلة نشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص498.

[2]: المرجع نفسه، ص13.

والتنفيذية. ويختلف ذلك من نظام لآخر حسب طبيعة نسق الحكم، وعموما فالسلطة التنفيذية لها دور رئيس في صياغة السياسة الخارجية، ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النسق السياسي.[1]

الفرع الثالث: الطابع العلني للسياسة الخارجية

والمقصود به أن برامج العمل الخارجي، هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة. فهذه البرامج لم تتكون عفويا أو صدفة، ولكن صانعيها قصدوا إتباعها لتحقيق أهداف معينة، واعترفوا بمسؤولياتهم عنها. فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك التصرفات التي قصدها صانعو السياسة الخارجية. ومن غير الجائز الاستدلال على السياسة الخارجية من النتائج غير المقصودة الناتجة عنها.[2]

الفرع الرابع: الطابع الاختياري للسياسة الخارجية

يبدو أن توافر عنصر الاختياري لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أن سياسة، فذلك الشكل من الاختيار لا يتوافر لأي دولة بما في ذلك القوى الكبرى. فصانع السياسة الخارجية لا يختار من بين بدائل نظرية، وأنها من بين مجموعة البدائل المكنة في إطار المؤثرات والضغوط الناشئة من مجتمعه ومن البيئة الخارجية، فهذا الإطار يحدد لصانع السياسة الخارجية مجموعة من البرامج الممكنة ويستثني مجموعة أخرى من البرامج، وعلى صانع السياسة الخارجية أن يختار طبقا لحساباته، ما يراه البرنامج الأمثل من بين البرامج الممكنة.[3]

الفرع الخامس: الطابع الهدفي للسياسة الخارجية

تحتوي السياسة الخارجية على مجموعة من الأهداف، وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ومن ثم من الصعب تصور وجود سياسة خارجية لا تتضمن مجموعة من الأهداف، أولا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[4]

---

[1]: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (ط2).عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص16.

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص18.

[3]: المرجع نفسه، ص21-22.

[4]: المرجع نفسه ، ص23.

وتعتبر أهداف السياسة الخارجية تابع من توابع المصلحة الوطنية، وفيما يتعلق ببناء أهداف السياسة الخارجية، يتم تحديد أهداف طويلة الأمد للسياسة الخارجية، كما توضع أولويات للأهداف، وقد تقتضي الضرورة التضحية ببعض الأهداف لصالح تحقيق أهداف أخرى أهم، كما يتم التمييز بين الأهداف الفعلية والأهداف المعلنة، بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد نقتضي الإعلان عن أهداف معينة، وعدم الإعلان عن أهداف أخرى وفقا لضرورات هذه السياسة، وعادة ما تتماشى أهداف الدولة مع احتياجاتها الفعلية.[1]

هناك صعوبة تتمثل في التجريد في رسم أهداف السياسة الخارجية، أي عادة توضع الأهداف مجردة عن الظروف، والتجريد يبعدها عن الواقع، كما أن الظروف تتجدد باستمرار، لذلك فإنه على الدولة أن تضع الأهداف وتعمل على خلق الظروف المناسبة لتحقيقها.[2]

الفرع السادس: الطابع الخارجي للسياسة الخارجية

إن برنامج السياسة الخارجية وإن كان يصاغ داخل حدود إلا أنه يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف خارج حدود الدولة في المجال الدولي. ومن هنا فإن موضوعات السياسة الخارجية تقع خارج حدود الدولة وسيطرتها، وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، التي تصنف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلى تحقيق أهداف خارج حدود الدولة بشكل علني وصريح حتى وإن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية إلى تحقيق أهداف داخلية.[3]

وفي هذا المقام يقول "محمد نصر مهنا": «فالسياسة الخارجية للدول هي برنامج للعمل، هي أفكار عن أهداف الدولة في الخارج وعهن وسائلها في تحقيق هذه الأهداف. وهي بهذا الوصف عمل من أعمال السياسة، إنها تحدد بقرارات ومن ثم لابد أن يكون لشخصية واضعيها دور في تحديد مضمونها».[4]

---

[1]: محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988، ص451.

[2]: محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،(ج1). بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993، ص27.

[3]: عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد جاب الله عمارة، المرجع سابق، ص229.

[4]: محمد نصر مهنا، الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية، (ط2). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999، ص55.

المطلب الثاني: أنماط السياسة الخارجية.

ومن أهم أنماط السياسة الخارجية تلك الأنماط الأربعة التي قدمها **كال هولستي** في سياق دراسته لتغيير السياسة الخارجية:[1]

الفرع الأول: نمط الانعزال والانكفاء

نمط من السياسة الخارجية يتميز بمحدودية وقصر مشاركة الوحدة السياسية في المجال الخارجي أصلا، وترفض هذه الأخيرة من خلال تبنيها لهذا النمط التغلغل الخارجي وتتفادى الارتباطات العسكرية وحتى الدبلوماسية الخارجية.[2]

كما أن الدولة تنتهج سياسة الامتناع «**Policy of Abstraction**» تجاه التفاعلات الحادة والكثيفة في النظام الدولي (نقاط النزاع مثلا)، بحيث تحاول البقاء على الهامش وعدم البروز ومحاولتها عدم تبني سياسة تجرها إلى مواقف قد تفرض عليها سلوكية نشطة في إطار القضايا التي تتسم بالتفاعلات الكثيفة وقد لعبت الحواجز الطبيعية في الماضي (الجبال، البحار والمحيطات) دورا هاما في عزل الدول وحمايتها من الأخطار. ولكن التكنولوجيا الحديثة أسقطت العامل الجغرافي كحاجز يساهم في انعزال أو انكفاء الدولة.[3]

تقوم سياسة الانعزال كذلك على عزوف الدولة عن بناء قوة عسكرية هجومية، واكتفائها بالإمكانات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد اتجهت بعض الدول نحو سياسة العزلة لتفادي الحروب.[4]

الفرع الثاني: نمط عدم الانحياز

نمط من السياسة الخارجية يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية ولكن مع تنويع الشركاء الخارجيين، وتفادي الدخول في تحالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.[5]

---

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص116.

[2]: المرجع نفسه، ص117.

[3]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص161-162.

[4]: عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003، ص121.

[5]: المرجع نفسه ، ص117.

وقد برزت هده السياسة (عدم الانحياز) لتشكل اتجاها ثالثا في السياسة الخارجية، وقد اعتمدتها دول العالم الثالث بغية عدم دعم كتلة معينة من الكتل المتنافسة والمتصارعة دوليا، وللتحرر من السيطرة الاستعمارية ، وللتخلص من آثارها في التمييز العنصري والتبعية السياسية والاقتصادية.[1]

الفرع الثالث: نمط الاعتماد أو التحالفات

هو نمط من السياسة الخارجية يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية، مع تركيز تلك المشاركة على قوة خارجية رئيسية، والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي ومن ثم يزداد مستوى التغلغل الخارجي، والذي يتخذ شكل التحالفات العسكرية.[2]

كما تؤثر سياسة التحالفات في السياسة الخارجية للدولة على النحو التالي:

1. إصباغ السياسة الخارجية للوحدة السياسية بسمات وتوجهات معينة مما يفقدها بعض الغموض والسرية المفيدين أحيانا في سياسات أو مواقف معينة.
2. الحد من مرونة الدولة في العديد من القضايا والميادين وبالتالي تفرض قيودا على سياسات معينة.
3. تكسبها في بعض الأحيان قوة في سلوكياتها ومواقفها.
4. تساعد على تصنيفها في خانة معينة من وجهة نظر الغير مما قد يدفع بهذا، الغير إلى تأثر موقفه تجاه هذه الدولة بشكل مسبق قد يكون إيجابيا أو سلبيا نتيجة الصورة المكونة والناتجة عن تصنيفها.[3]

الفرع الرابع: نمط الاعتماد على الذات أو الحياد

نمط يتميز بمحدودية المشاركة الخارجية، مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة، ومحاولة تفادي الوحدة السياسية للتدخل أو التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطات خارجية تعظم من هذا التغلغل.[4] وتحقيق الحياد مشروط بتحقيق واجبين، هما:

---

[1]: عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص121.

[2]: المرجع نفسه، ص117.

[3]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص171.

[4]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص117.

- واجب "الامتناع" الذي تحدد منذ أواخر القرن الثامن عشر، والذي يفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة (الدعم اللوجستيكي) إلى أحد طرفي النزاع، وعدم قبولها باستخدام أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد طرفي النزاع.
- واجب التجرد، والذي بموجبه ينبغي على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع أطراف النزاع، ومن حقوق الدول المحايدة على الآخرين احترام ترابها الوطني وسيادتها، وكذلك حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة وغيرها.[1]

يتطلب فهم السياسة الخارجية استخلاص الأنماط الرئيسة لتلك السياسة. ويقصد بالأنماط تلك الوقائع التكرارية المتماثلة نسبيا والتي تحدث عبر فترة طويلة من الزمن. والسياسة الخارجية تحدث في شكل أنماط يمكن تفسيرها وتوظيفها للتنبؤ بمسارات السياسة الخارجية. وتشمل مكونات أنماط السياسة الخارجية للوحدة الدولية رصد وظائف السياسة الخارجية، ومضمون الأبعاد الأساسية لتلك السياسة (الأبعاد العامة والمحددة)، ومدى التنافر والتوافق بين تلك الأبعاد بصفة عامة وتجاه الوحدات الدولية المختلفة بصفة خاصة، ومدى استقلالية السياسة الخارجية، وشكل توزيعها وأدواتها وقضاياها.[2]

المطلب الثالث: تخطيط السياسة الخارجية.

زادت أهمية تخطيط السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أن العلاقات الدولية في تلك الفترة تميزت بظهور وتعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل. وتتميز هذه الظاهرة، بزيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية، وتزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية، وظهور وحدات دولية جديدة. وقد أدت هذه الخصائص إلى تعقيد عملية صياغة السياسة الخارجية بشكل غير مسبوق. فقد خلقت أعباء جديدة على أجهزة صنع السياسة الخارجية لمتابعة القضايا الجديدة، ولتوفير الخبرات الفنية اللازمة للتعامل معها، والتعامل مع الأجهزة الحكومية الأخرى المهتمة بتلك القضايا.[3] ويوضح الجدول مجمل آثار الاعتماد المتبادل على السياسة الخارجية.

---

[1]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص163.

[2]: المرجع نفسه ، ص118.

[3]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص493.

جدول رقم 01: يوضح الاعتماد المتبادل وآثاره على السياسة الخارجية.

خصائص الاعتماد المتبادل	آثاره المتوقعة على السياسة الخارجية
تعدد وتنوع القضايا والأقاليم ذات العلاقة بالسياسية الخارجية	أعباء جديدة على جهاز السياسة الخارجية
سيطرة القضايا الاقتصادية على أجندة السياسة الخارجية	الحاجة إلى خبرات اقتصادية في وزارة الخارجية وتزايد دور الوزارات الاقتصادية في الشؤون الخارجية
تسييس السياسة الخارجية وإنهاء الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية	مزيد من التفاعل بين وزارة الخارجية والقوى السياسية الداخلية، مع تدخل تلك القوى في السياسة الخارجية
ظهور فاعلين دوليين وداخليين جدد في ميدان السياسة الخارجية	تضاؤل قدرة وزارة الخارجية على تنسيق وضبط صنع السياسة الخارجية

المصدر: محمد السيد سليم، مرجع سابق ص494.

وفي هذا الصدد سنناقش مفهوم تخطيط السياسة الخارجية، والمعضلات التي تواجه هذا التخطيط، ومجالات تخطيطها.[1]

الفرع الأول: مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية

يمكن التمييز بين ستة تيارات أساسية حول تعريف مفهوم السياسة الخارجية. **أول التيارات** هو الذي يعرف تخطيط السياسة الخارجية تخطيطا ضيقا بحيث يصبح مرادفا لمفهوم "حل المشكلات "**Problem Solving**".

فيعرف **هيلسمان** "**helsman**" تخطيط السياسة الخارجية على أنه «تحليل لطبيعة المشكلة، واتخاذ خيارات إستراتيجية عريضة للتعامل معها.

ويقترب من هذا التيار تعريف **يوجين بلاك** "**Eugene Black**" الذي يركز على أن تخطيط السياسة الخارجية «تلك المساحة التي تسمح للقائد السياسي قبل أخذها».إن هذه التعريفات تنتهي إلى

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص494.

المرادفة بين تخطيط السياسة الخارجية ومعالجة المشكلات الراهنة، وهي بالتالي تهمل البعد المستقبلي في عملية التخطيط.

أما **التيار الثاني**، فإنه يؤكد على عملية تغيير المستقبل باعتبارها جوهر تخطيط السياسة الخارجية. فيقول **جورج مرجان George Morgan** أن تخطيط السياسة الخارجية هو «تلك العملية التي تبدأ من الهدف المستقبلي، وتعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه، بعكس صنع السياسة الخارجية الذي يبدأ من السياسات الراهنة متجها نحو هدف مستقبلي». ويضيف **روستو Rostow** أن تخطيط السياسة الخارجية هو «فن التفكير بطريقة تؤدي إلى التحرك الآن بشكل يحسن مركز الدولة العالمي في المستقبل».[1]

ويمثل **موريس أيست تيارا ثالثا** في تعريف السياسة الخارجية يركز على الأبعاد المؤسسية للتخطيط، وبدور حول مفهوم التنسيق بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية. فبالنسبة لهذا التيار فإن تخطيط السياسة الخارجية ينصرف إلى التنسيق بين مؤسسات السياسة الخارجية (وزارات الخارجية والاقتصاد والدفاع وغيرها)، وبين أداء وزارة الخارجية ذاتها.

أما **التيار الرابع**، فإنه يميل إلى تعريف تخطيط السياسة الخارجية على غرار التعريفات الواردة في أدبيات تخطيط السياسة الاقتصادية. فيركز على المرادفة بين تخطيط السياسة الخارجية وبين صنع مشروع ضخم لتحقيق الأهداف القومية. فيعرف **أوليري** تخطيط السياسة الخارجية بأنه يعني تحديد الأهداف، واختيار وسائل تحقيق الأهداف، ومراقبة تنفيذ السياسة الخارجية.

ويقدم **بريجنسكي Brzezinski** تصورا **خامسا** لتخطيط السياسة الخارجية يركز على المنظور التاريخي –التحليلي للتخطيط–. فتخطيط السياسة الخارجية بالنسبة له يعني الفهم الصحيح للتيارات الأساسية للتطور التاريخي والقدرة على استخلاص وتعريف مجموعة الأهداف والمفاهيم الأساسية الإستراتيجية من واقع هذا الفهم، مع مراجعة مستمرة للسياسات الراهنة للتأكد من أنها لا تتعارض مع الأهداف المشتقة من الخبرة التاريخية. هذا بالإضافة إلى جهد دائم لتحليل النسق الدولي الراهن، وتحديد الخصائص الأساسية للحقبة التاريخية الراهنة، على أن يتسم هذا التحليل بالتجرد من تأثير الإيديولوجية، لأنها تشوه القدرة على فهم حقائق التاريخ، وبالترابط وتعدد المناهج المستخدمة في التحليل، وبالقدرة على استشراف الأحداث وتحديد أماكن الخطر المحتملة في المستقبل.[2]

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص495.

[2]: المرجع نفسه ، ص496.

وأخيرًا يقدم **بلومفيلد Bloomfield** تصورا تركيبيا لتخطيط السياسة الخارجية يركز على تحديد ومراجعة السياسات الراهنة من منظور مستقبلي. فيقول بلومفيلد أن تخطيط السياسة الخارجية يتضمن أربعة أبعاد هي:

1. **التعريف Conceptualization:** ويقصد به تحديد المصالح والأهداف الوطنية.
2. **التوقع Anticipation:** ويعني استشراف الأحداث والمواقف.
3. **المراجعة Post-audit:** وينصرف إلى تقييم الاستراتيجيات بعد تطبيقها لاختبار جدواها.
4. **التحدي Challenge:** أي انتقاد المقولات الأساسية للسياسات الراهنة.

ولا يمكن فهم طبيعة عملية التخطيط في مجال السياسة الخارجية دون أن نتفهم المشكلات التي تواجه تلك العملية، والنتائج التي تطرحها بالنسبة لعملية التخطيط وإمكانية إجرائها.[1]

الفرع الثاني: تعريف وزارة التخطيط

1. التنسيق بين الخطة العامة وطالب إعداد الدولة للدفاع، والخطط التخصصية، بما يتفق مع إستراتيجية الدولة، والأهداف الوطنية المحددة.
2. تنسيق الأسبقيات في الخطط المرحلية التخصصية، بما يتمشى مع أسبقيات إعداد الدولة للدفاع ومطالب القوات المسلحة.
3. متابعة تنفيذ خطط التنمية، وخطة إعداد الدولة للدفاع، ومشروعات البنية الأساسية وخطط مشروعات إعداد أراضي الدولة كمسرح للعمليات في المدى المتوسط والطويل.
4. متابعة تنفيذ قرارات وتكليفات مجلس الوزراء للوزارات المختلفة. خاصة ما يتعلق بإعداد الدولة للدفاع.
5. تنسيق مقترحات إعداد الدولة للدفاع مع وزارة الدفاع عند عرضها على المجلس الأعلى لإعداد الدولة للدفاع (مجلس الدفاع الوطني).
6. تنسيق مطالب القوات المسلحة لإعداد الدولة للدفاع، مع خطط التنمية والخطط التخصصية للوزارات.[2]

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص497.

[2]: حسين خليل وحسين عبيد، مرجع سابق، ص201-202.

الفرع الثالث: معضلة تخطيط السياسة الخارجية

تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية مجموعة من المشكلات بعضها نابع من عملية السياسة الخارجية عموما، بينما يرتبط البعض الآخر بصعوبة تخطيط السياسة الخارجية في وزارات الخارجية.

فيواجه مخطط السياسة الخارجية عدة مشكلات تنبع من خصائص تلك السياسة، والتي ينتج آثارا مهمة بالنسبة لتخطيطها. لعل أهم تلك النتائج هو صعوبة تخطيط السياسة الخارجية تخطيطا مركزيا شاملا طويل الأمد على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية، واتسام تخطيط السياسة الخارجية بخصائص مميزة أهمها أنه يتضمن صياغة برامج محددة يمكن تعديلها ومراجعتها في ضوء خبرة التطبيق. ولهذا يوصف تخطيط السياسة الخارجية بأنه «عملية تخطيطية" **Process Planning** أكثر منه تخطيطا يتضمن وضع خطط جامدة **Blue-print Planning**.[1]

حيث يؤكد **شيستر كوبر Chester Cooper**، "أن التخطيط طويل الأمد لا يحدث في واشنطن إلا نادرا، وإذا حدث فإن صانع القرار يتجاهله".

وتواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية معضلة أخرى تتعلق **بالوظيفة الدبلوماسية** عموما. فعملية التخطيط تتم في وزارات الخارجية عن طريق الدبلوماسيين المحترفين، هم الذين تعلموا وتشربوا أصول الوظيفة الدبلوماسية. وتركز هذه الوظيفة على التعامل الراهنة والملحة بهدف تحقيق إنجازات محددة. وهذا الأمر يرتبط بمستقبل الدبلوماسي وقدرته على الترقي في سلم وزارة الخارجية بما في ذلك علاقته بوزير الخارجية الذي يتطلع عادة إلى آراء محددة في قضايا محددة. ومن ثم فإن المنظور الدبلوماسي يركز على القضايا العاجلة والتعامل المباشر معها. هذا في الوقت الذي تنصرف فيه العملية التخطيطية إلى التفكير في القضايا المستقبلية، أي تلك القضايا التي ربما لا تكون ملحة في الوقت الراهن، ولكنها ستظهر في المستقبل.

إذا كانت جميع الدول تواجه المعضلتين السالفتين، فإن الدول النامية تواجه معضلة ثالثة وهى معضلة التبعية الاقتصادية، وضعف المؤسسات. فتخطيط السياسة الخارجية يفترض وجود مساحة من القدرة على التحرك والمداورة في الميدان الدولي، وتوافر القدرة على الاختيار بين بدائل متعددة. بينما تؤدى حالة التبعية الاقتصادية إلى الاعتماد الاقتصادي الأحادي على القوى الخارجية وامتلاك تلك

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص498.

القوى لأدوات التأثير على الدولة التابعة اقتصاديا، مما يضعف من القدرة على التخطيط الحقيقي. من ناحية أخرى فإن الدول النامية تتميز بضعف بنوي للمؤسسات القادرة على جمع وتحليل المعلومات وصياغة خطط بديلة.[1]

الفرع الرابع: مجالات تخطيط السياسة الخارجية

يتضمن تخطيط السياسة الخارجية ثلاثة أبعاد هي: البعد المؤسسي، ويتعلق ببناء جهاز تخطيط السياسة الخارجية، والبعد المفهومي المنهجي، وينصرف إلى أدوات وأساليب تخطيط تلك السياسة، والبعد الموضوعي، ويرتبط بالشروط لحدوث تخطيط رشيد للسياسة الخارجية.

أولا: الجانب المؤسسي لتخطيط السياسة الخارجية.

لعل أول القضايا المؤسسية التي تواجه تخطيط السياسة الخارجية هي علاقة جهاز تخطيط تلك السياسة بوزير الخارجية وبباقي أجهزة الوزارة. جوهر المشكلة هو أن هناك ميلا قويا إلى حدوث تناقض أو فتور في العلاقة بين جهاز التخطيط ووزير الخارجية. فكثيرا ما يضيق الوزير بتقرير جهاز التخطيط، إذ يراها مصدرا للإزعاج وإثارة مشكلات لم نظهر بعد، بينما لديه في الوقت الراهن ما يكفيه من مشكلات. ومن ثم فاقتناع قيادة وزارة الخارجية والقيادة السياسية للدولة بأهمية التخطيط حيوي لكي يقوم جهاز التخطيط بوظيفته. كذلك كثيرا ما تميل الإدارات الجغرافية في وزارات الخارجية إلى معاداة جهاز التخطيط لأنه يجور على اختصاصاتها جميعا. ومن ثم فإن هذه الإدارات كثيرا ما نتمرد على الدور التنسيقي لجهاز التخطيط. ولذلك فان الوضع الأنسب لجهاز التخطيط هو بمستوى هذا الجهاز بحيث يكون تابعا مباشرة للوزير، مع تقنين فترات التقاء أعضاء هذا الجهاز بالوزير بشكل دوري ثابت. ويذهب **روتشتين** إلى أبعد من ذلك، فيقترح أن يستقل جهاز التخطيط السياسي بتنظيم مستقل عن وزارة الخارجية تابع لرئيس الدولة مباشرة.[2]

من ناحية ثانية، فإنه من الضروري أن يتم المزج بين الوظيفة الدبلوماسية، والخبرة الأكاديمية في عمل إدارة التخطيط السياسي، بحيث لا تكون الإدارة جهازا دبلوماسيا صرفا يهتم بالقضايا الجارية فقط، أو جهازا أكاديميا بحتا يعاديه الدبلوماسيون في الوزارة ويعتبرونه جهازا خارجا على العلاقات التنظيمية التقليدية في الوزارة مما يشل عملهم.

---

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص500-501.

[2]: المرجع نفسه ، ص502.

كذلك فمن الضروري أن يحدث قدر من الاستقرار النسبي في رئاسة إدارة التخطيط السياسي وهيئة العاملين بها وقد يكون ذلك بإطالة فترة وجود الدبلوماسيين في الإدارة، أو بتطعيم الإدارة بخدمة أكاديمية مستقرة نسبيا، أو بالحلين معا.

ويظل عمل إدارة التخطيط السياسي محدودا بالحدود الوظيفية لوزارة الخارجية.

ثانيا: الجانب المفهومي المنهجي لتخطيط السياسة الخارجية.

هناك مجموعة من المفاهيم والمناهج التي ينبغي غرسها وتأكيدها في أجهزة تخطيط السياسة الخارجية، وهيكلة تلك الأجهزة بحيث يعكن ضمان مأسسة تلك المفاهيم والمناهج.[1] من ناحية فإن نقطة البدء تكمن في توسيع مفهوم التخطيط بحيث يستوعب مختلف أبعاد هذا المفهوم مع إعطاء قدر أكبر من الاهتمام بتحليل الحقائق الأساسية

للتطور التاريخي والواقع الدور واحتمالات الاستمرار والتغير في إطار يتسم بالتجرد الأيديولوجي وتعدد مناهج التحليل. من ناحية ثانية، فإن غرس مفهوم التعددية في جهاز التخطيط السياسي هو أمر حيوي لنجاحه في أداء وظائفه. ويقصد بذلك عدم سيطرة منظور فكرى واحد يتم قبوله دون مناقشة، أو التسليم بافتراضات معينة يقبلها الجميع طوال عملية التخطيط. وقد دافع الكسندر جورج في كتاباته عن أهمية ما أسماه "بالدفاع المتعدد"Multiple advocacu، ومحامى الشيطان Devil's advocate داخل أجهزة السياسة الخارجية.

يمكن تصور وجود جهاز فعال لتخطيط السياسة الخارجية بدون نظام لتخزين وتبويب المعلومات يستند إلى نظم المعلومات المتطورة في الأرشفة واستخدام الحاسبات الآلية. هذا بالإضافة إلى إعطاء قدر من الاهتمام لمعضلة تفسير المعلومات في ضوء العقائد.

وأخيرا فقل تبلورت عبر ربع القرن الأخير مجموعة من الأدوات المنهجية التي أمكن توظيفها في تخطيط السياسة الخارجية. ولعل أهم تلك الأدوات هي مناهج استشراف المستقبل. فعملية التخطيط تفترض القدرة على توقع الأحداث المستقبلية، وتحديد أماكن الخطر المحتمل، وصياغة سياسات إزاء تلك الأحداث. ويدخل في هذا الإطار الأدوات الرياضية، ونظم البرمجة والتخطيط والموازنة، وأساليب تحليل المباريات، وبحوث العمليات والبرمجة الخطية، وأساليب المنفعة. ومن المهم أن يحاول جهاز تخطيط السياسة الخارجية تلك الأدوات وتطبيقها على مجالات السياسة الخارجية التي تصلح فيها.

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص503.

ثالثا: الجوانب الموضوعية لتخطيط السياسة الخارجية

أن أي تخطيط جاد للسياسة الخارجية لابد أن يبدأ من القاعدة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية. ففي ظل ضعف تلك القاعدة لا يمكن أن نأمل إلا في تخطيط جزئي محدود، لأن هذا الضعف من شانه زيادة التدخلات الخارجية وهو ما يضعف من القدرة على التخطيط.[1]

من ناحية أخرى فإنه لا يمكن الحديث عن تخطيط السياسة الخارجية بدون اقتناع قيادة الدولة بجدوى هذا التخطيط وأهميته وتوافر الاستعداد إلى استماع وجهات نظر المخططين. فتوضح خبرات عملية تخطيط السياسة الخارجية في كثير من الوزارات أن أجهزة التخطيط وضعت عشرات البرامج التخطيطية، ولكنها ظلت حبرا على ورق لأن صانع السياسة الخارجية لم يكن لديه اقتناع بجدوى تلك البرامج.[2]

إذا كانت تطورات النظام الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى ظهور وتزايد أهمية مفهوم تخطيط السياسة الخارجية، فإن تلك التطورات ذاتها قد أدت إلى تعقيد هذا المفهوم واتسامه بخصائص متميزة عن مفهوم التخطيط الاقتصادي، هذا فضلا عن أن طبيعة السياسة الخارجية بما تتضمنه من عدم يقين وغموض وأزمات وضغوط نفسية وتعدد وتصادم دوال المنفعة قد زاد من تعقيد هذا المفهوم. ومن ثم فإنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف مفهوم السياسة الخارجية. فهناك تيار يرادف بين هذا التخطيط ومفهوم حل المشكلات، وتيار آخر يراه معادلا لعملية تغيير المستقبل، وتيارا ثالثا يركز على التنسيق بين الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية، وتيار رابع يرى أن تخطيط السياسة الخارجية يعني صياغة مشروع ضخم لتحقيق الأهداف القومية، وتيار خامس يركز على البعد التاريخي التحليلي للتخطيط، وتيار سادس يركز على تحديد ومراجعة السياسات من منظور مستقبلي، وقد أوضحنا أن تخطيط السياسة الخارجية هو مفهوم مركب يتضمن صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة، وتخطيط البرامج، وأخيرا التخطيط المؤسسي.

وتواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية مجموعة من المعضلات الناشئة عن عدة متغيرات أهمها: طبيعة السياسة الخارجية وكونها ظاهرة تتسم بعدم اليقين، بالإضافة إلى المعضلة المتمثلة في

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص504.

[2]: المرجع نفسه، ص505.

التناقض بين مفهوم تخطيط السياسة الخارجية والوظيفة الدبلوماسية، بالإضافة إلى معضلات تخطيط في الدول النامية، وهي تتميز بالتبعية الاقتصادية وضعف مؤسسات صنع السياسة الخار'جية.

وهناك مجموعة من المجالات المحورية لتخطيط السياسة الخارجية، أولها الجانب المؤسسي المتمثل في تحقيق التنسيق بين المؤسسات العاملة في ميدان تخطيط السياسة الخارجية، والمزج بين الوظيفة الدبلوماسية والخبرة الأكاديمية. أما ثاني تلك الجوانب فهو جهاز التخطيط السياسي، وبناء نظام لجمع وتفسير المعلومات، وتطبيق الأدوات المنهجية في تخطيط السياسة الخارجية. [1]

[1]: المرجع نفسه، ص505-506.

المبحث الثالث: المداخيل والاتجاهات النظرية في دراستها لصنع القرار الخارجي.

اختلفت مداخل دراسة السياسة الخارجية باختلاف قراءات التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية والاقليمية، والتي أعطت أولوية ودورا كبيرا للعوامل الخارجية وخاصة أثر النظام أو النسق الدولي والاقليمي في بناء السياسة الخارجية لمختلف الفواعل، بحيث تعتبر هذه المقاربات من خلال العديد من فرضياتها بأن سلوك الدول الخارجي ما هو إلا استجابة أو ردة فعل للتفاعلات التي تحدث في النسق الدولي والاقليمي، وبالتالي فإنه ما على الدول أو الفواعل إلا التكيف معها.

المطلب الأول: المداخيل النظرية التقليدية (الكلاسيكية الواقعية المثالية).

الفرع الأول: المنهج التاريخي Approche Historique.

وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلاّ بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها، إذ يقول **هارولد لاسيكي Harold Laski** "أن دراسة للسياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول".[1] كما يعد المنهج من أكثر المناهج استخداما في العلاقات الدولية.[2]

ويعتبر **سابين جورج (Sabine)** من أهم رواد هذا المنهج، وقد طرح إدماج جميع الموضوعات التي كان مثار مناقشة بين كبار فلاسفة السياسة المشهورين من أفلاطون إلى هيجل وماركس في علم السياسة، ثم البحث عن الأسئلة أثاروها حول صحة النظريات السياسية، وحول الفضائل والمثل المراد تحقيقها في الدولة، وفي معنى الحرية، وأسئلة عن سبب طاعة الناس للحكومات، ومجالات أنشطة الحكم ومعنى المساواة والعلاقة بين الفرد والمجتمع والفرد والدولة والمجتمع والدولة، ثم مناقشتها مناقشة مستيقظة لمعرفة أسس النظرية السياسية.[3]

يرى أصحاب هذا المنهج أن أغلب العلاقات الدولية كانت تقع في نطاق السياسة الخارجية، فإن الدبلوماسية كان لها دورها في الإشراف على التنفيذ من خلال وزارات خارجية.[4] فضلا عن ذلك

---

[1]: وديع طوروس، الاقتصاد السياسي، (ط1). طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2002، ص27-28.

[2]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص88.

[3]: قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة،(ط1). الأردن: عمان، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2003، ص61.

[4]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص127.

فإن ممارسة العمل الدبلوماسي في المجال الخارجي أدت إلى تكوين التجارب الشخصية، زد على ذلك فإن السياسة الخارجية للدول الأوربية كانت تقنن في معاهدة واتفاقيات وبروتوكولات لتنظيم تلك السياسات ولتحديد المواقف إزاء قضايا دولية.[1]

يرى أهمية المنهج التاريخي يمكن إبرازها فيما يلي:

أ. يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.
ب. يساعد على إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.
ج. يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.
د. يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة ظهرت في الماضي.[2]

يؤكد دعاة هذا المنهج، أن بإمكان المدرسة التاريخية تحقيق المزايا الآتية: [3]

1. القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق قادة الدول في تبني سياسة خارجية محددة في وقت ما.
2. يساعد في اختيار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة..[4]
3. إن التاريخ عند دعاة هذا المنهج، يعد بمثابة معمل للتجريب واختيار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية.

النقد: إلا أن هذا المنهج لا يخلو من بعض الانتقادات، يمكننا إيجازها في الآتي:

1. تشير الأحداث الدولية، إلى كثرتها وتعقدها وتداخلها، إذ أنه من الصعوبة بمكان تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في السياسة الدولية في أي مرحلة من المراحل ولهذا السبب، فإن المؤرخين لم تكن في حوزتهم إلا انتقادات أحداث معينة، وبالتالي إهمال المجال الآخر منها.[5]
2. تجاهله للأحداث الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية.

---

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية، مرجع سابق، ص89.

[2]: وديع طوروس، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص28-29.

[3]: المرجع نفسه، ص127.

[4]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص15.

[5]: المرجع نفسه، ص89-90.

3. تحت ذريعة العمل على دراسة سلوك الدولة في المحيط الخارجي ألغى العلاقة الموجودة بين عمل الدول داخل حدودها وخارجها.[1]
4. يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيق لهذه القرارات.[2]

الفرع الثاني: المدرسة المثالية (L'École Idéaliste)

برزت هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال تقديمها لتصور مثالي لما يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقات الدولية، ويرى أصحابها أن أساس العلاقات الدولية هو التعاون والانسجام بين أطراف المجتمع الدولي، إضافة إلى تركيزها على مبادئ القانون الدولي والمنظمات الدولية وضرورة تدعيم الأمن الدولي من خلال الحد من التسلح.[3]

وفي هذا الشأن، فإن: "**أيمانويل كانط**" (**Emmanuel Kant**) فتح جدالا من خلال كتابه الكلاسيكي "مشروع السلم الخالد"، كما يعتقد "كانط" أن الإنسان يتعلم من أخطائه، وهو يعيش حالة من الصراع الخالد أو الثابت بين الغريزة والعقل.[4]

وهي تستند عموما على أفكار تقليدية مجردة مستمدة أساسا من مبادئ مثالية للسياسة الخارجية، ويرى المثاليون كذلك أن قوة المعايير الأخلاقية خير وأبقى من القوة المادية ونظم توازن القوى لأن القيم الأخلاقية تخلوا من التهديد والوعيد.[5]

كما يتصور هذا الاتجاه وجود نظام دولي قائم على حكم القانون وضرورة الخضوع لسلطته، ومثال ذلك ما تضمنته مقدمة ميثاق الأمم المتحدة، حيث تعلن استنكارها للعنف والعدوان، وضرورة حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية.[6]

---

[1]: عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص112.

[2]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص127.

[3]: عبد المعطى محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، عمان: مكتبة المحتسب، 1994، ص347.

[4] : Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internatinales de Post-Guerre Froide », Revue d'Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin 2003, P.286.

[5]: مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص139.

[6]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص24.

ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن: «السياسة الخارجية للدول تعتبر امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية، وبالتالي فان التزام الأفراد بالمعايير والقيم الأخلاقية داخل إطار الدولة يمتد بطبيعة الحال إلى مجال العلاقات ما بين الدول، حيث يسود الالتزام بالقانون الدولي والأخلاقيات الدولية. فالتزام الدول بالمعايير والأخلاقيات الدولية كفيل بتحقيق حال الاستقرار والسلم، ليس فقط في إطار الدولة، ولكن أيضا على مستوى العلاقات الدولية، استنادا إلى الفلسفة القائمة على اعتبار السياسة الخارجية امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية».[1]

وقد اعتبر هذا الاتجاه بأن التجارة والاتصالات الدولية، بمدافعها المتبادلة للدول المختلفة، وسائل لإقامة السلام والحفاظ عليه. ورغم ما يعج به المذهب الكانطي من تناقضات فإنه أثر تأثيرا كبيرا في التطور اللاحق لفكر الفلسفي والعلمي.[2]

النقد: لا يمكن اعتبار التصور المثالي أنه يشكل نظرية أو هيكلا محددا، لأنه يركز على القيم الأخلاقية، والتي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال يعطي أهمية قصوى للقوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية، وبالتالي فهذا المنهج قد أخفق في تبيان الأبعاد المختلفة التي تحيط بالعلاقات السياسية الدولية.[3]

كما ركز المثاليون على حرية الاختيار وتوجيه الاهتمام نحو إقامة نظام دولي يسوده التفاهم من خلال وضع بعض المفاهيم (الحكومة العالمية، القانون الدولي والمنظمات الدولية)، مع تجاهلهم للدروس التاريخية التي أساسها المصالح.[4]

ولم تتمكن كذلك من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب، وبعد حصول الحوادث التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك خطأ الربط بين النظم الديمقراطية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.[5]

---

[1]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص140-141.

[2]: وديع طروس، مرجع سابق، ص39.

[3]: المرجع نفسه، ص24.

[4]: عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص348.

[5]: عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص50-51.

الفرع الثالث: المدرسة الواقعية (L'École Réaliste).

تعتبر من أشهر المدارس في دراسة مراحل عملية صنع السياسة الخارجية، والطريقة التي نتفاعل بها الدول على صعيد العلاقات الدولية. كما تقترن أحيانا الإشارة إلى الواقعية بالإشارة إلى المثالية، لأن أهم الانتقادات الموجهة إلى المثالية قد وجهها في الأساس أصحاب المدرسة الواقعية.[1] والواقعية لازالت تبحث عن أسلاف لتحليلاتها، والواقعية تبرز في واقع الأمر المعارضة الراديكالية الظاهرة على مسألة المثالية القانونية.[2]

ومن أهم مصادر هذه المدرسة: الأمير لـ"ميكيافيلي" (Machiavel)، "الشرير" لـ"توماس هوبز" (Léviathan de Hobbes)، "نظرية حرب السيطرة" لـ"روبرت جيلبان" (Robert Gilpin)، وهذه المصادر هي التي زودت نظام المدرسة الواقعية.

وقد ظهرت هذه النظرية على أنقاض المدرسة المثالية، ومن أبرز انتقاداتها لها أن الرأي العام يتغير بشكل سريع، ولذا لا يصلح لاعتماده مرشدا لصناعة القرار، كما أن المصالح مختلفة تؤدي إلى قيام الحروب، "فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة".[3]

وهناك أربعة افتراضات، تقوم عليها المدرسة الواقعية، وهي:

1. الدول هي الأطراف المسيطرة في السياسة الدولية.
2. أن الدول تبحث عن القوة أو الأمن، فهي تتواجد معا في محيط فوضوي.
3. أن النظام العالمي يؤثر في سلوكيات الدول، وهذه هي نقطة الفصل بين الواقعيين الكلاسيكيين، وأشكال أخرى من الواقعية.
4. القوة، أخيرا أداة سياسية ملائمة وفعالة.[4]

---

[1]: مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص143.

[2] : Jean-Louis Marteres, « De la nécessite d'une théorie des relations internationales : L'illusion paradigmatique », Annuaire Français des relations internationales, 2003, P.21.

[3]: جيمس دوروتي وروبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ط1، ديسمبر 1985، ص59-60.

[4] : Pascal Vennesson, « Les réalistes contre les interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des relations internationales, 2003, P.241.

وهناك مفهوم آخر إلى جانب القوة والمصلحة الوطنية، والذي قدمه "**هانس مورجانتاو**"، إذ يقول: «أنه نظام يهدف إلى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمان الاستقرار ليس هو وحده هدف التوازن، فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى، والتغلب عليها هدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام».[1]

ويحدد "مورجانتاو" ثمانية عوامل تشكل قوة الدولة، وهي: «الجغرافيا، الموارد الطبيعية، المقدرة على الصناعة، الاستعداد الحربي، السكان، الخصائص القومية، المعنويات القومية، المهارة الدبلوماسية».[2]

ويوضح لنا أيضا أنه في ظل العالم الذي نعيش فيه ترغب جميع الدول في تحقيق المزيد من القوة، وبالتالي فإن سياساتهم الخارجية، لابد وأن يكون هدفها الأول المحافظة على بقاء الدولة وتحقيق شروط البقاء.[3]

ويرى "هانس مورجانثو" (**Hans Morgenthau**)، أن هناك ثلاثة نماذج من سياسات الدول المنتهجة، والتي تعتبر نماذجا للسلوك الدولي، وهي:

1. سياسة المحافظة على الوضع القائم (**Policy of the Statusque**).
2. السياسة التوسعية (**Imperialism**).
3. سياسة الحصول على المكانة الدولية (**Policy of Prestige**).[4]

وقد أكد الواقعيون كذلك على أن السياسة الخارجية للوحدات السياسية تغلب إلى حد كبير مفهوم المصلحة الوطنية، فالدول تهدف إلى تحقيق مصالحها في كل الأزمنة، وبالتالي فهي لا تلتزم بالقانون الدولي، وتلتزم به وبالقيم الأخلاقية إلا في حالة ما إذا توافق ذلك مع مصالحها القومية.

---

[1]: إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص74.

[2]: محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص51.

[3]: نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، (ج1). القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص109.

[4]: عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص261-262.

– للمزيد من التفصيل حول هذه النماذج الثلاث، أنظر: نفس المرجع، ص261-262.

ويعتبر أنصار هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية للدول ليست امتدادا للسياسة الداخلية، لأن الدول تلتزم بالأخلاق على المستوى الداخلي، وهذا لا يعني أنها تلتزم بنفس الشيء على مستوى المحيط الخارجي، خاصة إذا تعارضت مصالح الدول.[1]

النقد: ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت للتيار الواقعي في النقاط التالية:

1. تحصر الواقعية مصادر السلوك الخارجي في عامل واحد، هو المصلحة الوطنية، ويهملون الاعتبارات الإيديولوجية، وطبيعة الأنظمة والأجهزة السياسية الحاكمة، كلها في حال تغيرها كثيرا ما تؤدي إلى تغير في مضمون السياسات الخارجية.[2]
2. اعتبار الواقعيين أن القوة هي الهدف الأساسي للدولة، كما أنهم لم يحددوا هذا المفهوم بشكل دقيق، فلم يتم وضع مقاييس لهذه القوة، أي لابد أن ترتبط القوة بالهدف الذي تسعى لتحقيقه، وبالتالي تقاس بالنسبة له.[3]
3. لم يميز مورغنثو قط تميزا واضحا بين السلطة غاية في حد ذاتها، والسلطة وسيلة لتحقيق غاية أخرى.[4]
4. كما لم تهتم ببحث البنى الداخلية للوحدة السياسية والتي هي أساس قوة الدولة، مما يؤدي في النهاية إلى قصور هذا المنهج في تفسير العلاقات الدولية.[5]
5. يرى الواقعيون أن السياسة الخارجية منفصلة عن السياسة الداخلية، لأن السياسة الخارجية حسبهم تتخذ المصلحة الوطنية أساسا لها ولا تراعي المعطيات الداخلية التي تصبح نتيجة لذلك ثانوية، وهذا غير صحيح.[6]
6. تهمل الواقعية العوامل المؤثرة أو تحدد الأهداف، فلا توضح مثلا لماذا يختار صانع القرار في وقت معين وليس بشكل آخر.[7]

---

[1]: مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص145-146.

– لمزيد من التفصيل حول الأهمية الكبيرة التي يوليها الواقعيون لمفهومي المصلحة الوطنية، والأمن القومي، أنظر:
- Emile Bruylant, La politique internationale, Bruwelles : Edition établissement Emile Bruylant. S.A, 2000, P.124-125..

[2]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص23-24.

[3]: جيمس دوروتي وروبرت بالسغراف، مرجع سابق، ص96-97.

[4]: أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص157.

[5]: عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص351.

[6]: عبد العزيز جراد، مرجع سابق ص48-49.

[7]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص38.

7. ثمة أطروحات في العالم تتمحور حول ضرورة صياغة إرادة إنسانية عالمية، وهي إرادة التعاون بين البشر والدول في إطار الحوار الحضاري، بقدر ما تبرز هذه الإرادة بقدر ما نتراجع سياسة القوة مهما اعتمدت من تبريرات وتفسيرات متضاربة.[1] وهناك باحثون مثل: "جيمس روزناو" تخلوا حقيقة عن مفهوم المصلحة الوطنية، لأنها تفتقد للدقة والوضوح والضبط، والاستمرارية والعقلانية.[2]
8. تتسم تحليلات مورخانتوا بالتشاؤمية في السياسة الدولية، التي لا تستند إلى على افتراضات واهية للغاية. وفى هذا المجال يرى بييردي سناركلنز، إن الواقعين تأثروا بظروف خاصة وأهملوا حركة التاريخ، فهم يحاولون توفير التفسيرات العلمية للسياسة الخارجية خلال حقبة الحرب الباردة.[3]
9. كما أشار كينيت والتز وغيره، أنه توجد مشكلة كبيرة متعلقة بـ "مستوى التحليل" في أعمال مورجانتوا. إذ ليس من الواضح، البتة ما إذا كان تشاؤمه حول طبيعة العلاقات الدولية ناجما عن فرضياته الميتافيزقية حول الطبيعة الإنسانية أم ناجما عن طبيعة النظام الفوضوية في حد ذاتها.[4]

الفرع الرابع: المدرسة الماركسية.

يعتقد الكثير أن الماركسية هي مذهب اقتصادي فقط، لكن الحقيقة عكس ذلك فهي فلسفة، "أي أنها مفهوم كامل للعالم والإنسان". وقد ظهرت الماركسية تاريخيا في حقبة ظهور الصناعات الكبرى الحديثة، حيث ظهر صراع الإنسان مع الطبيعة، ومن أبرز الظواهر التي أثرت في صياغة المذهب الماركسي بروز حقيقة اجتماعية وهي "البروليتاريا"، أي الطبقة العاملة، التي توجد فيها مختلف تناقضات المجتمع الجديد. وبهذا يمكن القول أن الماركسية ظهرت مع المجتمع الحديث، فكانت بمثابة إدراكا لعالم يحمل تناقضات ومشكلات، وبالتالي كانت محاولة لتقديم حل عقلاني لهذه المشكلات.[5] ويرى "كارل ماركس" أن من يحدد مصير الإنسان ليس الأفكار، وإنما الحالة المادية هي التي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي والسياسي، ويعتقد كذلك أن المجتمعات البشرية

---

[1]: عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص63-64.

[2] : Wiliam Wallace, Foreign policy and the political process, P.124.

[3]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص103.

[4]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص157-158.

[5]: منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (ط1). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000، ص199.

تتطور شيئا فشيئا وتتحول من فترة العبودية إلى الإقطاع المتبوع بالمجتمع الصناعي إلى المجتمع الرأسمالي وأخيرا المجتمع الاشتراكي.[1]

ويمكن القول مع جمهور الفقهاء بأن عوامل وعناصر تكوين الأمة هي اللغة والدين والأصل والوحدة التاريخية التي تجعل الأفراد يشعرون بأنهم يشكلون مجموعة متميزة عن غيرها بعامل أو عدة عوامل.[2] وقد تجاهل ماركس عامل الدين والفلسفة والطبقة والتكنولوجيا كمحددات منهجية في المقارنة.[3]

كما ترى هذه النظرية أن العلاقات الدولية، ترتكز على أن العلاقات ما هي إلا علاقات صراع مستمر من أجل السيطرة على الوسائل الإنتاجية ويرى "كارل ماركس": «أن الدولة عبارة عن تطور تاريخي يعبر عن حالة اقتصادية معينة يعيشها المجتمع البشري تتطور لتصل إلى مرحلة الشيوعية التي يتحقق في ظلها المساواة في أفضل حدودها، من خلال توزيع الإنتاج حسب حاجة كل فرد. وفي هذه المرحلة تزول الدولة وتنتهي بسبب انتهاء عناصر الصراع والتنافس بين الأفراد».[4]

النقد:

– إغفالها للجوانب الأخرى، والتي تعمل على تسيير حركة التاريخ البشري، فالدافع المادي الاقتصادي ليس هو المحرك الوحيد لسلوك الإنسان وتصرفه.[5]

---

[1]: نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة، (ط1). الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004، ص341.

[2]: سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة،(ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جويلية 1992، ص54.

[3]: نصر محمد عارف، إبستمولوجا السياسة المقارنة، (ط1). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص194-195.

[4]: عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مرجع سابق، ص351-352.

– ظهرت عدة اتجاهات نظرية ضمن النظرية الماركسية، منها: نظرية التبعية وغيرها، لمزيد من التفصيل حولها، أنظر:

- الحسان بوقنطار، مرجع سابق، ص31-32.
- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص57-59.
- المرجع نفسه، ص309-312.

[5]: المرجع نفسه ، ص345.

– تكهن "ماركس" بأن الطبقة العاملة في بريطانيا لا تستفيد من التقدم والتوسع الصناعي، ولكن الحقيقة أثبتت العكس حيث استطاع العمال من الاستفادة بل أصبح لهم نفوذ... إضافة إلى أنه في نظريته قد حلل الزيادة في الإنتاج بسبب استعمال الآلات والتكنولوجيا الحديثة سيزيد من اتساع البطالة، لأن الآلة تحل محل العامل والأجور تنخفض، ولكن هذا لم يحصل لأن زيادة الإنتاج يلازمه دوما زيادة الطلب على اليد العاملة لإدارتها وصيانتها، لأن الآلة وحدها غير كافية. كما أن الناحية المادية ليست وحدها التي تؤثر في حياة البشر، فالجو الأسري وشخصية الفرد واجتماعاته تعطي الفرد شخصيته ذات الطابع الخاص.[1]

المطلب الثاني: المداخيل النظرية الحديثة.

من خلال هذا المطلب، ستتم الإشارة لأهم النظريات الحديثة التي تناولت ظاهرة السياسة الخارجية، وقد حاولت كل نظرية أن تقدم تصورا نظريا لدراستها.

الفرع الأول: المدراسة المقارنة في السياسة الخارجية.

هناك نوعان من الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية أولهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة معينة من الزمن أو تجاه قضية معينة من الزمن. وثانيهما مقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة. وتكمن أهمية الدراسة المقارنة، فيما يلي:

1. تزيد من فهمنا للسياسة الخارجية لوحدة دولية ما، وذلك عن طريق لتفادي التفسيرات الأحادية (العقائدية مثلا) للسياسة الخارجية.
2. تلقي الضوء على عناصر التشابه والتمايز من حيث وزنها في حالات مختلفة.
3. تساهم في استخدام عناصر التشابه والتمايز في تحديد السياسة الخارجية.[2]

وقد ساهم تطوران أساسيان في بلورة الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية:

1. لتطورات الدولية التي حصلت في الستينات من القرن الماضي لها علاقة بتوسيع حجم السياسة الخارجية، التي كانت حكرا على الدول الأوربية وذلك بعد بزوغ دول جديدة في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم ما يسمى "بديمقراطية العلاقات

[1]: نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص350-351.

[2]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، 1985، ص192.

ا1لدولية" وكانت سببا إلى فتح المجال أمام الدارسين لمتابعة علاقاتها ببعضها مع البعض الأخر.[1]

2. شهدت الستينيات تركيزا على الدراسة المقارنة في العلوم السياسية، وخصوصا في ميدان السياسة الداخلية، وهذا ما أدى لاحقا إلى الاهتمام بالدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، وقد اتجه الاهتمام نحو محاولة استخراج الأنماط وبناء الأطر النظرية. وتحديد المفاهيم التي تحكم السياسة الخارجية.[2]

نلخص من ذلك، أن الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية هي كل تحليل يجعل وحدته تدور حول أكثر من نموذج واحد من نماذج السياسة الخارجية من أجل البرهان واكتشاف أوجه الخلاف وأوجه الشبه أو كلاهما.[3]

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية.

ترى هده النظرية، أنه توجد الكثير من المؤسسات منها الإقليمية ومنها الدولية. تلعب دورا هاما في الحيلولة دون حدوث صدامات بين الدول، والتخفيف من حدة الصراعات، وبالتالي تمكن هذه الأخيرة من فسح المجال للتفاوض بين الدول المتنازعة، وبهذا فقد ساهمت هده النظرية في تأسيس المنظمات الدولية، انطلاقا من عصبة الأمم وصولا إلى الأمم المتحدة، وإقامة منظمات إقليمية وحتى منظمات غير حكومية (ضرورة إقامة حكومة عالمية).[4]

ومن أهم روادها "راولس" الذي ألف كتاب "قانون الشعوب"، إضافة إلى "جون كين" (John Kenn)، والذي تحدث عن فكرة "المجتمع المدني العالمي".[5]

وقد تطورت النظرية في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففي مراحلها الأولى تمثلت في الحرية الاقتصادية غير المفيدة التي دعاه إليها بنتام صاحب مذهب المنفعة "أعظم سعادة لأكبر عدد" وآدم سميث ودافيد ريكاردو، وفي المرحلة الثانية وكنتيجة للمظالم التي لحقت

---

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص123.

[2]: ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص192-193.

[3]: أجمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص204.

[4]: جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (ط1).القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص55.

[5]: المرجع نفسه ، ص82.

بالمجتمع وبسبب الأوضاع السيئة، وانعدام الظروف الصحية والأخلاقية تدخلت الدولة لتحديد ساعات العمل، ورفع الأجور عبر تشريعات قانونيه،.[1]

النقد: ترى هذه النظرية أن المجتمع الدولي، يقوم على الوئام والتعاون، وبالتالي فهي نظرة تفاؤلية، وغير واقعية، حيث يرى منتقدوها بأن المجتمع الدولي يعرف صراعات، والدول تستعمل الحرب لتحقيق أهدافها، دون الرجوع إلى فرضيات أصحاب هذه النظرية الدين يتحدثون عن شرعية الحرب وعدالتها.[2]

المطلب الثالث: المداخيل النظرية في صنع القرار الخارجي.

نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على عملية صنع القرار الخارجي، وذلك بالكشف عن بعض النماذج والتي تعبر بطريقة أو بأخرى عن السلوك الخارجي، حيث من خلاله يعمل على تحقيق أهدافها المختلفة سواءً القصيرة، المتوسطة أو الطويلة المدى والتي بدورها تعتبر المحرك الأساسي لتوجيه القرار الخارجي.[3]

يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر من أهم النماذج لتحليل عالم السياسة الدولي في سلوك صناع القرار السياسي الخارجي.[4]

الفرع الأول: نموذج ريتشارد سنايدر (Richard Snyder).

قدم ريتشارد سنايدر نموذجا نظريا لاستيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية، ويعتمد في ذلك على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية، وقد قام سنايدر بدراسة دقيقة ومفصلة لنظرية صنع واتخاذ القرار تعتمد على التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة

---

[1]: قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص134-135.

[2]: جهاد عودة، مرجع سابق، ص91.

من أبرز نماذج الدراسة المقارنة في السياسة الخارجية، نجد نموذج "جيمس روزناو"، ومختلف المفاهيم التي جاء بها في مصطلح المجال، ومنها مفهوم القضية المجال، ومفهوم الربط، ونموذج "تشارلز هيرمان" و"إيست" و"سالمور"، وكذا نموذج "ماكفون" و"شابيرو"، أنظر:

- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص192-210.

[3]: بلعيد منيرة، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص45.

[4]: المرجع نفسه ، ص209.

بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة والتي تكمن من اتخاذ القرار يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار.[1]

وقد أدت هذه الدراسة إلى إزالة الفوارق بين حقيقة الحركة السياسية على المستوى الداخلي وحقيقتها على المستوى الخارجي.[2] كما ركز على دوافع سلوكهم، فقدم نموذجا إجرائيًا يتقيد به صناع القرار قبل اتخاذهم القرار، وركز على مصادر المعلومات التي تأتيهم وأساليب تجميعها، واحتمالات التشويه التي تتعرض لها حينما تنتقل من الأجهزة البيروقراطية كوزارة الخارجية والدفاع التي تهتم بالمعلومات إلى صناع القرار.[3]

ويقول "ريتشارد سنايدر": «إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة...، ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها».[4]

وميز بين التحليل الساكن لصنع القرار والتحليل الديناميكي الذي يبحث عن أسباب التغيير بين حالتين زمنيتين وظروف التغيير، وأوضح أن تحليل العمليات السياسية الدولية تقتضي معرفة التفاعل بين الدول من خلال القرار الخارجي، ودراسة عملية صنع القرار من أجل تفسير المواقف

يقول سنايدر «لقد تعاملنا مع الدولة، الأمة كوحدة تحليل أساسية ولكننا أهملنا الدولة كتحديد ميتافيزيقي، وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة اهتمام مركزية، حصلنا على طريقة لتنظيم محددات التصرف التي تقيد الرسميين الذين ينشطون في المجتمع السياسي».[5]

---

[1]: شيباني إيناس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورش بوش الأب والابن، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص33-34.

[2]: أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص209-210.

- بلور سنايدر ومجموعة من الأستاذة الجامعيين في جامعة بيرستون الأمريكية سنة 1954 نظرية متكاملة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وقد جاء هذا على أثر دراسة قرار الإدارة الأمريكية سنة 1950 بالاشتراك في حرب كوريا، إن إسهامات سنايدر لم تقتصر في المجال العلمي فقط، وإنما انصبت أيضا بمنهج التحليل الذي أدخل الدينامية والفعالية للتحليلات السكونية للدراسات السياسية.

[3]: قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص210.

[4]: عدنان الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (ط1). طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998، ص166.

[5]: إيناس شيباني، مرجع سابق، ص34-35.

مخطط رقم 02: نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

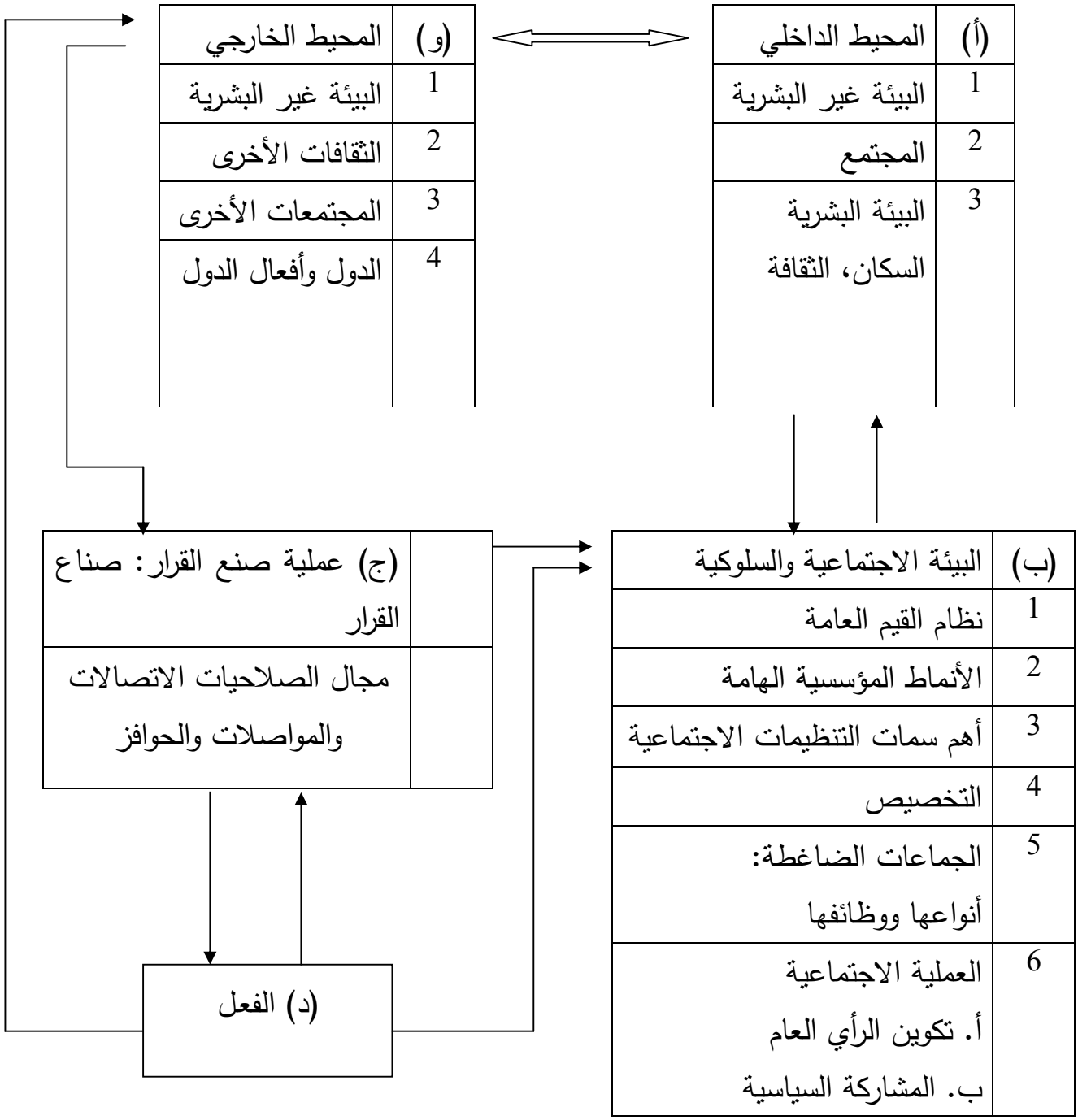

المصدر: ناصيف يوسف حتي، المرجع نفسه، ص198.

التعليق:

- ❖ سهم "ب ج" يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار.
- ❖ سهم "د ب" يوضح انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية، وبالتالي فإن إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي.
- ❖ سهم "أ ب" يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل والمحيط الخارجي، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، وقد يكون نوع هذه العلاقات تجاريا أو ثقافيا أو رياضيا أو عائليا.
- ❖ سهم "د و. ج د" يبين التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة ومختلفة من العلاقات تعاونية، تنازعية تكاملية... الخ.

وباختصار يمكن القول أن نموذج سنايدر يقدم بنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي:

- ❖ التفاعل على مستوى الحكوميات "ج د و ج".
- ❖ التفاعل على المستوى غير الحكومي "أ ب و" أو المستوى المجتمعي.
- ❖ التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي "ب ج د ب".[1]

النقد: من أهم الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه (نظرية سنايدر)، ما يلي:

أولا: هذا الاتجاه يحتوي على جوانب من القصور، يدخل في تفاصيل لا حدود لها لاستخلاص عناصر الصورة التي كانت قائمة فعلا أمام متخذ القرار لخطة اتخاذه، والذي ينتقده "تشارلز بوسون " الذي يشترك مع "ستانلي هوفمان" في اتجاهه الذي يقول أنه بدلا من أن يقوم "سنايدر" بتبسيط الأمر فإنه انتهى بنا إلى وضع بالغ التعقيد.

ثانيا: الكيفية التي عالج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة، فحاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

ثالثا: لم يتعرض هذا المنهاج لتحديد نوعية العلاقات القائمة بين والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات، فتحديد العناصر شيء وتحديد تفاعلاتها المتداخلة شيء آخر. **رابعا:** في حالات كثيرة، يؤدي

[1]: شيباني إيناس، مرجع سابق، ص36.

عدم وجود بيانات كافية عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى استنتاجات محددة بشأنها، ومن هنا يصبح من الصعب التوصل إلى تحديد تصورات واضعي القرارات في بيئة " قرارية" معينة والتي يؤدي امتزاجها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات، ومن ثم يبقى التحليل ناقصا.[1]

خامسا: وضعه لنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار الخارجي قبل عملية اتخاذ القرار، هو أمر تحكمي مناف للموضوعية، وكذلك ربطه بين الصراع الدولي وبين نشاط صناع القرار لأن الصراع الدولي قد ينشأ لأسباب أخرى كالتناقض في القيم والمصالح، ولم تكن معالجته لدوافع نشاطات اتخاذ القرار واضحة، كما أن نموذجه لا ينطبق إلا على المجتمعات الليبرالية، ويصعب فهمها في مجتمعات الدول النامية.[2]

سادسا: تركيزه على العوامل النفسية لصناع القرار، والتي يظهر من الصعب تعيينها في كثير من الأحيان، كما أعطى "سنايدر" أهمية كبيرة للعوامل الخارجية المحيطة بعملية صناعة القرار السياسي، وقلة اهتمامه بالعوامل الداخلية، رغم أهمية هذه العوامل في تكوين وصياغة سلوك صانعي القرار.[3]

سابعا: تتمحور وظيفة هذه النظرية ني الكثير من الأحيان في "التحليل اللاحق لاتخاذ القرارات السياسية الخارجية، أي عدم التنبؤ قبل اتخاذ مثل هذه القرارات".[4]

---

[1]: محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 69-70.

[2]: أحمد سليمان قحطان الحمداني، مرجع سابق، ص212.

[3]: منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدارسات العربي الأوروبي، 1997، ص-100 99.

[4]: عدنان طه الدوري، مرجع سابق، ص168.

وهناك نماذج أخرى تطرقت لدراسة القرار السياسي الخارجي، ومنها نموذج "دين برويت" (**Dean Pruit**، ونموذج " غراهام أليسون" (**Graham Alisson**)، ونموذج السياسة الحكومية، وغيرها من النماذج الأخرى، أنظر:

- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص124.
- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (ط1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص365-366.
- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص191-192.

الفرع الثاني: نموذج كارل دويتش.

طرح "كارل دويتش" نظريته في كتاب "القومية والاتصال الاجتماعي"[1] إذ يعتبر من رواد منهج الاتصال في دراسته النظام السياسي، طرح أفكاره في هذا المجال من خلال عديد من المؤلفات، من بينها العصب الحكومي والسياسة والحكم، وكيف يقرر الناس مصيرهم.

بذلك يقوم نموذج دويتش مثل نموذج استون على البداهة؛ بل إن دويتش عند طرحه لهذا النموذج ذكر أنه لن يقدم أكثر من وجهة نظر ومجموعة من الافتراضات منها أن جميع النظم متشابهة من حيث الخصائص الأساسية،[2] وأوضح فيه أن العالم أصبح كجزيرة واحدة بفضل وسائل وأدوات الاتصال ولم تعد العزلة ممكنة ولذلك فإن الاتصال والتفاعل إفرازا ظاهرتي الصراع والتكامل، وافتراض وجود تحكم ذاتي في جهاز اتخاذ القرار لكل دولة لاستبعاد تعارض المصالح وانعدام توازن، والقدرة على تغيير الاحتمالات التي تتوقف عليها كون العلاقات الدولية والبيئة الوطنية لتحديد السلوك اللاحق على ضوء نتائج السلوك الذاتي. وفي حالة الفشل يتصاعد الصراع الدولي.[3] يعد كارل دويتش من رواد منهج الاتصال ومن المؤلفات. من بينها العصب الحكومي والسياسة والحكم وكيف يقرر الناس مصيرهم.

الشكل رقم 02: توضيح عملية الاتصال الأجهزة في أي نظام سياسي

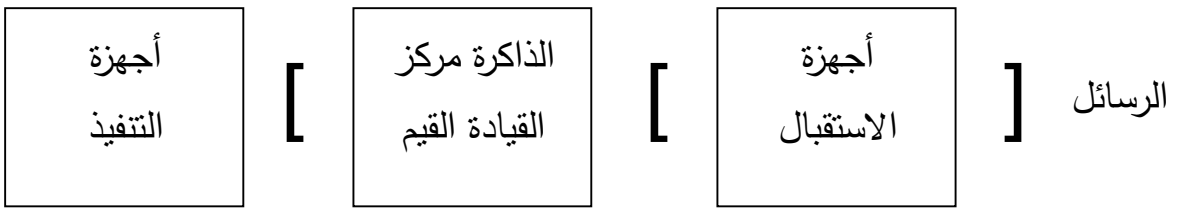

المصدر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجة، مرجع سابق، ص132.

[1]: قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص203.

[2]: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص267-268.

لمزيد من التفصيل عن نموذج استون، أنظر: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص262-266.

[3]: المرجع نفسه ، ص203-204.

– تمثلت درجات الصراع الدولي إلى ثلاث صور لمزيد من التفصيل أنظر: المرجع نفسه، ص204-207.

تتلقى أجهزة الاستقبال المعلومات في صورة رسائل وتتولى نقلها إلى مركز القرار ويعتمد هذا الأخير على ذاكئته في التوصيل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال والإجراءات الكفيلة بتنفيذه.[1]

لقد اعتمد دويتش على المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبر أنها جوهر العملية السياسية، فالنظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط دائما عليه بمطالب معينة ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كان من الصعب على النظام التكييف والتفاعل معه حيث يفترض أن يقوم النظام بترجمة هذا الحمل والرد عليه أطلق عليها دويتش "Lag" ولكما كانت الفترة الفاصلة ما بين استقبال الحمل والرد عليه أكبر، كانت كفاءة النظام أقل وقدرته على التعامل مع البيئة أضعف.[2]

النقد:

وما يؤاخذ عليه "كارل دويتش" إغفاله لطبيعة العلاقات الدولية التي هي في الأصل علاقات صراع، واعتقاده بعقلانية صناع القرار في اتخاذهم للقرارات وادعاؤه بإمكانية اختبار شروط التكامل كميا، وهو أمر غير موضوعي، لأن التكامل مسألة قيمية لا تخضع للكمية، وتسعى إليها الدول، وتقع في إطار ما يجب أن يكون.[3]

[1]: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص132.

[2]: نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص268.

[3]: قحطان أحمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص207-208.

خاتمة الفصل الأول:

إن موضوع السياسة الخارجية لم يستطع ان يحتل مكانته الحقيقية بين الدراسات السياسية العلمية المقارنة لأن معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قد اقتصرت على التحليل الوصفي للمؤسسات والعمليات السياسية داخل كل دولة.... كما أن دراسة العلاقات الدولية انصبت على علاقات وصلات الدول بعضها ببعض وتناولت توازن القوى بين مختلف الدول وخلافاتها العقائدية وتسوية منازعاتها بالمعاهدات أو في نطاق المنظمات الدولية، فظلت السياسة الخارجية وهي أهم وجه من وجوه العلاقات الدولية لا مكان لها في هذه الدراسات.

كما أخذت الدراسات المقارنة تتناول بالبحث والتحليل كيفية اعداد كل دولة لسياستها الخارجية والتركيز على الدراسات المقارنة للسياسات الخارجية لمختلف الدول، فأخذنا نسمع بالأنظمة السياسية المختلفة وخصائص هذه الأنظمة في سياق النظام السياسي للدولة وفي ظل التوازن الفعلي للقوى الدولية. وتناولت هذه الدراسات كلا من العلاقات الدولية والدراسة المقارنة للحكم والتاريخ الدبلوماسي بالبحث والتمحيص وأخذت دراسة السياسة الخارجية تتناول القوى الاجتماعية والعمليات السياسية والمواقف والتطلعات والنماذج المختلفة التي يمتاز بها السلوك الدبلوماسي المعاصر. فاتسمت الدراسات الأولى بمحاولات قام بها العلماء لوصف العمليات السياسية الدولية وصفا منهجيا صارما. وتبعتها محاولات لتكوين نظريات حول مختلف الوسائل والاساليب السائدة في السياسات الدولية كتلك النظريات حول التواصل الاعلامي الدولي والدعاية وحول استعمال الوسائل الاقتصادية في التأثير على سياسات الدول الأخرى وحول امكانات استعمال القوة العسكرية في تسيير السياسة الخارجية وحدود هذا الاستعمال في ظل القوانين الدولية

الفصل الثاني:

مؤسسات صناعة القرار

في السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية الجزائرية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاد وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيد السياسة الخارجية

ومن خلال هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول مؤسسات صنع القرار الخارجي بالتعرض أولا إلى رئاسة الجمهورية ثم البرلمان ثم وزارة الخارجية.

أما المبحث الثاني سنقف فيه على محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التطرق إلى الحددات الجغرافية ثم الحددات الديمغرافية ثم المحددات الاقتصادية

وأخيرا سنعالج في المبحث الثالث سنتعرف فيه اسس ومبادىء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وأهم محدداتها والذي سنتعرض فيه أولا اسس ومبادىء السياسة الخارجية الجزائرية ثم محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وأخيرا عملية صنع القرار الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا.

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية.

تشتمل عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا او مؤسسة الذي لديه سلطة القرار وإتخاذ وصياغة السياسة الخارجية، والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيد السياسة الخارجية.

وهذا ماسيبرز من خلال هذا المبحث من خلال تحديد صانع السياسة الخارجية، ومسار صياغتها والمؤسسات المساعدة.

المطلب الأول: رئاسة الجمهورية.

الفرع الأول: نبذة عن الرئيس ومهامه.

يحتل الرئيس مكانة بارزة في النظام السياسي، حتى أن البعض يعتبره الهيئة الذي تميزه عن غيره من الأنظمة الديمقراطية. ويعتبر هو السلطة التنفيذية.[1]

يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، رئيس الأمة، وهو حامي الشعوب، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، كما له أن يخاطب الأمة مباشرة.[2]

ومهما يكن فإن رئيس الدولة في ظل هذا النظام يقوم بدور أساسي في استقرار النظام لترفعه عن التنافس والصراع السياسي بين الأحزاب.[3]

---

[1]: سعيد ابو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، (ط7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص213.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، الباب الثاني، تنظيم السلطات، الفصل الأول، السلطة التنفيذية، المادة، **الجريدة الرسمية رقم 76**، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، **الجريدة الرسمية رقم 63**، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

[3]: سعيد بوالشعير، القانون الدستور والنظم السياسية المقارنة، ج1، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص194.

فالدستور منح للرئيس صلاحيات واسعة فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها، وتنسيق السياسيتين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر عليه المنوال في دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسية العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصب المادة 74 أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة"، وبذلك دستور 1996 حسب المادة 77 هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويقع المراسيم ويعين رئيس الحكومة... وحسب المادة 78 خوله الدستور في تعيين الوظائف السامية للدولة كمحافظ بنك الجزائر والدبلوماسيين ومسؤولو أجهزة الأمن والولاة...[1]

كما ينتخب رئيس الجمهورية، عن طريق الاقتراع العام المباشر والسّري يتم الفوز في الانتخاب بالحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات الناخبين المعبّر عنها،[2] ويكون مدة الرئاسة (5) خمس سنوات ويمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحد.[3]

كما يتمتع بصلاحيات قوية في المجال التنفيدي والاداري، والتشريعي، والدبلوماسي، والعسكري.

كما يحتل مركز الحكم بين السلطات بحيث ينهى مهام الحكومة ويحل البرلمان.

ويملك ويمارس السلطات الاستثنائية ويمكنه أن يوقف العمل بالدستور.

ولأن رئيس الجمهورية "محور نظام الحكم دستوريا الذي يضفي على اختصاصاته طابعا خاصا يميز عن تلك المكرسة في دساتير الأنظمة الديمقراطية، وإن كانت مكانة الرئيس فيما يتعلق بقيادة الحزب الحاكم الوحيد قد تراجعت بسبب اعتماد التعددية في دستور 1989، وكذلك اسناد بعض الاختصاصتا التي كانت معقودة له إلى رئيس الحكومة الذي ظهر كمؤسسة بجانب رئيس الجمهورية، وإلغاء اختصاص رئيس الجمهورية في التشريع بواسطة أوامر، والتي تعد بمثابة قفزة نوعية في مجال الاصلاحات السياسية المعان عنها على إثر أحداث أكتوبر 1988 وبموجب هذه الأحداث وبتعديل

---

[1]: عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999 – 2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2004 – 2005، ص83.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، الباب الثاني، الفصل الأول، المادة 71، مرجع سابق.

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، مادة 74، مرجع سابق.

الدستور 2008 غلق النظام بإلغاء مؤسسة رئيس الحكومة وبرنامجه، وبذلك إستأثر رئيس الجمهورية جميع الاختصاصات المرتبطة بالسلطة التنفيذية.[1]

الفرع الثاني: شروط الترشح لرئيس الجمهورية.

حسب دستور 1996 من الباب الثاني، الفصل الأول وحسب المادة 73 لا يحق أن ينتخب لرئاسة الجمهورية إلاّ المترشح الذي:

- يتمتع فقطك بالجنسية الجزائرية الأصلية.
- يدين الإسلام.
- يتمتع بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
- يثبت عدم تورّط أبويه في أعمال ضد الثورة أول نوفمبر 1954.
- بقدم التصريح العلني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه.[2]
- يكون عمره (40) سنة كاملة يوم الانتخاب.[3]
- يثبت أن زوجه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط.
- يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة عشر (10) سنوات على الأقل قبل إيداع الترشح.

كما خول الدستور الجزائري لسنة 1996 لرئيس الجمهورية بالسلطات والصلاحيات التالية حسب المادة 77 من الباب الثاني، الفصل الأول: [4]

- هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة للجمهورية
- يتولّى مسؤولية الدّفاع الوطني
- يقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجّهها
- يرأس مجلس الوزراء
- يعيّن رئيس الحكومة وينهي مهامه
- يوقّع المراسيم الرّئاسية
- له حق إصدار العفو وحقّ تخفيض العقوبات أو استبدالها

---

[1]: سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث، (ط1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 65-66.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، المادة 71 مرجع سابق.

[3]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، المادة 73، مرجع سابق.

[4]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، المادة 77، الباب الثاني، الفصل الأول.

- يمكنه أن يستشير الشّعب في كلّ قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.
- يبرم المعاهدات الدّولية ويصادق عليها.
- يسلّم أوسمة الدّولة نياشينها وشهاداتها التشريفية.

الفرع الثالث: صلاحيات رئيس في المجال الخارجي

لرئيس الجمهورية سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للبلاد، كونه الذي يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويشرف على تنفيذها.[1] ويمارس ضمن هذه الصلاحيات الشاملة كل من الاختصاصات المرتبطة بها من اعتماد وتعيين السفراء وإبرام المعاهدات، ووفقا لدستور 1962 في المادة 48 منه يقوم رئيس الجمهورية بوضع السياسة الخارجية وتوجيهها تماشيا مع مقتضيات الدستور ومقررات الحزب، كما ينهض بصلاحيات أخرى تعلق بالمجال الخارجي في اعتماد السفراء والمبعوثين والتعيين في المجال الخارجي.[2]

ونص على قيادة الشؤون الخارجية لرئيس الجمهورية كل من دستور 1976، ودستور 1989، لتبين أحكام دستور 1996 الصلاحيات التي تتعلق بالمجال الخارجي فيما يلي:

1. تعيين وزير الخارجية إنهاء مهامه: يقوم رئيس الجمهورية بتعيين وزير الشؤون الخارجية ضمن تشكيلة حكومة الوزير الأول بعد استشارة هذا الأخير، وينهي مهامه.

2. تعيين واعتماد الممثلين الدبلوماسيين وإنهاء مهامهم: «تلجأ الدول من أجل التعاون فيما بينها إلى الاتصال ببعضها وتستخدم في ذلك التمثيل الخارجي كأداة طبيعية للاتصال الدولي، ويعبر التمثيل الدبلوماسي حقا ثابتا لكل دولة مستقلة كاملة السيادة بغض النظر عن شكل نظام الحكم فيها وطبيعتها طالما أن الدول الأخرى تعترف بها. فالاعتراف باستقلال الدول يمنحها حق إرسال المبعوثين إلى الخارج واستقبال المبعوثين الأجانب في أراضيها، وذلك إذا توافرت الرغبة المتبادلة بين الأطراف المعنية، وتؤكد المادة الثانية من اتفاقية "فينا" لعام 1961، حيث تنص على أنه تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشئ البعثات الدبلوماسية الدائمة بالرضا المتبادل». وتعود صلاحية تعيين سفراء الجزائر

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996المادة 77 من دستور 1996، مرجع سابق.

[2]: عبد الله بوقفة، القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص71.

والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وإنهاء مهامهم لرئيس الجمهورية، كما يتسلم هذا الأخير أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.[1]

3. إبرام المعاهدات: اعتمدت المعاهدة الدولية كمبدأ دستوري في الجزائر يفصح عن ملاحظتين: صنفان من التعهدات الدولية: الاتفاق المبسط، والمعاهدة التقليدية. وبالتالي ومن خلال تطور القانون الدستوري الجزائري كرس هذا الأخير قاعدة دستورية.[2] تتضمن ما يلي: «رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات الدولية، ويصادق عليها وفق الشروط المحددة في الدستور».[3] وفيما يلي السائل الخاصة بإبرام المعاهدة الدولية من طرف رئيس الجمهورية:

1. «حدد المؤسس الدستوري بصريح العبارة المسائل التي تبرم بصدد ها المعاهدات التقليدية، وبالتالي كل ما يخرج عن هذا التعداد الذي نلمس معناه في المواد الدستورية مرده مجال الاتفاقية المبسطة، أخذا في الحسبان المصطلحات التي نتسحب على الاتفاقيات الدولية وفق ما لها من معنى: (تصريح، بروتوكول، ميثاق،...)، وباستقراء للمادة 42 من دستور 1963 نجدها ترد أمر المعاهدات والاتفاقية والمواثيق الدولية إلى التلاقي الإرادي بين المتخذ والمشرع عن طريق طلب الاستثارة، وفي المقابل نجد المادة 131 من دستور 1996 تدق الفرق بين التعهدات الدولية من دستور 1976».[4]

نشير إلى ملاحظة مهمة قبل استعراض المراحل التي تمر بها المعاهدة الدولية إلى «أن مرحلة التفاوض ذات أهمية من حيث تحديد مضمون المعاهدة الدولية، والذي لا يجب أن يغيب عن البال، هو أن مسألة التفاوض غير منصوص عليها في القانون الدستوري الجزائري حال بعض دساتير الدول الأخرى، المثال من ذلك الدستور الفرنسي الحالي الذي يخول رئيس الجمهورية اختصاص التفاوض بدلالة المادة 52 منه، وأقصى ما يمكن قوله تأكيدا هو أن القانون الدستوري الجزائري بمجمله لم يذكر بالاسم رئيس الجمهورية بخصوص ممارسة هذا الاختصاص، ولكن من منطلق أن رئيس الجمهورية يباشر الاختصاص التقليدي المعقود لرئيس الدولة في مجال العلاقات الخارجية،

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، المادة 78 مرجع سابق.

[2]: أنظر المواد:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996المادة 42 ، مرجع سابق.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996المادة 7/11، 158، 159، 160، مرجع سابق.
- كرس دستور 1996 نصا وروحا ما تضمنه دستور 1989 من صلب المادة 11/74 التي تقابلها المادة 9/77 من دستور 1996، كذلك المادة 131.

[3]: عبد الله بوقفة، المرجع سابق، ص497-498.

[4]: المرجع نفسه، ص498-499.

فبالنتيجة يمارس رئيس الجمهورية اختصاص التفاوض وإن حتى لم ينحى الدستور صراحة على ذلك».[1] علما أن «الممارسة الرئاسية للتفاوض تتفاوت حسب طبيعة المعاهدة الدولية مثلا: يتكفل رئيس الجمهورية شخصيا بالتفاوض في حالة عقد معاهدة دولية ذات الأهمية من منظور أن رئيس الدولة المسؤول سياسيا على مجال الشؤون الخارجية، دون ذلك تتولى حكومة الرئيس مسألة التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية التي هي أقل درجة من الأهمية، كل وزير حسب مجال اختصاصاته، كما أن لرئيس الجمهورية أن يفوض وزير الشؤون الخارجية أو أحد الوزراء للتفاوض نيابة عنه بشأن إبرام اتفاقية دولية ذات اعتبار».[2]

وأمام الهيمنة الرئاسية على المجال الخارجي يحتفظ رئيس الجمهورية في جميع حالات التفاوض بحق مراقبة الحكومة في مجال التعاقد الدولي، ناهيك عن أن وزير الشؤون الخارجية تتلخص مهمته الرئيسية في تنسيق الأنشطة الدولية والمحافظة على وحدة العمل الدبلوماسي، ولأن «رئيس الجمهورية في مجال الممارسة العملية وحسب أسلوب ضمني غير منصوص عليه في القانون الدستوري الجزائري يترك أمر التفاوض لوزير الشؤون الخارجية حول الاتفاقية الدولية التي تهم الجمهورية الجزائرية، والأمر الذي لا ريب فيه هو أن وزير الشؤون الخارجية يتسلح بتوجيهات رئيس الجمهورية الذي يراقب عملية التفاوض عن كثب لكي لا تحدث الاتفاقية الدولية التي صادق عليها ضررا بالصالح العام للدولة الجزائرية».[3]

2. كما أن «مبدأ التوقيع على الاتفاقية الدولية الذي يراد من ورائه ارتباط الدولة المعنية بالاتفاق الدولي»، «والنظر إليه على أنه فعالية طبيعية ضرورية في حياة توليد التعاقد الدولي». «والتوقيع على المعاهدة الدولية معناه ومؤداه هو الاعتراف الصريح بأن مرحلة التفاوض أفضت بالنتيجة إلى حصول اتفاق دولي».

ومنه ما يتولد عن مرحلتي التفاوض والتوقيع هو الإفصاح الصريح من قبل الدول المعنية بالتعاقد الدولي عن أن الاتفاقية الدولية تم إعدادها بصفة نهائية، وعليه فإن اختصاص التوقيع على اتفاق دولي عن المرحلة الرئيسية المتعلقة بإبرام المعاهدة الدولية وفق الوجه المبين في القانون الدولي المعاصر، ومنه يصبح التوقيع على المعاهدة الدولية التعبير الصريح على الخاتمة النهائية لإبرام

[1]: عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص499.

[2]: المرجع نفسه، ص499-500.

[3]: نفسه، ص502.

المعاهدة.[1] «علما أن دستور 1963 اعتمد مبدأ التوقيع الرئاسي على الاتفاقية الدولية بدلالة المادة 42 منه التي تقول: «يقوم رئيس الجمهورية بإمضاء المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبالمصادقة عليها والعمل على تنفيذها»، لكن الدساتير الأخرى على التوالي: 1976، 1989، 1996 خولت لرئيس الجمهورية (والأصح رئيس الدولة بالنظر إلى حالة شغور رئاسة الجمهورية في بعض الأحوال) وفق صورة ضمنية اختصاص التوقيع، بهذا المعنى سواء نص الدستور القائم أو لم ينحن صراحة على مبدأ التوقيع الذي تختتم بمقتضاه الاتفاقية الدولية فإن إجراء التوقيع بحكم واقع حال التعاقد فهو تحصيل حاصل»[2] معقود لرئيس الجمهورية.

3. الصيغة الدستورية التي تكدست كمبدأ دستوري التي تفصح على أن «يجسد رئيس الجمهورية الدولة الجزائرية داخليا وخارجيا» بدلالة الفقرة الثالثة من المادة 70 من دستور 1996، ومنه يفتح هذا المبدأ الدستوري المجال للقول: «يقوم بقيادة السياسة الخارجية للأمة وللدولة الجزائرية. ومن هذا يصدق القول أن المصادقة الرئاسية تنصب على المعاهدة الرئيسية التي أفصح عنها الدستور، وبالمحصلة التصديق الرئاسي يفصح عن سلطة معقودة لرئيس الجمهورية».[3]

منطق التمييز بين المعاهدة الرئيسية والاتفاقية المبسطة في المعاهدة الدولية التي أبرمتها الدولة الجزائرية قبل أن تصبح محل تطبيق تتطلب أن تنال الموافقة المسبقة من هيئة دستورية. ومصداقا لذلك أن الدستور الأول ارتأى طلب استشارة المجلس الوطني لا غير بدلالة المادة 42 منه لكي يقوم رئيس الجمهورية بالإمضاء والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية وجعلها محل تطبيق، لكن الملفت للانتباه هو أن دستور 1963 خص معاهدة السلم بموافقة المجلس الوطني بدلالة المادة 44 منه، وطبعا يدق الفرق بين طلب استشارة البرلمان وطلب موافقة البرلمان في مادة المعاهدة الدولية. وباستقراء دستور 1976 توجد مادة تشير إلى حالتين: الهدنة والسلم، بهذا المعنى جاءت المادة 124 منه بما يلي: «يوافق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم فورا إلى الموافقة الصريحة للهيئة القيادية للحزب، طبقا لقانونه الأساسي، كما تعرض على المجلس الشعبي الوطني طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور.[4] كذلك المادة 131 من دستور 1996 هي مكرسة نصا وروحا عن المادة 122 من دستور 1989 أين ارتأى المؤسس الدستوري على الموافقة المسبقة الصريحة على المعاهدة الدولية التي تتطلب تفعيل اختصاص التصديق الرئاسي في مجال المعاهدة

[1]: عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص503.

[2]: المرجع نفسه، ص504.

[3]: نفسه، ص509-510.

[4]: نفسه، ص511.

الدولية، ومنه لا يصادق رئيس الجمهورية على المعاهدة الدولية قبل أن تحظى بالموافقة المسبقة البرلمانية.[1]

مما تقدم أعلاه نشير إلى الملاحظات التالية:[2]

1. موافقة البرلمان هي مراقبة أولية للمعاهدة الدولية بالنتيجة اعتبار هذه الموافقة على أنها مبدأ سياسي جوهره تحقيق تمهيدي.

2. الموافقة البرلمانية المسبقة الصريحة على المعاهدة الدولية نتسحب عليها صبغة التقييد للمصادقة الرئاسية عن طريق تصويت كل غرفة من البرلمان على المعاهدة الدولية.

3. الموافقة البرلمانية الصريحة مجرد إجراء شكلي ينصب على المعاهدة الدولية ويلمس ذلك في عدم المناقشة، أو إدخال تعديل على النص القانوني للمعاهدة الدولية مثلها عن ذلك الأمر الرئاسي، إذ البرلمان الجزائري لم تعترض مرة واحدة عن طريق التصويت السلبي على ارتباط الدولة الجزائرية بمعادة دولية أبرمها رئيس الجمهورية.

وختاما لهذا العنصر بعد رئيس الجمهورية المسؤول دون منازع على تحديد السياسة في مجال العلاقات الدولية ناهيك على أنه يتولى قيادة السياسة الخارجية وقيامه برسم معالمها، كما ينهض رئيس الجمهورية بتسيير وتنسيق هذه الأخيرة تماشيا وواقع حال الدولة الجزائرية الذي يفصح عنه برنامج رئيس الجمهورية الذي انتخب وفقه مراعيا في ذلك مقتضيات الحياة الدولية.[3] كما أن «احتكار رئيس الجمهورية للسياسة الخارجية وإبعاد الوزير الأول من ممارسة السياسة الخارجية من مظاهر هشاشة مركز هذا الأخير ومظهر للسيطرة الرئاسية، خاصة وأن السياسة الخارجية تكتسي أهمية كبيرة في السياسة الوطنية، ولم يمنح الوزير الأول صلاحية ممارسة السياسة الخارجية بالرغم من أن معاهدة "فينا" التي صادقت عليها الجزائر، تعتبر كل من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية بموجب مناصبهما ممثلين لدولتهما.

وختام هذا المطلب خاصة بعد التعديل الذي طرأ على دستور 1996 سنة 2008 والذي كان مكرسا في الدساتير السابقة إلى أن:

---

[1]: عبد الله بوقفة، مرجع سابق، ص511-513.

[2]: المرجع نفسه، ص513-514.

[3]: نفسه، ص509-510.

– تركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية.

– تكريس تبعية الوزير الأول لرئيس الجمهورية في كل ما يقوم به من وظائف ومهام وبالتالي يتعين عليه الحصول على موافقة الرئيس في كل شيء أو بتفويض عنه، وكأن الوزير الأول لم تعد له صلاحيات أصلية، بل صاحب القرار والسلطة الأصيل هو رئيس الجمهورية، وعليه يمكن استخلاص وأن الوزير الأول لم يعد يرش لمرتبة الرأس الثانية للسلطة التنفيذية هذا من الناحية الشكلية بقدر ما يمثل شخصية يثق فيها رئيس الجمهورية يكلفها بتنفيذ برنامجه.

أين أصبح رئيس الجمهورية الآمر والناهي والقائد للسلطة التنفيذية، رغم اعتماد المؤسس الدستوري للثنائية في تنظيمه للسلطة التنفيذية فقد خرجنا. بنتيجة مهمة حول علاقة رئيس الجمهورية بالجهاز التنفيذي (الوزير الأول) استنادا «ما جعل أحد الوزراء الأولين في فرنسا عندما احتفظ الرئيس ديغول وفقا لدستور 1958 لنفسه بقيادة السلطة الخارجية والدفاعية وترك المجالات الباقية للوزير الأول يعلق: "أن الرئيس احتفظ لنفسه بالمجالات النبيلة وترك المجالات الأخرى المفتوحة لاختصاص الحكومة"» لكن في الجزائر مقيدة بموافقة ومشورة رئيس الجمهورية. ومنه «عمليا تحول رئيس الحكومة إلى مجرد منسق بمجيء بوتفليقة سنة 1999، فقد صرح بأنه لا يعترف إلا بقائد واحد.[1]

المطلب الثاني: البرلمان.

تعريف البرلمان: البرلمان هو ذلك النظام التمثيلي أو البياني ويتم انتخاب أعضاء البرلمان مباشرة من الشعب ويقوم البرلمان بتشكيل الحكومة ورئاستها وعادة توكل مهمة تشكيل الحكومة للحزب الذي حصل على أغلبية الأصوات في انتخابات السلطة التشريعية.[2]

يقوم البرلمان بإعداد النصوص القانونية وذلك بدراستها داخل اللجان المختصة ومناقشتها مع الحكومة وإعداد تقرير حولها يعرض على النواب لإصدارها ونشرها والصهر على تنفيذها.[3]

---

[1]: سعيد أبو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996مرجع سابق، ص97.

[2]: وديع طوروس، مرجع سابق، ص63.

[3]: المرجع نفسه، ص200.

للمزيد من التفصيل، أنظر:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، الباب الثاني، الفصل الأول، من المادة 102 إلى المادة 118.

يبدو أن السلطة التشريعية في النظم البرلمانية تأثير محدودًا في عملية صنع القرار السياسية الخارجية، ذلك أن السلطة في النظم البرلمانية تتركز في مجلس الوزراء.[1]

فدور السلطة التشريعية يختلف من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام، وفي هذا المجال يشير بعض الباحثين إلى أن النظام البرلماني بصفة عامة، يتمتع بمميزات أبرزها:

1. أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني، هو في ذات الوقت زعيم الأغلبية البرلمانية، ومن ثم، فإنه يضمن تأييد السلطة التشريعية لقراراته التنفيذية في مجال السياسة الخارجية، بينما لا يضمن رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي هذا التأييد.

2. يتميز النظام البرلماني بقدر أكبر من الاستمرارية في مجال صنع السياسة الخارجية، فهناك موظف إداري كبير يدير شؤون الوزارة لا يتغير بتغير الوزير. أما في النظام الرئاسي، فإن تغير الرئيس يصحبه تغير كبار رجال الدولة من الإداريين والسفراء.

3. أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني لا يصل إلى منصبه إلا إذا عمل لفترة طويلة داخل حزب وأثبت قدرته على التوفيق بين الاتجاهات الرئيسية داخل حزبه، مما يضمن تعبيره عن آراء الأغلبية بعكس الحال في النظام الرئاسي.[2]

وبالرغم من اختلاف أدوار السلطة التشريعية في صياغة السياسة الخارجية، فإن ثمة قواعد مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول، حيث أن مشاركتها في الشؤون الخارجية أقل من مشاركتها في الشؤون الداخلية، وذلك راجع إلى السرية التي تتميز بها الشؤون الخارجية، وللسلطة التنفيذية دور أكبر في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ويقتصر دور السلطة التشريعية على الموافقة أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها الحكومة، ولكنها لا تضع السياسة الخارجية.

وعلى الرغم من أن السلطة التنفيذية تتقدم إلى السلطة التشريعية ببرنامج عملها الذي يحتوي على مشروع يتعلق بالسياسة العامة والسياسة الخارجية جزء لا يتجزأ منها، إلا أن هذا البرنامج لا يتم تبنيه إلا من طرف السلطة التشريعية التي تقوم بدراسته وتحليله بشكل دقيق. وبالتالي نتخذ القرار

[1]: لويد جنسن، مرجع سابق، ص138.

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص409.

النهائي إما بقبوله أو رفضه أو إدخال تعديلات عليه. ومن يمكن القول أن إقرار هذا البرنامج يعتبر عملا تشريعيا يدخل ضمن اختصاصات السلطة التشريعية.[1]

المطلب الثالث: وزارة الخارجية.

عملية تنفيذ السياسة الخارجية تقوم بها هيئة مركزية ومجموعة كبيرة من الأجهزة اللامركزية التابعة لها، والمقصود هنا "وزارة الخارجية" في العاصمة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.[2]

وتقوم وزارة الخارجية بعدة مهام على مستوى السياسة الخارجية، منها:

1. رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.
2. الإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي.
3. التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

وفي هذا السياق، قال "عبد الرحمن يوسف بن حاربا": «... تعتبر وزارة الخارجية من المصادر الرئيسية للمعلومات في المجال الخارجي، ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية. فالسفارات تقوم بإرسال تقارير مفصلة، ومستمرة على أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها بواسطة خبراء متخصصين وموز عين على مختلف الأقسام الرئيسية في وزارة الخارجية، وبالتالي تقوم الوزارة بتنفيذ السياسة الخارجية بواسطة بعثاتها الدبلوماسية».

وباعتبار وزارة الخارجية جزءا من السلطة التنفيذية، فهي تقوم بعملية رسم سياسة الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، كما تقوم بتصميم الخطط والبرنامج التي تحتوي على الخطوات العملية الكفيلة بذلك، وبالتالي تكلف موظفيها كل حسب مرتبته وموقعه وبحسب الجهاز أو المؤسسة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع.[3]

والملاحظ أن فطار المؤسساتي لصنع السياسة الخارجية الجزائرية وأدائها واضح من خلال تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نفسه حيث يقول:

---

[1]: عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (ط1). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص22.

[2]: يحي احمد الكعكي، مرجع سابق، ص23.

[3]: المرجع نفسه، ص23.

لمزيد من التوضيحات حول دور وزير الخارجية، أنظر:

- الحسان أبو قنطار، مرجع سابق، ص65.

"أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ماهي مسألة ثقة قبل كل شيء ، لأن صلاحيات الخارجية هي من صلاحيات الرئيس ومن ثمة الإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لابذ أن يحضى بالثقة إلى أبعد الحدود "[1]

وهنا تستبدل المؤسساتية والتشاركية بالثقة والعلاقة الشخصية بين الرئيس ومن يكلفون بمهام معينة في قطاع الشؤون الخارجية، حتى وإن لم تكن لهم أي خبرة أو تخصص في المجال.

[1]: عبد لعزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لتلفزيون الإمارات أبوظبي**، الخميس 2000/02/17.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

يتمحور هذا المبحث حول معالجة مسألة المتغيرات أو المحددات الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، وتشمل مجموعة العوامل والظروف التي قد تؤثر عل سلوك الجزائر تجاه إفريقيا، على أساس هذه المحددات أو البيئة تضع الاطار أو الحدود التي يتصرف في نطاقها صانعوا القرار.

والمقصود بالمحددات "حركة الأفعال والمسببات المؤثرة في الموقف، والتي بتفاعلها تشكل ظرفه والذي يكسب صفات هذه المتغيرات بحسب قوة تأثير ومساهمة كل متغير فيه ، والتي تكون مساهمتها إما بشكل تلقائي مستجيب للواقع الذي يمسه الموقف، إما بشكل إرادي متعمد صادر عن أطراف الموقف، أو التي لها مصلحة فيه" . وقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال و حرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن هذه المحددات هي التي تساهم في رسم معاليم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الاقليمي والدولي.

ولقد أدى تشابك العلاقات الدولية في المجتمع الدولي المعاصر، إلى أهمية الإلمام بكل هذه المؤثرات والقنوات التي تسلكها، ليتمكن صانعوا القرارات من تحديد الحركة الممكن إتباعها.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية.

« سياسة الدولة قائمة في جغرافيتها»: هذه الجملة التي قالها نابليون تعتبر عن فكرة قديمة نجد بذورها، منذ القرن الرابع قبل الميلاد المسيح، في كتاب أبيقراط «الهواء والمكان والماء». وقد طبقها هيودوت في تواريخه وعرض أرسطو في الجزء السابع من كتاب "السياسة" نظرية في العلاقات بين المناخ والحرية، رجع إليها خلال العصور عدد كبير من الباحثين، وخاصة جان يودان، قبل أن يوسعها منتيسكو في الجزئين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه "روح القوانين" وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قامت مدرسة كاملة من الجغرافيين تعمق هذه الآراء.[1]

حيث تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية أهمها المواقع والمساحة، التضاريس وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر، وبشكل مباشر. فهي

[1]: موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة : الأتاسي وسامي الدروبي. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع ، ص67.

تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية إذ أنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة "الحتمية الجغرافية" وعلى رأسهم راتزل، إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.[1]

الفرع الأول: العامل الجغرافي.

يعتبر العامل الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت بالملاحظة أو دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، أثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد. وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثيرا أقل من تلك التي تملك هذه المواقع.[2]

كما يؤثر الموقع الجغرافي للدولة على السياسة الخارجية من عدة نواحي، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية. كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة لأمن الدولة. فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب المجالات في المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة.[3]

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي الجزائري.

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول. لتأثيره على اتجاهات السكان وعلى السلوك السياسي للدولة. وكذلك علاقاتها بغيرها من الدول. ومدى اتصالاتها بالخارج وقد أحدث تطور التكنولوجيا تغييرا نسبيا في قيمة الموقع الجغرافي إلا أنه لم يقلل من أهميته،

---

[1]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص151.

[2]: العايب سليم، العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010 ، ص24.

[3]: المرجع سابق، ص150.

ومن الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة دون النظر إلى موقعها الجغرافي وفي هذا الإطار سوف نتعرف على الموقع الجغرافي الذي أعطى الجزائر أهمية كبيرة عبر التاريخ القديم والحديث.[1]

خريطة رقم 01: توضح موقع الجزائر الاستراتيجي

المصدر: موقع الجزائر خريطة https://images.search.yahoo.com/yhs/search

الفرع الثالث: فلكية الموقع.

ليس من الواضح طبيعة تأثير المساحة الجغرافية للدولة على سياستها الخارجية فاتساع المساحة يوفر إمكانيات الدفاع في العمل أمام الغزو الخارجي. من خلال هذا التحديد الجغرافي يتضح أن امتداد أرض الجزائر فلكيا يتمحور موقعها في وسط شمال غرب قارة إفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرق وبين دائري عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا.[2]

---

[1]: جمعة عمر عامر المودى، المبادلات والاستجابات السياسية السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كليةالأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011، ص56.

[2]: دباح عبد الهادي، متوسطة تقي الدين بن تيمية، براقي، الجزائر، الاتحاد، 2008/04/14. أنظر: يوم 2016/03/28، الساعة 00:30. http://forum.edvedz.com/threads

وبهذا التحديد فإن معظم جهات الجزائر تقع ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية، أي أن موقعه الفلكي يحمل في طياته المحاسن التي تتمتع بها الدولة الكبرى من الناحية الإستراتيجية المتميزة.[1]

الخريطة رقم 02: توضح فلكية الموقع الجزائري.

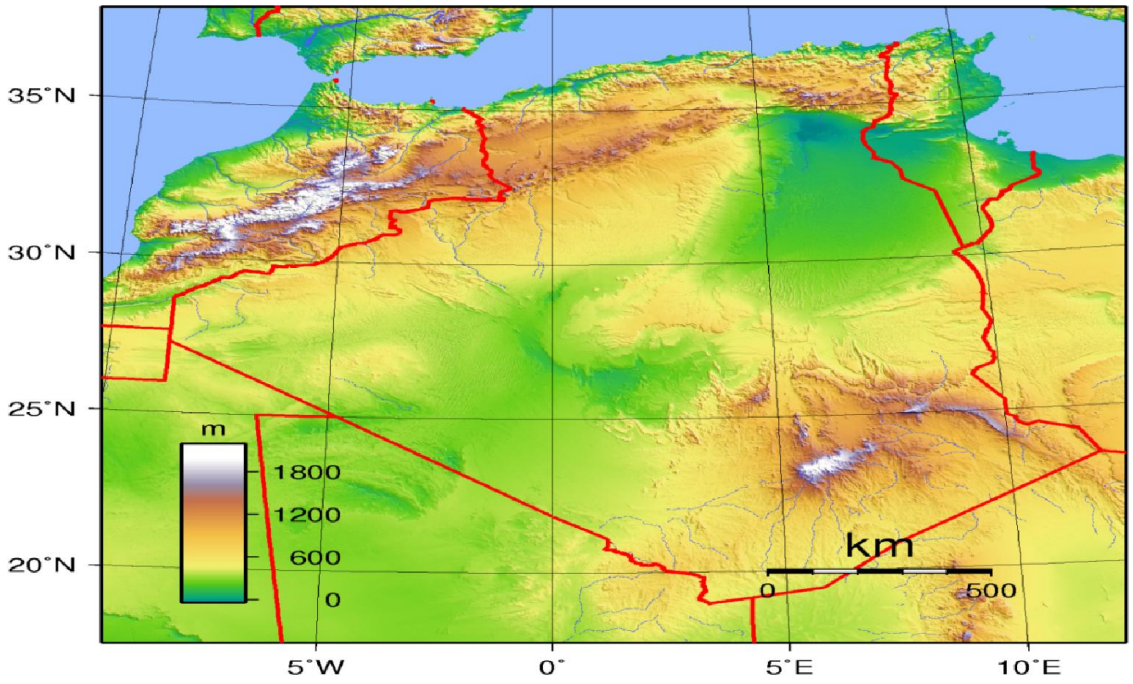

المصدر: الجزائر ويكيبديا الموسوعةالحرة https://ar.wikipedia.org/wiki

الفرع الرابع: مساحة الجزائر.

يعد المساحة من المقومات الرئيسية الهامة للدولة وسيطرتها السياسية والدفاعية، فكما كانت الدولة ذات مساحة أكبر كلما كان ذلك أنسب من وجهة النظر الإستراتيجية. فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة. والتي يدافع سكانها من أبناء شعبها ضد كل من يريد أن ينقص مساحتها أو يمس سيادتها على ترابها.[2]

تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.381.741 كلم^2 وبهذه المساحة تحتل الجزائر المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والثانية في إفريقيا والعالم العربي بعد السودان، حيث تقع الجزائر شمالا القارة الإفريقية بين تونس والمغرب.

[1]: جمعة عمر عامر المودى، مرجع سابق، ص57.

[2]: المرجع نفسه، ص57.

يحدها مجموعة من الحدود البرية من الشرق جمهوريتي ليبيا على طول 982كلم وتونس على طول 925كلم، أما جنوبا فتسير حدودها مع جمهوريتي مالي 1376كلم والنيجر 956كلم، وغربا جمهورية موريتانيا 463كلم وجمهورية الصحراء الغربية على طول 46كلم وجمهورية المغرب 1559كلم وشمالا البحر المتوسط. كما تتمثل أبعادها كما يلي:

- من العاصمة إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955كلم.
- من تندوف إلى أقصى الشرق 1829كلم.
- من إلى الشمال الشرقي 1944كلم.[1]

الفرع الخامس: الأهمية الإستراتيجية للموقع الجزائري.

- ❖ موقع الجزائر جعلها قريبة من بعض الدول الهامة، كمصدر، والتي تعتبر حجز الزاوية في المنطقة بأسرها، هذا عدا عن إطلالتها على القارة الأوربية ودولها كفرنسا وألمانيا، والأهم من هذا كله أنها على الحدود مع المغرب التي تعتبر دولة هامة من خلال موقعها كمدخل للقارة الإفريقية من الجهة الغربية.[2]
- ❖ يتوسط بلدان المغرب العربي إذ يعتبر محور اتصال بين جزئيه شرقي والغربي تحتل 08 % من مساحة إفريقيا كما تعتبر بوابة إفريقيا.[3]
- ❖ تتمثل أهمية الموقع الاستراتيجي بتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوربا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية بحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي في البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها.[4]
- ❖ موقع الجزائر أكبها أهمية تاريخية كبيرة، وذلك من خلال قربها من مراكز الدول التاريخية التي نشأت كالدولة الأموية في الأندلس، ودولتي المرابطتين والموحدين، والدولة الفاطمية، والعدد من الدول الأخرى. وقربها بهذا الشكل من هذه المراكز جعل منها مركزا رئيسيا للأحداث التاريخية.

---

[1]: دباح عبد الهادي، موقع سابق.

[2]:جغرافيا الجزائر2016/04/29، 00h:30، في الموقع:

،http://ar.wikipedia.org/wiki

[3] : http://www.tassilialgerie.com/rb/shouthread.php?t=16700

[4]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص150.

- تعتبر ملتقى الطرق البرية، الجوية، البحرية، قريبة من أوروبا حيث تفصلها عن فرنسا مساحة 700كلم.[1]
- إن الجزائر بهذه المساحة الكبيرة وذلك الحدود الطويلة المتنوعة ليست دولة حبيسة، ولا تعوزها بحرية، حيث تعد دولة مفتوحة على المياة الدولية حول أكبر البحار نشاطا في التجارة والنقل البحري وهو البحر الأبيض المتوسط.[2]
- موقع الجزائر مطل على البحر المتوسط، والذي يعد المدخل البحري لمن يريد الوصول إلى منطقة بلاد الملال الخصيب وتركيا ومصر والعديد من الدول الأخرى الأوربية، أو الإفريقية أو الأسيوية، ومن هذا فموقع الجزائر ربما يكون قد ساعدها بشكل أو بآخر في الحركات التجارية.[3]

خريطة رقم 03: توضح القمر الاصطناعي لإفريقيا.

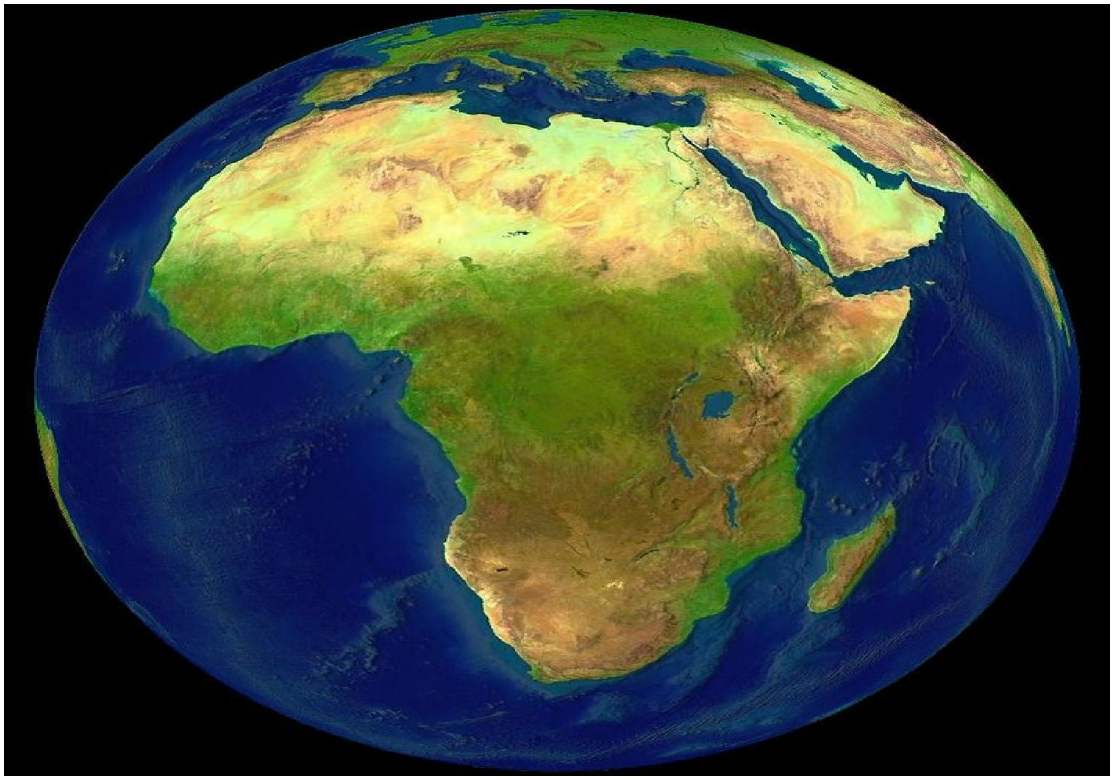

المصدر: افريقيا–ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدخول 2016/05/25 الساعة:01:20،

في الموقع: **https://ar.wikipedia.org/wiki/**

[1]:جغرافيا الجزائر 2016/04/29، 00h:30، من الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki

[2]: موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص67.

[3]: المرجع نفسه، ص55.

المطلب الثاني: المحددات الديمغرافية.

تشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع، فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية وبتوفر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من حجم السكان. ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل السكان وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الاقتصادية المتاحة. ومع ذلك نرى النظريات السياسية الكبرى لا تقيم للعوامل الديمغرافية وزنا كبيرًا. فالليبراليون والماركسيون لا يكادون يلامسون المشكلة الديمغرافيا في الصراعات السياسية وكذا السياسة الخارجية، والمسيحيون والقوميون والشيوعيون ومجمعون على نقد آراء مالتوس ومعارضة تحديد النسل. ولكن تسارع ازدياد السكان في البلاد المتخلفة عامل أساسي.[1]

الفرع أول: الديمغرافيا في الجزائر.

كشفت الحصيلة الديمغرافية المنبثقة عن نتائج إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر بلغ 37.1 مليون نسمة في عام 2012 وكان عدد سكان في آخر إحصاء أجري في الجزائر عام 2008 حوالي 34.8 مليون نسمة ووصل عام 2014 حوالي 39 مليون نسمة. وحسب أرقام الديوان فإن نسبة النمو الطبيعي بدأت منذ 2008 في الارتفاع بنسبة 1.92% ثم انقلبت إلى % 1.96 سنة 2009 و2.03 % سنة 2010 و2.04 % سنة 2011، وفي حالة الإبقاء على هذه النسبة سيبلغ عدد جدولا السكان 40 مليون نسمة في عام 2015.[2]

يعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية حيث تجاوز لأول عتبة المليون ولادة. بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات انخفاضا طفيفا في عدد الزوجات.

نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال خمسة عشرة سنة الأخيرة حيث انتقل من 449000 إلى 840000 نسمة بين سنتي 2000 و2014.

---

[1]: موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص55.

[2]: عيساني نورالدين، ظاهرة الشيخوخة للسكان في الجزائر وعوامل تطورها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص67.

وفي سنة 2014 بلغت الولادات 1014000 ولادة حية و174000 وفاة و386000 زواج.[1]

ولأكثر تفاصيل حول حجم سكان الجزائر ونسبة نموه الطبيعي سنتعرض جدولا نبين فيه تطور بنية السكان في الجزائر المستقلة وهو الآتي:[2]

جدول رقم 02: يبين تطور بنية السكان في الجزائر من سنة 1996 – 2008:

السنوات	عدد السكان بالملايين	معدل النمو الطبيعي
1996	12.09	3.39
1977	16.06	3.15
1987	22.8	2.76
1998	29.39	1.52
2008	34.8	1.92
2014	39	1.92

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS donnée statistique N°496، معطيات إحصائية 1997.

منحنى بياني رقم 01: يوضح ديمغرافيا الجزائر من 1961 إلى 2003 عدد السكان بالآلاف

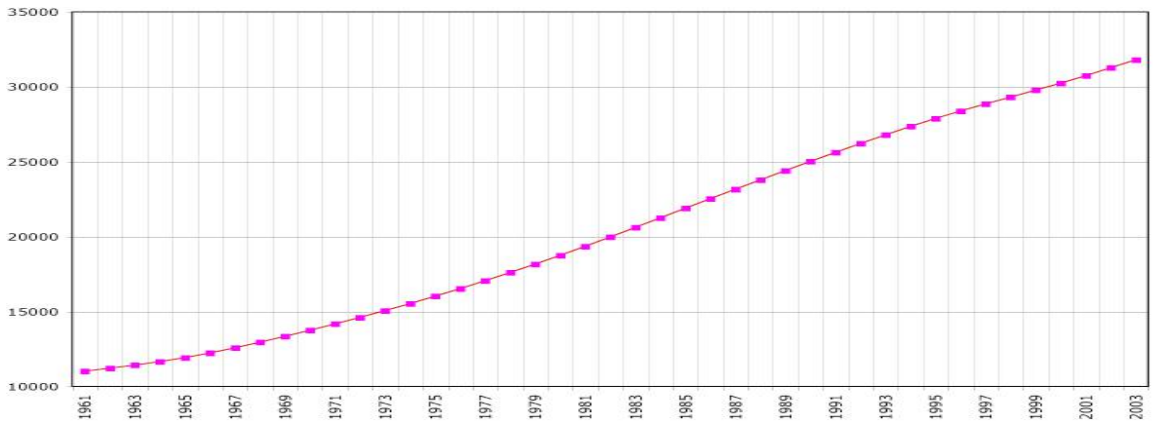

المصدر: ديموغرافيا الجزائر، بيانات من منظمة الأغذية والزراعة، عام 2005

http://www.marefa.org/index.php/:Algeria_demography.png

[1]: الديوان الوطني للإحصائيات، 2016/03/24 الساعة: 02:55، في الموقع: http://ons.dz/demographie.htm

[2]: عيساني نورالدين، مرجع سابق، ص67.

الفرع الثاني: البنية السكانية من حيث السن.

تشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بخصوص البنية السكانية من ناحية السن إلى انخفاض نسبة اليكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة لتتق من 47,20 % عام 1966 إلى 28,2% سنة 2009 ثم إلى 27,8 % في عام 2010، إلا أنها لازالت تمثل الحصة الأكبر في وسط السكان غير أن فئة الجيل الثالث الذين تبلغ أعمارهم هو 60 سنة وأكثر عرفت ارتفاها مقارنة بسنة 1966 متنقلة من 4,5 % إلى 6,58 % عام 1998 ثم إلى 7,4 % عام 2009، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى % 7,9 من العدد الإجمالي في عام 2010،[1] وهذا معناه أن منذ التعداد الأول في الجزائر (1966) تشهد نسبة الكهول تطورا بنقطتين خلال 20 سنة ما بين (1966 – 1998) وأيضا بشكل أكبر في المرحلة الثانية من الانتقال الديمغرافي فيما بين 1998 – 2010 حيث كان ذلك بفارق نقطتين في ظرف 12 سنة.

الجدول رقم 03: يبين هيكل السكان في الجزائر من حيث السن من سنة 1966 إلى 2010:

السنوات	15 سنة %	60 سنة وأكثر %
1996	47.20	4.5
1977	47.25	6.03
1987	43.90	5.8
1998	36.27	6.58
2008	28	7.6
2009	28.2	7.4
2010	27.8	7.7

المصدر: NS donnée statistique N° 353 – 375 – 398 – 554

الفرع الثالث: توزيع الكثافة.

ويمكن توزيع الكثافة السكانية في الجزائر إلى ثلاث مناطق، حيث تقدر الكثافة العامة بـ17ن/كلم² ف سنة 2016.

أ. **كثافة مرتفعة:** وهي تفوق 300 ن/كم²، وهي بمنطقة التل وهذا بسبب المناخ الجيد وتركز الأنشطة الاقتصادية هناك.

[1]: عيساني نورالدين، مرجع سابق، ص71.

ب. منطقة ذات كثافة متوسطة: تتمثل في منطقة السهوب.

ت. منطقة ذات كثافة منخفضة: وتتمثل في منطقة الصحراء وهذا بسبب قسوة المناخ.[1]

جدول رقم 04: يوضح الكثافة والتوزيع السكاني في الجزائر.

المؤشرات / البلد	الكثافة السكانية ن/كلم²		توزيع السكان بين المدينة والريف					
			% سكان الريف من المجموع			% سكان المدن من المجموع		
	1989	2005	1989	1995	2005	1989	1995	2005
الجزائر	10,3	14	55,7	44,2	41,2	44,3	55,8	58,8

المصدر: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989 – 2007، ط1، عمان: الأردن، دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص96.

- L'état de monde 1991 pour l'année 1989.
- L'état de monde 1997 pour l'année 1995.
- L'état de monde 2006 pour l'année 2005.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية (النفط).

يقصد بالمواد الاقتصادية، الموارد الطبيعية وتشمل مصادر الطاقة (كالبترول، والفحم، والغاز، والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، والقصدير، والواقع أن توافر هذه الموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن والحبوب).[2]

والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها الدخول في علاقات خارجية مكثفة.[3] كما أن الدول التي تفتقر الموارد الطبيعية كان لها السبب وراء نشوب العديد من الحروب الدولية مثل التوسع البريطاني في جمهورية البوير في أواخر القرن التاسع عشر.[4]

---

[1] : http://www.aoulef.com/t7607-topic تارخ الدخول: 2016/04/15 على الساعة : 22:18، في الموقع

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص155.

[3]: العايب سليم، مرجع سابق، ص14.

[4]: المرجع نفسه، ص155-156.

الفرع الأول: النفط.

الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد كليا على النفط، وهو بطبيعته قابل للنفاذ. حيث أن سعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولار وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة للاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاءًا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، وكل دولة تفتقر إلى الشريان الحيوي عرضة للانهيار.[1] وللوقوف على إنتاج النفط في الجزائر.[2]

الشكل رقم 02: يوضح ثمن الاستقرار في الجزائر

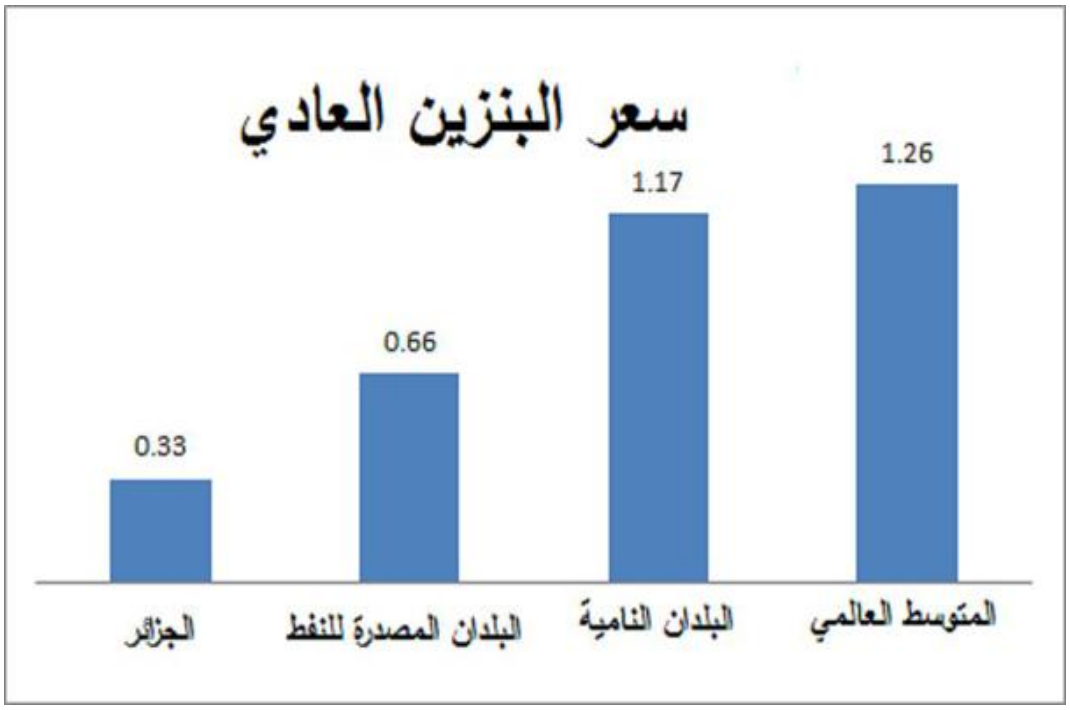

المصدر: مركز كارنيغي للشرق الأوسط https://www.google.dz/search

[1]: العايب سليم، مرجع سابق، ص15.

للمزيد من التفصيل والتعرف على منظمة الأوبك ونشأتها، أنظر: حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص43.

[2]: صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989 – 2007، ط1. عمان: الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص90.

جدول رقم 04: يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر.

الوحدة: ألف برميل يوميا.

السنوات / إنتاج النفط في الجزائر	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	842,4	850	1110,0	1311,4	0350

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، 2006.

يتضح من الجدول أن الجزائر تستحود على 22,4 % من الاحتياط النفط في منطقة المغرب العربي، وهذا الاحتياط مرشد للارتفاع بفضل الاكتشافات وعمليات التنقيب.

ولهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط.[1] وللوقوف على حقيقة ذلك نقدم بعض الإحصائيات عن حجم الاحتياطي:[2]

جدول رقم 05: يوضح إحتياطي النفط في الجزائر **الوحدة:** ألف برميل يوميا.

السنوات / احتياطي النفط	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	11,31	11,31	11,80	11,35	11,35

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، 2006.

ورغم ذلك لا يفر هامشا.

[1]: العايب سليم، مرجع سابق، ص15.

[2]: صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص89.

الفرع الثاني: الغاز.

وقد ظل الطبيعي حتى نهاية الحرب العالمية الثاني تعتبر منتجا ثانويا للنفط،[1] إلاّ أن الجزائر أصبحت تتوفر على احتياطي هام جدًا من الغاز الطبيعي والجدول الموالي يبين تطور احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر.

خريطة رقم 04: توضح أهم مناطق البترول والغاز في الجزائر.

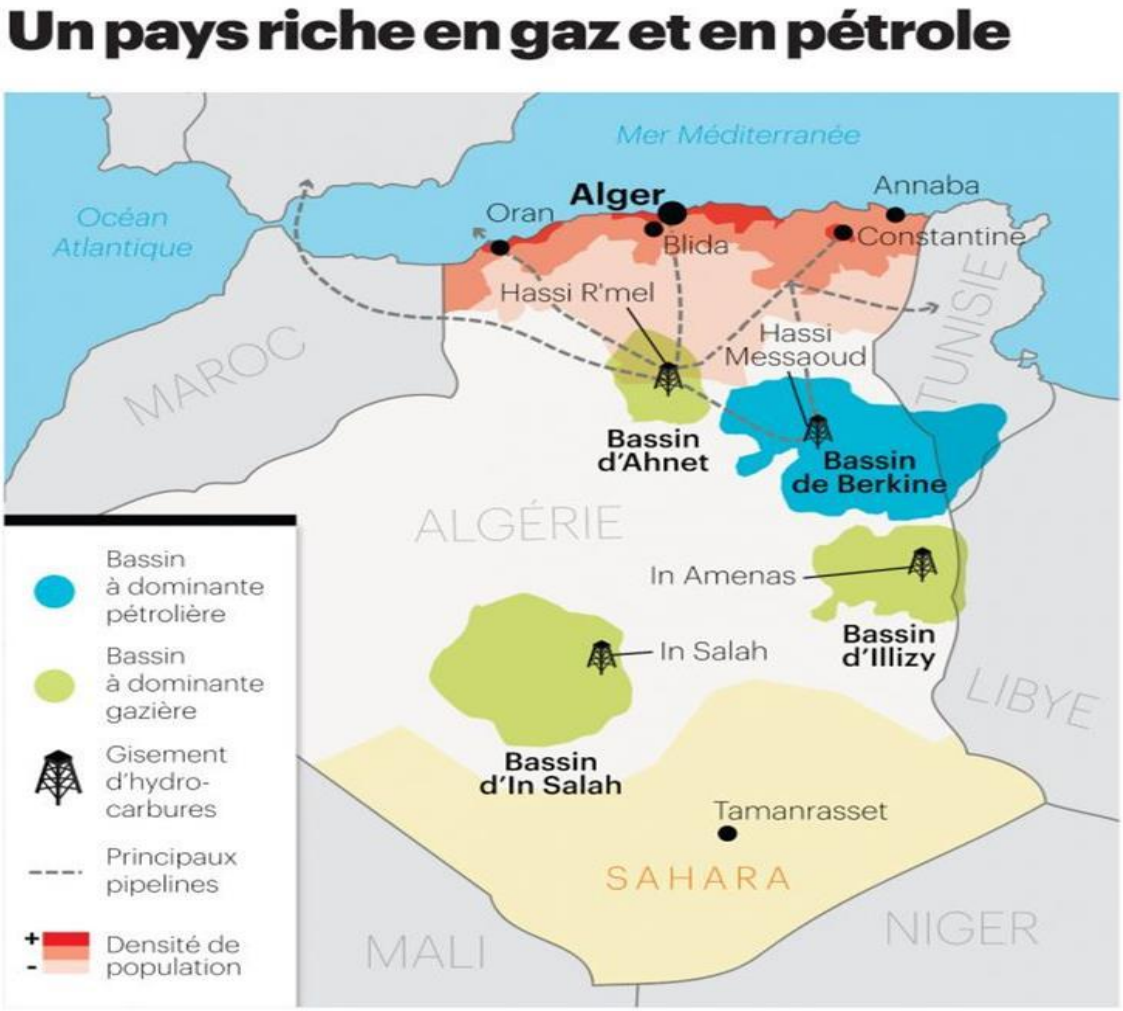

المصدر: البترول والغاز في الجزائر https://images.search.yahoo.com/images/

[1]: حسين عبد الله، مرجع سابق، ص156.

جدول رقم 06: يوضح تطور احتياطي الغاز في الجزائر.

الوحدة: ألف برميل يوميا.

السنوات / إنتاج النفط في الجزائر	2001	2002	2003	2004	2005
احتياط الغاز في الجزائر	4523	4523	4545	4545	4545

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، 2006.

يلاحظ أن الاحتياط من الغاز يعرف نوعا من التطور وهذا بفعل التنقيب ولاكتشاف إلى أنه بلغ 3033 مليار م^3 سنة 1985 وانتقل إلى 4545 سنة 2005.

تملك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهذا بعد كل من روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، وقطر وثاني أكبر مصدر له في العالم، وثاني أكبر مصدر للغاز لأوربا إذ تصل حوالي 1,4 تريليون م^3 من الغاز كل سنة إلى أوربا من خلال خطي أنابيب التصدير يمتدان تحت مياه البحر المتوسط.[1]

الفرع الثالث: التبادلات التجارية.

إن دراسة التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية في هذه الفترة تعكس جيدا وضعية التعاون الاقتصادي بينها، فتغيرات التجارة البينية هي أكثر فأكثر غير منتظمة وغير مستقرة بل تابعة المزاج السياسي للمرحلة، فقد كانت ضعيفة جدا ما بين 1964 – 1970 حيث كانت تمثل حوالي 1,67 % من مجموع الواردات و1,25 % من مجموعة الصادرات للبلدان المغاربية، كما أن الصادرات هي الأخرى انخفضت حيث انتقلت من 37 مليون دولار في سنة 1964 إلى 26 مليون دولار سنة 1966 لترتفع إلى 38 مليون دولار عام 1970.[2]

[1]: صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص91-92.

[2]: المرجع نفسه، ص143-145.

جدول رقم 07: يبين حجم التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964 – 1970.

الوحدة: (1000 دولار)

الواردات						الصادرات				
الدول	**السنوات**	**الجزائر**	**المغرب**	**تونس**	**المجموع**	**الجزائر**	**المغرب**	**تونس**	**مجموع**	**الميزان التجاري**
الجزائر	1964		7500	5100	12600	9300	4000	13300	700+
	1965		11500	4700	16200	6000	2400	8400	7800 –
	1966		3700	3000	6700	5700	0	740	700+
	1967		4860	1300	6160	6450	900	7350	1190+
	1968		5831	3192	9023	9295	502	9797	774+
	1970		1950	8400	10350	32050	5900	37950	2400 –
المغرب	1964	9300			9300	7500			
	1965	6000			6000	11500			
	1966	570		200	5900	3700	800	4500	1400 –
	1967	6450		400	6850	4860	100	5860	990 –
	1968	9295		291	9586	5831	613	6444	3142 –
	1970	32050		1450	33500	31950	860	32810	690 –
تونس	1964	4000			4000	5100		5100	
	1965	2400			2400	4700		4700	
	1966	1700			2500	3000		3200	700+
	1967	900			1900	1300		1900	200 –
	1968	502			1115	3192		3483	2368+
	1970	5900			6760	8400	1450	9850	3090+

المصدر: صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 143.

ما يستنتج من الجدول هو أن التبادلات عرفت نوعا من التذبذب بل اتجهت نحو الانخفاض، ويفسر هذا الأخير بمجموعة من الأسباب أهمها اشتراط الجزائر أن تتخذ المنتجات القابلة للتبادل الصبغة الوطنية أي يجب أن تنتج هذه السلع من قبل مشاريع وطنية وليست أجنبية وأن يرتفع كذلك معدل اندماج المصانع المنتجة لتلك السلع.[1]

الشكل رقم 03: يوضح محددات السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

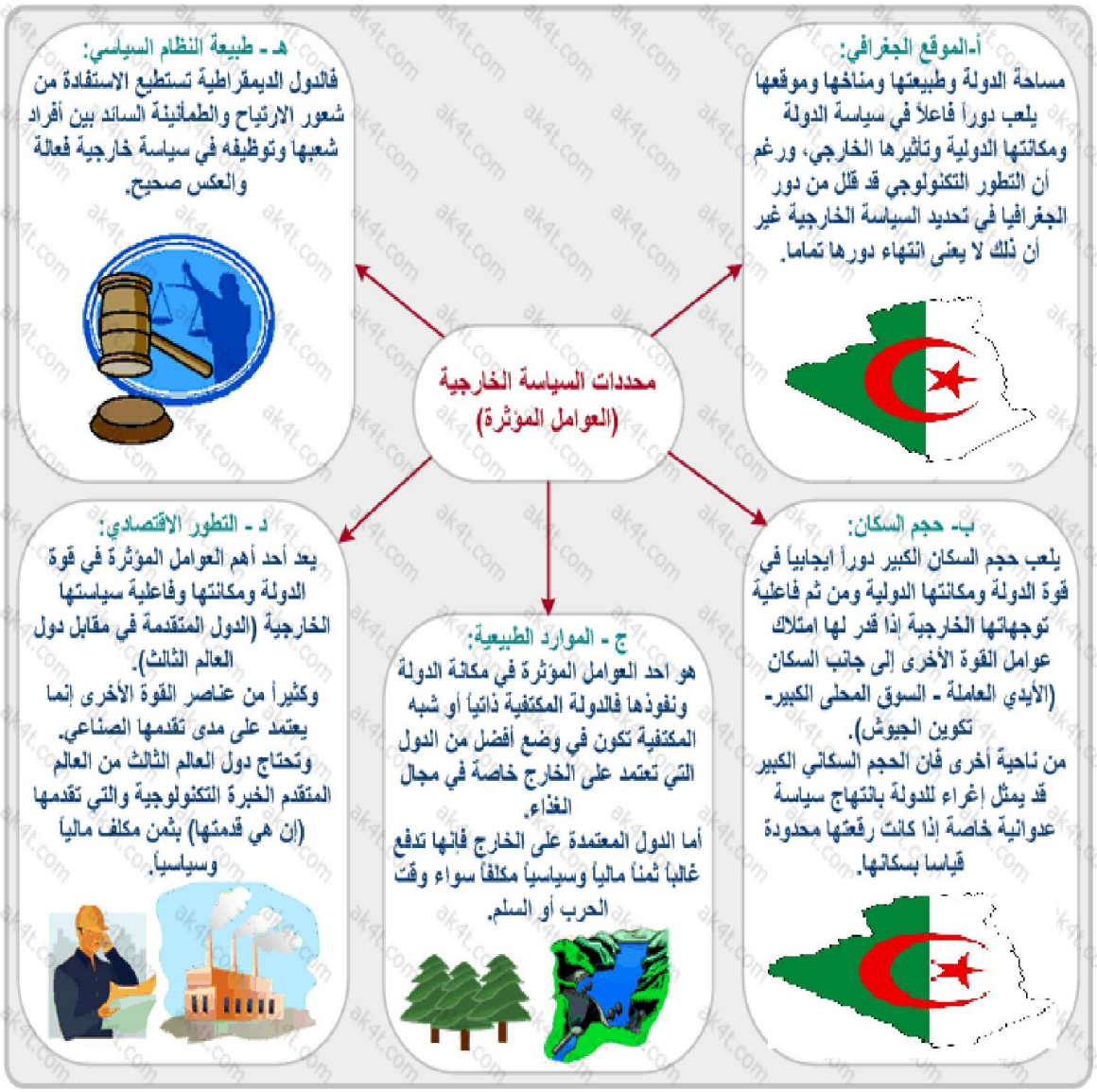

المصدر: عبد العزيز داودي 2012، تاريخ دخول الموقع 2016/03/17 ،على الساعة: 11:21: في الموقع: http://30dz.justgoo.com/t1682-topic

[1]: صبيخة بخوش، مرجع سابق، ص144.

المبحث الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وأهم محدداتها.

تعبّر السياسة الخارجي عن طبيعة العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، حيث لكل دولة مجموعة من المبادئ تعتمد عليها في صيرورة علاقاتها مع محيطها الخارجي، أما المحددات وعملية صنع القرار الخارجي فهي أكثرا تعقيدا من دولة إلى أخرى لأنه يطرح مسألة السيادة والمصلحة الوطنية لكل دولة في إفريقيا، وهو ما يخلق صعوبة في في إتخاذ القرارات، وبالخصوص بعض المسائل الهامة والمصيرية، وعليه سيتناول هذا المبحث أولا مبادىء السياسية الخارجية، ثمّ يعرج على محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا ليصل إلى عملية صنع القرار الخارجي تجاه إفريقيا.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا

يقتضي مبادىء السياسة الخارجية لدولة ما مراجعة المواثيق الالرسمية للدولة. بما تشمله من وثائق المؤسسة للدولة والدساتير والبيانات.

إذا تناولنا مبادىء السياسة الخارجية الجزائرية فإن بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام وميثاق طرابلس كما نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع الباب الأول في مجموعة من المواد إبتدءا من المادة86 إلى المادة 93 والتي تمحورت في:[1]

المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية.

المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للإندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

[1]: العايب سليم، مرجع سابق، ص27.

المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها.

وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

المادة 92: يشكل الكفاح ضد الإستعمار، والإستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة.

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية. [1]

وقد تبنت الجزائر التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الإنحياز، وهي المبادىء التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية،[2] وحق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال الأجنبي بكل أشكاله،وتحقيق العادالة والمساواة بين الشعوب إحدى الثوابث التي يقوم عليها موقفنا[3]: " **فسياستنا كلها مبنية على**

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور سنة 1996، الباب الأول، الفصل السابع، المادة 86-87-88-89-90-91-92-93،مرجع سابق.

[2]: العايب سليم، مرجع سابق، ص27.

[3]: عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي لشبكة التلفزيون الشرق الأوسط MBC**، نيويورك، 2005/06/30.

المبادىء، والذي لايفقده شيئا في السياسة يقول أن الجزائريين ربما ملائكة..." [1]. حيث كانت هذه المبادىء الخيط الناظم الذي يحكم عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، والعامل الموجه الذي يستند عليه مؤدي السياسة الخارجية.

وتشمل مجموعة المبادىء عدة أبعاد يمكن إجمالها في:

1* البعد الوطني الداخلي: فالسياسة الخارجية الجزائرية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر، تخدم مصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة[2] استعادة الشخصية الوطنية رفض كافة أسكال التدخل والتخلص من القواعد الأجنبية[3] والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة[4] وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمان ممارسة السلطة من طرف الشعب الدي يؤلف طليعته فلاحون وعمال مثقفون ثوريون.[5]

2* البعد الإنتمائي: نتيجة للموقع الاستيراتيجي للجزائروالتي أدت إلى تعدد مجالات انتمائها، فقد عكفت الجزائر على تأكيد انتمائها للمغرب العربي باعتبارها جزء لايتجزء منه[6] ووضعت تحقيق وحدته هدفا من أهداف الثورة التحريرية[7] حتى وإن كانت الوحدة مقتصرة على وحدة الشعوب بما يضمن مصلحتها.[8]

كما أن الجزائر جزء لايتجزأ من الوطن العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بمثاق جامعة الدول العربية وأكدت على الكفاح الموحد والمصير المشترك والإمان بإمكانية تحقيق الوحدة العربية والعمل على تجسيد هذا الهدف من خلال السعي على تحرير الأراضي التي مازالت تحت نير الاستعمار

---

[1]: عبد العزيز بوتفليقة، **حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات**، أبو ظبي، الخميس 2000/02/17.

[2]: جبهة التحرير الوطني، **بيان أول نوفمبر 1954**، الأهداف.

[3]: بهجت قراني، مرجع سابق، ص181.

[4]: وزارة الشؤن الخارجية الجزائرية، سياسة الجزائر الخارجية في الميثاق الوطني، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 2، النص الثاني 1986، ص 105-118

[5]: الجمهورية الجزائرية الديمقراذية الشعبية، **دستور الجزائر1963**، مادة 10، مرجع سابق،.

[6]: الديباجة، المرجع نفسه.

[7]: جبهة التحرير الوطني، المرجع نفسه.

[8]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه.

وخاصة الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إعتبرت القضية الفلسطينية شرخا في الوجدان الجزائري وهذا ما جعل الجزائر تطلق مقولتها المشهورة "**الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة**"[1]

من جهة أخرى يبرز الانتماء الإفريقي للجزائر في سياستها الخارجية سواء بإنضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك سعيها الدؤوب لحل النزاعات الإفريقية وكذلك صمان تنميتها عبر مشروع تنمية إفريقيا النيباد **NEPAD**[2] وفرض المساوات بينها وبين الغرب في إطار العلاقات شمال–جنوب.

3* البعد التحرري: نتيجة معاناة الجزائر من تجربة استعمارية قاسية وخوضها لحرب تحررية من أجل التحرير، فقد شعرت بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة وعليه فقد قامت بدعم حركات التحرر والدعوة إلى منح الشعوب حق تقرير المصير، وتبرز الجزائر في دفاعها المستميت حول هذا الحق من خلال الدعم اللامحدود لحركات التحرر حتى أضحت تعرف "بمكة الثوار"، ولإن قضايا التحرر تراجع أمرها نتاج أفول ظاهرة الاستعمار إلى أن الجزائر لم تتوان في دعم قضايا التي مازالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية باعتبارهما قضايا تحررية، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الاقليمية أو الدولية عن طريق التعاون الثنائي، أو عبر القاري، ومن جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة.

4* البعد التنموي: بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها الوطني، توجهت إلى إستكمال استقلالها الاقتصادي لتحقيق ما يطمح إليه الشعب من عيش رغيد وتنمية مستدامة، فعملت على بناء إقتصاد وطني قوي يمكن من مواجهة الليبرالية الاقتصادية العالمية، وهذا التوجه لم تحتفظ به لنفسها بل سعت إلى دعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال بالإضافة إلى الدعوة إلى بناء إقتصاد عالميعادل وهذا التوجه لم تتنازل عنه الجزائر بل أكدت عليه حتى خلال أزمتها وتراجع حظورها الدولي حيث قاما منذ 1999 على مبادرة من أجل تنمية إفريقيا **NEPAD** والمساهمة في تأسيس المؤسسات المالية التي تدعم التنمية في البلدان المتخلفة الإفريقية منها خصوصا.

5* البعد السلمي: يعتبر تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية، كمثاق الجامعة العربية، ميثاق الإتحاد الافريقي، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي واعتبرتها كوسائط لحل النزاعات والخلافات مابين الدول والجماعات، هذا بالإضافة إلى لعب الجزائر دور الطرف الثالث أو الوسيط

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراذية الشعبية، **دستور الجزائر1963**، وزارة الشؤن الخارجية الجزائرية،مرجع سابق.

[2]: بوعشة محمد، مرجع سابق، ص75.

بصفة تصل إلى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب الثقة من كل الأطراف الدولية، لذا فقد قامت الجزائر بأكثر من 10 عمليات وساطة وانتهت كلها بالتوصل إلى إتفاق بين المتنازعين كان أخرها النزاع الأرتيري الأثيوبي، وقبله النزاع في شمال مالي بين الحكومة المالية والحركات من أجل الديمقراطية.

6* البعد التكاملي والتعاوني: إن الجزائر جزء لايتجزأ ربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية[1]، ولهذا فإنها تعمل من أجل تحقيق وحدة الشمال الإفريقي بما يعود على الشعوب اللاإفريقية وأنظمته بالأمن والاستقرار والرخاء، وتؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة العربية وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف الذي أصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى.

أما إفريقيا فقد إحتلت طوال فترة الجزائر المستقلة مكانة مميزة في السياسة الخارجية الجزائرية حيث سخرت الجزائر جل إهتماماتها للتعاون مع البلدان اللاإفريقية تنائيا كان مع الدول التي تتمتع بإستقرار أمني وسياسي كجنوب إفريقيا ونيجيريا واللتان أبرمت الجزائر معهما 37 اتفاقية تعاون خلال فترة 1999-2009 أو من خلال الإتحاد الإفريقي أو منظمة الوحدة الإفريقية سابقا حيث تعكف الجزائر على دعم المسار التكاملي والتعاوني للإتحاد.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا.

الفرع الأول: المحددات البنيوية (المادية)

وهي تللك المحددات المرتبطة بالتكوين البنيوي للدولة، وهي تشمل المحدد الجغرافي، المحدد البشري، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

- **المحدد الجغرافي:**

في الحقيقة، إختلف منظروا العلاقات الدولية حول أهمية دور الجغرافيا في السياسة الخارجية للدولة، فإنقسموا بأرائهم إلى إتجاهين، يرى الإتجاه الأول أن التطور التكنولوجي، الذي عرفه العالم في ميادين الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية وتطور وسائل المواصلات والاتصال أدى إلى تأكل تأثير

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1996**، الديباجة، مرجع سابق.

العوامل التقليدية في السياسات الداخلية والخارجية للدول المعاصرة، ومنها دور المتغير الجغرافي،وهدا المتغير المادي الذي كان الموجه الأساسي أنذاك لسياسات الدول إتجاه بعضها البعض. [1]

أما الإتجاه الثاني، يرى بأن الجغرافيا تعد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر المقومات سياسة الأمة ثباتا[2] ومن أقدمها –عهد الدولة القومية– حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الاقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية. [3]كما أنه لايستطيع أحد أن ينكر أن المواصلات والحرب الحديثة بالمد النازي للأسلحة، وتطور الاتصلات خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي ولكن تأثيره مازال قائما[4].

ومنه نستطيع القول أنه، بالرغم من أن العامل الجغرافي تراجع دوره في السياسة الخارجية إلى أن أهميته لم تنته، حيث يرى علماء الجيوبوليتيكا أن الكبيع الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية بل أن البعض منهم من أمثال "**ماكيندر**" "**Mackinder**" قد تطرق كثيرا في دعمه لهذا الرأي. [5]

أما فيما يخص أهم العوامل للمحدد الجغرافي والمتمثلة في العامل الجغرافي، الموقع الجغرافي، وفلكية الموقع، مساحة الجزائر وكذا **المحدد الديمغرافي والاقتصادي** كلها قد تم التطرق إليها في الفصل الثاني من المبحث الثاني.

---

[1]: بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص28.

[2]: محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 523.

[3]: حسين بوقارة، محاضرات في السياسة الخارجية، تخصص: علاقات دولية، السنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، 2002-2003.

[4]: مارسل ميل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ط2). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص155.

[5]: إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص174.

خريطة رقم 05: توضح تصنيف الدول الافريقية وفقاً لمخطط جغرافي.

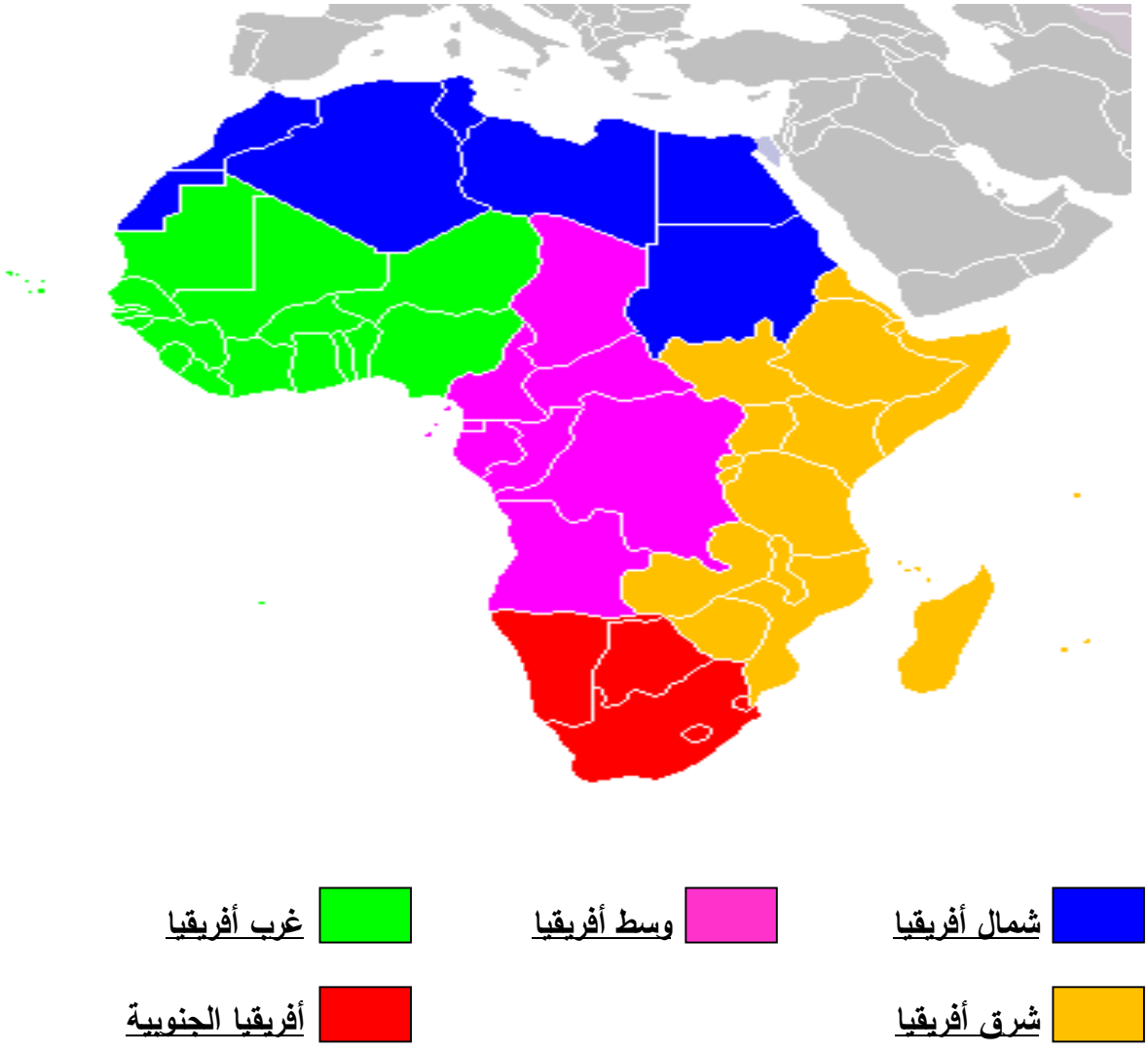

المصدر: افريقيا– ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدخول 2016/05/25 الساعة: 01:20 في الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7

المحدد العسكري:

كثيرا ما يثأر الجدل حول الأهمية التي تكتسيها المؤسسة العسكرية في التأثير على السلوك الخارجي للدول، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقدرة على النفوذ داخل أجهزة صناعة القرار، وارتبطت هذه العلاقة في جزء منها بالطرح المتعلق بالتحليلات التي تركز على دور "المركب العسكري – الاقتصادي" التي تؤكد تورط هذه المؤسسة في توجيه سياسة الدول الخارجية وتحديدها وفق عقيدة هجومية.

ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، بحيث يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية والعسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها، والديمقراطية ونجد في هذا السياق الفرضية التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكيتها الخارجية النزاعية، لقد دلت الدراسات بأن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية والدبلوماسية، كانت أكثر الدول اشتراكا في الحروب[1].

يزداد أثر المؤسسة العسكرية على مراكز صنع القرار كبيروقراطية مؤثرة إذا اشتركت مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية، بحيث تتوافق المصالح ويجد العسكريون مجالا للتأثير على قرارات الدولة الخارجية بحكم علاقتهم الجيدة مع الرئيس، وخاصة في النظم الغير ديمقراطية. بحيث تزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وقد مثل الاتحاد السوفييتي سابقا نموذج واضح لارتباط السياسة الخارجية السوفييتية بتأثير العسكريين داخل الدولة.

بينما تبقى العلاقة بين المدنيين والعسكريين في جدلية متواصلة، في النظم الديمقراطية، حيث تسعى هذه النظم باستمرار لضمان سيطرة المدنيين على العسكريين، ويتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين. كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية.

لكن يبقى أثر المؤسسة العسكرية على السلوك الخارجي مرهون بطبيعة العلاقة مع باقي المؤسسات وخاصة مؤسسة الرئاسة، بحث أن توجه الدولة نحو انتهاج سلوكات تعاونية لا يبرره عم تواجد مؤسسة عسكرية قوية بل إن الذي يبرره هو ان المصلحة الوطنية الخارجية تتحدد وتتحقق بعدم تدخل المؤسسة العسكرية في القرار الخارجي. خاصة في ظل التوجه نحو مزيد من التعاون ة الاندماج الدوليين.

[1]: ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص204.

وقد كان للعامل العسكري أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية،إذ قامت بتطوير سياستها العسكرية الشاملة النووية وغيرها، مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي، التكنولوجي، والتقني إضافة إلى لعدم ثقتها في الدول الافريقية وحتى الكبرى الغربية وذلك لموقعها الاستراتيجي الهام كما سبق ذكره إذ تعتبر بوابة إفريقيا، وهدف السياسة الخارجية الجزائرية الوحيد والتي استنبطته من مبادىء الثورة التحريرية المجيدة وكرسته في دستورها وحتى في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والاقليمية حتى القارية وهو حفظ السلم والسلام وضمان الاستقرار السياسي في المنطقة الافريقية، وخاصة الساحل الإفريقي.

الفرع الثاني: المحددات المعنوية.

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية الغير رسمية ومدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، الرأي العام والإعلام...، ومستوى التطور السياسي في الدولة وطبيعة و أنماط النزاعات السياسية الداخلية.[1] وفي هذا السياق يمكن حصر أهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الخارجي فيما يلي:

- **الأحزاب السياسية:**

يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات وطبيعة السياسة الخارجية، فكلما ازداد نفوذه الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية، كذلك شكل التنظيم الحزبي، نظام الحزب الواحد أو نظام الثنائية، أو التعديدية الحزبية، يحدد ظروف تأثير هذه الأحزاب على صناعة القرار الخارجي.

عموما فالأحزاب السياسية تختلف من حيث هياكلها ووظائفها من نظام لآخر، فالحزب يلعب دورا مهما في النظم التسلطية، التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد.كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الاتحاد السوفييتي-سابقا-، بحيث تعكس السياسة الخارجية إيديولوجية الحزب الواحد الحاكم. وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية، فالسلوك الخارجي يمثل توجه احد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار، وأقرب مثال لهذا الطرح: السياسة الخارجية الأمريكية، تأخذ أحيانا شكل

[1]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص203.

الانعزال والاهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم، وأحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية، بمجرد وصول الجمهوريين للحكم.

أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية، فتأثير الأحزاب يكون محدود خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات. حيث تواجه الحكومات والأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم، ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات.[1]

إذا فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار.

- **جماعات المصالح:**

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وقد تكون هذه الجماعات في شكل "**جماعات مصالح غير منظمة**" مثل كالأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الانتماء الديني أو اللغوي أو العرقي المشتركة، وقد تأخذ هذه الجماعات شكل" **جماعات المصالح المؤسسية**" على سبيل المثال "**العسكريين**"، وذلك بحكم انتمائهم إلى تنظيم رسمي داخل المجتمع والحكومة في إطار مهني موحد، ومصلحة موحدة. كما قد تأخذ هذه الجماعات الشكل الثالث وهو" **جماعات المصالح المنظمة**"، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها، وتتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي ونظم للاتصال الداخلي والخارجي. وأهم أشكالها نقابات العمال، ورجال الأعمال، و نقابات المهندسين، والأطباء والمحامون...الخ .[2]

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب وكطبيعة تكوينها ومصالحها، على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض الأحيان كالأحزاب السياسية عن طرق دخول الانتخابات من خلال مرشحيها، إلا أن أنشطتها في مجال السياسة الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكنها القول أن تؤثر في السياسة الخارجية من خلال ثلاث قنوات:[3]

[1]: جنسن لويد، مرجع سابق، ص154.

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص196- 197.

[3]: المرجع نفسه، ص197-198.

- **المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية:** من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة. ومن أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.
- **توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية:** بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع، وعبر استعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية.و أبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.
- **جماعات المصالح كجماعات وسيطة:** بين السلطة السياسية والمواطنين، وتتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعات من المواطنين عبر الاتصال بصانعي السياسة الخارجية، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض احتجاج على الحرب الفيتنامية.

غير أنه غالبا ما يتسم تأثير جماعات المصالح بأنه تأثير محدود للغاية على السياسة الخارجية، نظرا لعدم تمكنها من تقمص مناصب عليا داخل مراكز صنع القرار ما يدفعها إلى ضرورة إقناع القائمين على السلطة بصحة مواقفها، وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة على مستوى السياسات العليا المرتبطة بالسياسات الأمنية والعسكرية.[1] كذلك يضعف تأثيرها عندما في حالة تصطدم فيها مصالح العديد من الجماعات فينتهي الأمر بحدوث شلل نهائي لتأثيرها على القرارات الخارجية.

- **الرأي العام:** إن دور الرأي العام محدود، ولكنه موجود دائما ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة، وهو بالتالي يشكل ضوابط على صناعة السياسة الخارجية ويختلف تأثيره من قضية إلى أخرى.[2]

كما أن الدراسات –في هذا السياق– تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات خارجية، وهذا ما يفقده التأثير والمصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة. وهذا ما يفتح المجال لصناع القرار لامتلاك تأثير كبير لامتلاكهم المعلومات الكافية، وقدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم، عبر وسائل الاتصال الموجهة، وهذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة، ومثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي (حرب أفغانستان، العراق).

---

[1]: جنسن لويد، مرجع سابق، ص157.

[2]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص203.

- **وسائل الإعلام** ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام. إن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها.

ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتفسيرها. فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة، وإذاعة، وتلفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات. وبالإضافة إلى كون الوسائل الإعلامية مصدراً هاماً للمعلومات الداخلية والخارجية فإنه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة.

فقد يكتب أحد المسؤولين في الحكومة وباسم مستعار مقالاً صحفياً يدعو فيه لنهج جديد في السياسة الخارجية. والهدف من هذه المقالة هو معرفة ردود فعل المواطنين تجاه هذه السياسة الجديدة قبل الأخذ بها. وردود فعل المواطنين وتعليقاتهم تتولى الصحافة تنظيمها أن لم يكن إعدادها. وبهذا يكون للصحافة دور في صنع القرار الخارجي وتحديد وجهته. ومثل هذا الدور تقوم به الصحافة في الدول الديمقراطية التي تسمح للصحافة بالنقد وإبداء الرأي.

المطلب الثالث: عملية صنع القرار الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا

الفراع الأول: بنية عملية صنع القرار الخارجي

بالإضافة إلى المتغير المتعلق بشكل النظام السياسي، تلعب تركيبة المتغيرات المؤسسية دورا مهما في تحديد من يصنع القرارات و يوجهها، وتضم هذه المتغيرات عدد و نوع الإدارات والدوائر والسلطات المعنية بعملية صنع القرار، مستوى التطور البيروقراطي لهذه الدوائر والسلطات وكيفية توزيع الأدوار والصلاحيات بينها، وكذلك الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في صنع القرار.[1] لذا سنناقش في هذا المستوى أثر هذه الدوائر مركزين على السلطتين التشريعية والتنفيذية وباقي المجموعات البيروقراطية في عملية صنع القرار، وهذا حسب طبيعة النظام السياسي من حيث كونه رئاسي أو برلماني، لنبرز ترتيب أثر المتغيرات التي تظهر أو تتراجع حسب الطبيعة القانونية للنظام السياسي.

[1]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص203.

أولا: السلطة التشريعية في صنع قرارات السياسة الخارجية

تختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى. ففي أمريكا تعرف الكونجرس والذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفي بريطانيا تعرف بالبرلمان والذي يضم مجلس العموم ومجلس اللوردات. أما في الكويت فتعرف بمجلس الأمة والذي يتكون من مجلس واحد فقط. ومثلما تختلف السلطات التشريعية في تسميتها فهي تختلف أيضاً في أدوارها في صنع السياسة الخارجية. قوة السلطة التشريعية في كل دولة فهي تعتمد على الصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، إلا أن هناك أصول مشتركة للسلطات التشريعية في كل الدول فصلاحياتها في الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية. كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية وإنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة[1]، وتبقى صلاحياتها محدودة للغاية خاصة في النظم الرئاسية والتسلطية.

ثانيا: السلطة التنفيذية

سواء كانت الحكومة ديمقراطية أو تسلطية، فإن السلطة التنفيذية، باحتوائها أهم صانعي القرار (الرئيس، أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية) تلعب الدور الرئيس في اتخاذ القرارات الخارجية،[2] خاصة في ظل النظم الرئاسية، وكذلك في ظل النظم التسلطية بصفة خاصة، فقد اكتسبت مرونة أكثر في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، بسبب عدة عوامل أهمها هو تزايد أهمية الشؤون الدولية، ومناخ الأزمات الدولية الدائمة، مما أدى إلى ضرورة مركزية عملية السياسة الخارجية، بالإضافة إلى امتلاك هذه الهيئة معلومات وافرة بسبب توافر قنوات اتصال ممتازة من خلال تزويد الممثلون السياسية والاقتصاديون ز كذلك العسكريون للدولة في الخارج بتقارير يقدمونها مباشرة لرؤسائهم في السلطة التنفيذية، بنما تقل قدرة السلطة التشريعية على الحصول على معلومات مستقلة بسبب صغر حجمها و ضآلة مواردها.[3]

---

[1]: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، "**صنع السياسة الخارجية**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، بتاريخ 2016/04/22، الساعة: 14:35. في موقع:
http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

[2]: لويد جنسن، مرجع سابق، ص134.

[3]: المرجع نفسه، ص135.

ويختلف الدارسون حول ما إن كان النظام البرلماني أو النظام الرئاسي أفضل بالنسبة لرسم سياسة خارجية متسقة و مترابطة، فبعض الدارسين يرى أن النظام الرئاسي أكثر قدرة على رسم تلك السياسات بسبب انتظام الانتخابات و استمرارية السياسة. (حالة النظام السياسي الروسي، بحيث يرى الدارسون ان سبب استمرارية السياسة الخارجية الروسية وفق نمط واحد هو قدرة الرئيس على استغلال طول فترة زمنية لرئاسته لفرض توجهاته الخارجية)، كذلك رئيس السلطة التنفيذية يضمن بقاءه في منصبه أربع سنوات على الأقل، وهو لا يخشى السلطة التشريعية لأنها لا تستطيع ان تسحب الثقة منه. ومع فإن هناك عوامل تؤدي إلى استمرار السياسة في النظام البرلماني، ومن هذه العوامل وجود أحزاب سياسية على درجة كبيرة من الانضباط، و بما أن رئيس الوزراء يتمتع بأغلبية برلمانية، فإنه يستطيع الاعتماد على التأييد المستمر للسياسات التنفيذية ولا يحتاج إلى تعديلها لأنه يضمن عدم رفضها من البرلمان.[1]

ثالثا: السلطة القضائية (البرلمان)

في الأنظمة البرلمانية فإن رئيس الدولة له صلاحيات محدودة وغالبا رمزية (شرفية أو بروتوكولية) وتخص مجالات ليس لها تأثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية لبلاده. ويقوم رئيس الحكومة(اسبانيا) أو رئيس الوزراء(ايطاليا) أو المستشار(ألمانيا والنمسا) بالدور الفعلي في إدارة هذه السياسة. إن صلاحيات رئيس الدولة في هذا النوع من الأنظمة تنحصر في اعتماد سفراء دولته لدى الدول الأجنبية ويعتمد السفراء الأجانب لديه.ويتقبل أوراق اعتمادهم والتصديق على المعاهدات (في الحالات التي يحددها الدستور) ويستقبل رؤساء الدول الأخرى أثناء زياراتهم الرسمية، غير أنه ليس له أن يتدخل في المفاوضات السياسية مع الدول الأخرى أو يلزم دولته باتخاذ مواقف سياسية شخصية، فهذه صلاحيات ترجع لرئيس الحكومة الذي هو رئيس السلطة التنفيذية.[2]

رابعا: المؤسسة العسكرية

كثيرا ما يثار الجدل حول الأهمية التي تكتسيها المؤسسة العسكرية في التأثير على السلوك الخارجي للدول، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقدرة على النفوذ داخل أجهزة صناعة القرار، وارتبطت هذه العلاقة في جزء منها بالطرح المتعلق بالتحليلات التي تركز على دور "المركب العسكري – الاقتصادي" التي تؤكد تورط هذه المؤسسة في توجيه سياسة الدول الخارجية وتحديدها وفق عقيدة

[1]: لويد جنسن، مرجع سابق ، ص 135-136.

[2]: محمد بوبوش، "رئيس الدولة و السياسة الخارجية"،تاريخ الدخول 2016/04/19، الساعة: 15:10.في موقع: http://boubouche.maktoobblog.com

هجومية. ويتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع الساسة الخارجية على شكل الحكومة، بحيث يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية والعسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها، والديمقراطية ونجد في هذا السياق الفرضية التي تؤكد بأن هناك علاقة إيجابية بين القدرة العسكرية للدولة وسلوكيتها الخارجية النزاعية، لقد دلت الدراسات بأن الدول الكبرى ذات القدرات العسكرية والدبلوماسية، كانت أكثر الدول اشتراكا في الحروب.[1]

يزداد أثر المؤسسة العسكرية على مراكز صنع القرار كبيروقراطية مؤثرة إذا اشتركت مع رئيس الدولة في الخلفية العسكرية، بحيث تتوافق المصالح ويجد العسكريون مجالا للتأثير على قرارات الدولة الخارجية بحكم علاقتهم الجيدة مع الرئيس، وخاصة في النظم الغير ديمقراطية. بحيث تزداد سيطرة المؤسسة العسكرية في الحالات التي تتسم بمحدودية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وقد مثل الاتحاد السوفييتي سابقا نموذج واضح لارتباط السياسية الخارجية السوفييتية بتأثير العسكريين داخل الدولة. بينما تبقى العلاقة بين المدنيين والعسكريين في جدلية متواصلة، في النظم الديمقراطية، حيث تسعى هذه النظم باستمرار لضمان سيطرة المدنيين على العسكريين، و يتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدنيين. كإجراء لفرض هيمنة المؤسسة المدنية. لكن يبقى أثر المؤسسة العسكرية على السلوك الخارجي مرهون بطبيعة العلاقة مع باقي المؤسسات وخاصة مؤسسة الرئاسة، بحث أن توجه الدولة نحو انتهاج سلوكات تعاونية لا يبرره عم تواجد مؤسسة عسكرية قوية بل إن الذي يبرره هو ان المصلحة الوطنية الخارجية تتحدد وتتحقق بعدم تدخل المؤسسة العسكرية في القرار الخارجي. خاصة في ظل التوجه نحو مزيد من التعاون ة الاندماج الدوليين.[2]

الفرع الثاني: عملية إتخاد القرار الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا

تتفاعل أدوار الأجهزة والهياكل المختصة في صناعة السياسة الخارجية مع بعضها البعض، كل حسب صلاحياته وقوة تأثيره لتصيغ في النهاية ما يسمى بالقرار، الذي يعتبر جزء لايتجزأ من السياسة الخارجية.[3] حيث نجد دافيد استون يعرف القرار على أنه "مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع". أما إتخاذ القرار فهو "الإختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها" هذا من الناحية النظرية أما من الناحية الإجرائية، فعملية إتخاد الفرار في السياسة الخارجية تتم وفق مجموعة اجراءات وعمليات يمكن أن نقول أن نموذج إستون يعبر

[1]: ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص204.

[2]: المرجع نفسه، ص205.

[3]: سعود صالح، مرجع سابق، ص73.

عنها بكل دقة. [1] وعليه إتخاذ القرار الخارجي بصفة عامة تعني مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل إتخاذ القرار لتفصيل بديل معين، أي الأسس الرسمية والغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين إختلافات الرأي بين مجموعة إتخاذ القرار. [2]

ويقصد بأسلوب الإتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة إتخاذ القرار بشكل دوري، ومدى توافر أجهزة لجمع المعلومات وعدد أعضاء المجموعة بها وكيفية تبادل المعلومات بين هؤولاء الأعضاء وهل تنتقل المعلومات إلى أعضاء المجموعة من خلال القائد وحده أم أن لهؤولاء الأعضاءمصادر مستقلة لجمع المعلومات وتبادلها؟ وأخيرا، يشمل أسول الإتصال قواعد إتخاذ القرار كالتصويب السري، التصويب العلني، الاجماع الوفاقي دون تصويت. [3]

وقد توصل العديد من المختصين في السياسة الخارجية الجزائرية عبر دراستهم التي كانت تهدف إلى الكشف عن الأساليب المختلفة التي يتم وفقها إتخاذ القرارات الخارجية، إلى تأكيد بأن رئيس الجمهورية هو وحده الذي يضع ويحدد الأطر العامة للسياسة والدبلوماسية الجزائريةكما توصل هذا الفريق إلى نفي وجود أي مسار أو عملية محدد لإتخاذ القرار، وهذا لأن كل من يصل إلى الحكم يعتبر أن مجال صنع وإتخاد القرار في السياسة الخارجية من صلاحياته أي خاص بالرئيس وحده حيث يرى أن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية هي مركزة بيد رئيس الجمهورية

وهنا تطرح إشكالية الإطار النظري لعملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية والتي بدورها تطرح مسألة عقلانية هذه القرارات، فحسب معلومات الرئيس لاتكون أبدا شاملة ولا ملمة بالقضية أو المسألة محل النقاش، مما يجعل القرار الذي سيتخذه هذا الأخير يتصل باللاعقلانية في غياب بدائل إختيارية، فالفاعل هنا –الرئيس– يتبنى أول إختيار يرضى ويطابق مواصفات قيمة ومفهومه للواقع،[4] ومنه يمكن القول أن عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية عامة وتجاه إفريقيا على وجه الخصوص إتسمت بمايلي:

1– **الطابع الرسمي لعملية إتخاذ القرارات** ففي حالات عديدة لايلتزم الرئيس الجزائري بقواعد محددة واضحة أمام الأعضاء المشاركين في إتخاذ الفرار.

---

[1]: بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص49–50.

[2]: محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص473.

[3]: المرجع نفسه، ص476.

[4]: المرجع نفسه، ص50.

2- **مركزية تأثير النسق العقيدي** يمثل دستور 1996 المركز الفعلي لإتخاذ القرارات إذ أن الرئيس يتمتع بالحرية التامة في إتخاذ ما يشاء من قرارات، ولكنه يعني أن إدراك الحوافز والمتغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي وتفسير المعلومات وتعريف البدائل المتاحة ثم تحديد قاعدة إتخاذ القرار والتي يتم بموجبها تفضيل بدبل عن أخر، إنما يتم من خلال عقائد وحسابات سياسية الكامنة في نسق الجزائر العقيدي، ومن ثم فقد إتسمت عملية إتخاذ القرار بطابع معرفي بحيث أن القرار النهائي هو ذلك الأكثر إتفاقا مع نسق الرئيس العقيدي وحساباته السياسية.

3- **سيطرة نموذج الاختيار الرئاسي** هو نموذج لعملية إتخاذ الفرار، يقوم يقوم بمقتضاه صانع القرار المركزي بالمبادرة في إقتراح الموضوعات المناقشة وتحديد مجموعة من البائل أمام أعضاء جهاز إتخاذ القرار، وقد ميز هذا النموذج عملية إتخاذ القرار في النظام الرئاسي الجزائري، بحيث أن رئيس الجمهورية كان في أغلب الأحيان يبادر بتعريف المشكلات الرئيسية التي تحتاج إلى إتخاذ القرار بسأنها، ويحدد نطاق البدائل والممكنة. [1]

لكن ورغم الدور الكبير لرئيس الجمهورية الجزائرية في صناعة وإتخاذ القرار الخارجي، وذلك لما خوله له دستور 1996 من صلاحيات عديدة، إلا أن نفس النصوص التشريعية سمحت لبقية هياكل صناعة السياسة الخارجية بالتدخل في هذه العملية كل حسب صلاحياته بالإضافة إلى الدور النشيطالتي تلعبه كل من جماعات الضغط المختلفة، الأحزاب السياسية، الرأي العام في تحريك دواليب النقاش داخل بنية عملية إتخاذ القرار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة فبما يتعلق بدبلوماسية هده الأخيرة تجاه إفريقيا الأمر الدي يجعل هده السياسة تتسم بالطابع الديمقراطي إذا ما تم تتبع مراحل وأدوار كل جهاز في صناعتها قانونيا أم إداريا، فالصانع المركزي لهذه العملية هو رئيس الجمهورية، مما جعل المختصين وفي الكثير من الأحيان يصفون قراراته باللاعقلاني، خاصة فيما يتعلق،[2] بسياسة الجزائر تجاه إفريقيا بوجه الخصوص.

[1]: بلعيد منيرة، مرجع سابق، ص51.

[2]: المرجع نفسه، ص51.

خلاصة الفصل الثاني:

تبرز دراسة البيئة المؤسساتية لعملية صياغة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية سيطرة مؤسسة الرئاسة وظيفيا ودستوريا على مسار السياسة الخارجية وبالتالي تصبح مؤسسة الرئاسة العلبة السوداء، الأمر الذي يعطي صورة واضحة بإنتفاء دور الأجهزة الفنية والخاصة التي تتولى على العموم صياغة وأداء السياسة الخارجية.

وحصر مؤسسة الرئاسة في صياغة السياسة الخارجية يؤدي إلى الاهتمام أساسا بشخص رئيس الجمهوورية الذي تنحصر فيه عملية توجيه السياسة الخارجية والذي ظهر بتكوينه المتعدد المدارس وتاريخه السياسي الحافل بالمهام الدبلوماسية، متحكما في دفة السياسة الخارجية الجزائرية بمختلف دوائرها الجغرافية.

كما ارتبطت صياغة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من العوامل، كان لها أثرها البارز كما لحظنا في بلورة التصورات العامة لصانع السياسة الخارجية وأداء الدولة الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي.

ومن جانب أخر تعتبر السلطة التنفيذية المهيمنة في صنع القرار الخارجي وإتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لاتمارس إلا دورا رقابيا فقط.

حيث نلاحظ الدور الكبير للسياق الخارجي، والذي كان نتاج الانكشاف الاستراتيجي للدولة الجزائرية بأغلب أبعاده مما خلف حالة التبعية والتأثر بالنسق الدولي سواء من ناحية معطيات البيئة الدولية أو مخرجات النظام الدولي.

في حين تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من المحددات المتمثلة أساسا في: المحددات الجغرافية المرتبطة بالموقع الجغرافي، الذي يعتبر عاملا حاسما في ضعف أو قوة أي دولة، وكذا المساحة والتضاريس، ومن جهة أخرى نجد المحددات الاقتصادية المتمثلة في الموارد الطبيعية للدولة منها النفط والغاز...، أما المحددات الديمغرافية والمتمثلة في القدرة البشرية والعقول المتميزة في التكنولوجيات والابتكارات في شتى المجالات.

كما تبرز من خلال هذا الفصل مظاهر جديدة وظفت في تكريس نمط معين من التوجهات لم يسبق الارتكاز عليها خصوصا في فرض شرعية النظام.

كما تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من المبادئ والثوابت الدستورية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا لتفسير السلوك السياسي الخارجي الجزائري والمتمثلة في: تحقيق الاستقلال الوطني ومحاربة الاستعمار والامبريالية، المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تبني مبدأ عدم الانحياز، ظبط الحدود مع الدول المجاورة بالطرق السلمية، عدم التدخل في السؤون الداخلية للدول، أما المبادىء الحديثة فتتمثل في: مبدأ المعاملة بالمثل، تجنب المخاطرة، رفض سياسة المحاور، رفض الزعامة المصلحية وتكريس مبدأ البرغماتية.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا

في ظل مبادرة النيباد والاتحاد الإفريقي وأهم السيناريوهات

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا في ظل مبادرة النيباد والاتحاد الإفريقي وأهم السيناريوهات

استغلت الدبلوماسية الجزائرية بمهارة مؤسسات مبادرة النيباد والأدوار الأساسية في تأسيسها وكذا مشاريع الاتحاد الافريقي وانشغالات وقضايا الأفارقة من أجل العودة إلى الساحة وخروجها من حدة تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية وكذا النزاع المالي الذي أثر على الساحل الافريقي بالخصوص والقارة الافريقية عامتا والدور الأساسي الذي لعبته الجزائر في الوساطة بين البلدين لفك الصراع الداخلي المالي والحد من مختلف الحد من التهديدات كالإرهاب ومختلف أشكالا الجريمة المنظمة منها تجارة الأسلحة والمخدرات...

ومن خلال هذا الفصل سنتناول في المبحث الأول المقاربة التنموية الجزائرية تجاه إفريقيا بالتعرض أولا إلى الدور الجزائري في تأسيس مبادرة النيباد ثم دور ومكانة الجزائر في ظل هذا الأخير ثم أهم الرهانات السياسة الخارجية الجزائرية.

أما المبحث الثاني سنقف فيه على جهود الاتحاد الافريقي ودور الوساطة الجزائرية وأهم أليياتها في تسوية إدارة النزاع المالي من خلال التطرق إلى جهود الاتحاد الافريقي في حل النزاع المالي ثم الوساطة الجزائرية في مالي ثم أليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولة مالي.

وأخيرا سنعالج في المبحث الثالث سنتعرف فيه سيناريوهات الدور الجزائري في إفريقيا والذي سنتعرض فيه أولا إلى تنامي الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية ثم تقلص الدور الجزائري بفعل الضغوطات الغربية والإقليمية.

المبحث الأول: المقاربة التنموية الجزائرية تجاه إفريقيا

إن الدور الجزائري في القضاء الجيو سياسي الإفريقي، وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة الإفريقية، يجعلنا في أمس الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور (**Role Approach**) كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي.

المطلب الأول: الدور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد NEPAD

وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية.[1]

كما حرصت الجزائر دائما على الأمن والاستقرار في إفريقيا من خلال علاقات جسن الجوار ومن خلال الوساطة في حل الصراعات الداخلية أو العمل على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالتنسيق بين الجيوش بإنشاء نخبة أركان العملياتية المشتركة وكذا إرسال المساعدات والمعونات.[2]

كما حرصت الجزائر أيضا على إنشاء آليات تنموية في إفريقيا، إذ تمثل التنمية في إفريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود المبذولة في التغلب عليها، حيث فرضت على الدول الإفريقية تحديات ومشاكل مزمنة ومستجدة، ويختصر ثالوث الفقر والتخلف والمرض. حيث أوجدت ضرورة ملحة لقيام تكتلات اقتصادية، وتشكيل كيان اقتصادي وسياسي متكامل للنهوض بالتنمية، من هنا جاءت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (نيباد NEPAD) لتعبر عن موقف إفريقي موحد وواضح تجاه إفريقيا القارة الملحة.[3]

وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب الإفريقي تابو مبيكي بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري أوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP، وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن

---

[1]: بوحنية (قوي): الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، ص3.

[2]: بوحنية (قوي)، الإستراتيجية الجزائري تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012، ص4-5.

[3]: مجلة إفريقيا قارتنا، «النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»، العدد الرابع، أفريل 2013، ص01.

تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة.[1]

كما كانت أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم مخطط أوميغا OMEGA A PLAN،[2] وأظهرها لأول مرة أمام مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية في باوندي في يناير 2001،[3] وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها بيانات واختلافات شديدة، فإن القادة الأفارقة في قمة لوزاكا رحبوا بالمبادرتين المقترحين OMEGA – MAP قرروا دمجها في مبادرة واحدة، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ: مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.[4]

وهي مبادرة إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش... من هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقية (O.A.U) خلال الاجتماع الـ "37" لها في زامبيا يوليوا 2001 رؤساء الدولة المؤسسة أو ما يعرفوا بالخمسة الكبار (مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا، وجنوب إفريقيا) بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية في القارة.[5]

---

[1]: عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 149، جولية 2002، ص240، علاء جمعة، هيئة النيباد، مبادرة النيباد بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، 159 (2005)، ص220.

[2]: العايب سليم، مرجع سابق، ص117.

[3]: محمدي كريمة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2014-2015 ص144.

[4]: المرجع نفسه، ص118.

[5]: مجلة إفريقيا قارتنا، مرجع سابق، ص1.

الفرع الأول: أهداف النيباد

تتبلور أبرز أهداف نيباد النقاط التالية:

1. زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية على المدى المتوسط وكذلك إصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية من قبل الدول الإفريقية المستفيدة، وتشكل مجموعة لدراسة وإعداد وثيقة بشأن استراتيجياتها لتخفيف حد الفقر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليتين.[1]

2. تهيئة العمال الملائمة للتنمية المستدامة من خلال، نشر السلم والأمنو ترسيخ الشورى والديمقراطية والإدارة السليمة، وكذاالتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.[2]

3. تشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حد الفقر، وتشمل الموارد والمدخرات الوطنية، ولا يتم ذلك الأمن من خلال إنشاء أنظمة صارمة لتحصيل الضرائب للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الموارد العامة، إضافة إلى تفعيل رقابة مشددة في المصارف الحكومية، من أجل القضاء على ظاهرة هروب رؤوس الأموال.
- تشجيع تدفقات المال الخاص من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام، وتقليص العجز في الناتج المحلي، ولا يتم ذلك الأمن خلال تحسين أنظمة الأموال الإفريقية والأجنبية.[3]
- مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه ولتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.
- زيادة المنشآت القاعدية، وذلك بالبحث عن حلول تسمح لإفريقيا بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.
- العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية
- إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية مثل الهياكل القاعدية.[4]

---

[1]: بشير عمارة، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص82.

[2]: مجلة إفريقيا قارتنا، مرجع سابق، ص3.

[3]: المرجع نفسه، ص82-83.

[4] : Salah Mouhoubi, le NEPAD une chance pour l'Afrique ? Algérie : office des publications universitaires, 2005, P.147-149.

4. تعبئة الموارد عن طريق ما يلي:

أ. زيادة الادخار والاستثمار على المستوى المحلي.
ب. زيادة حصة إفريقيا من التجارة العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
ج. زيادة تدفقات رأس المال من خلال تخفيض الديون وزيادة المعونة.[1]

5. تخفيف عبء الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات والتي تشكل نسبة كبيرة من العجز في الموارد.[2]

6. العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي وتنمية الموارد البشرية.[3]

7. مضاعفة المعارف وتحسين النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني المطابقة لأهداف "داكار" فيما يخص التربية للجميع، كما تقوم على تقويم النظام الجامعي في إفريقيا وإنشاء جامعات متخصصة ومعاهد للتكنولوجيا،

8. تحسين الخدمات الصحية لتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعدها إلى الثلثين من 1990 إلى 2015 وكذلك خفض مستوى الوفيات عند الولادة إلى الثلاثة أرباع من 1990 إلى 2015.[4]

9. الاستفادة المثلى من تكنولوجيات الإعلام والاتصال لخدمة التنمية الاقتصادي.[5]

ولتحقيق هذه الأهداف تستهدي النيباد بالمبادئ الآتية:

أ. الحكم الرشيد كمطلب أساسي للأمن والسلام والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
ب. اعتماد التنمية على موارد إفريقيا وشعوبها والشراكة فيما بينها.
ج. بمسارعة التكامل الإقليمي والقاري، وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.

---

[1]: مجلة إفريقيا قارتنا، مرجع سابق، ص03.

[2]: بشير عمارة، مرجع سابق، ص82.

[3]: المرجع نفسه، ص3.

[4]: العايب سليم، مرجع سابق، ص119.

[5]: فلاح أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمغرافية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص31.

د. قيام الشراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.[1]

الخريطة رقم06: توضح خريطة سياسية لإفريقيا

المصدر: افريقيا– ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدوخول 2016/05/25 الساعة: 01:20

في الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفرع الثاني: هياكل النيباد

تتكون هياكل النيباد مما يلي:

1. قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي: [1]

[1]: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، منتديات المعرفة لكل العرب، تارخ الدخول 2016/05/08 على 22:00،عن الموقع: http://www.loredz.com/vb/shouthread.php?t=23735

[1]: العايب سليم، مرجع سابق، ص119-120.

تتكون من 20 دولة إفريقية وتجتمع 03 مرات في السنة ويترأسها كل من الرئيس بوتفليقة، ومبيكي وعبد الله واد.

- تتولى اللجنة وضع برنامج العمل.
- تحديد الأولويات والسياسات بكل ما يتعلق بتنفيذ المبادرة.
- تقديم تقرير سنوي عن أعمالها إلى الاتحاد الإفريقي.

2. لجنة تسييرية:

- تتكون من 10 دول إفريقية.
- وتضع الشروط المرجعية للمشروعات والبرامج.
- مناقشة المشروعات والبرامج وإعداد التوصيات اللازمة.
- الإشراف على أعمال السركرتارية.

3. سكرتارية النيباد (الأمانة):

- ومقرها في بريتوريا (جنوب إفريقيا) وتقوم بالأعمال الإدارية.
- الإشراف على الاتصالات والعلاقات العامة داخل وخارج القارة.
- إعداد خطة إستراتيجية لتسوق النيباد.
- إقامة الشراكة مع بقية دول العالم.

4. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:

- ومهمتها متابعة وتنظيم مدى الالتزام بالقواعد والمعايير التي تم وضعها ومن ثم العمل على ترشيد سلوكها.
- عضويتها مفتوحة أمام كل الدول.
- تتكون من 07 شخصيات إفريقية ذات كفاءة عالية.[1]

[1]: العايب سليم، مرجع سابق، ص119.

الشكل رقم 01: هيكل النيباد

تعمل النيباد على تنفيذ سياستها استنادا إلى الفروع التالية:

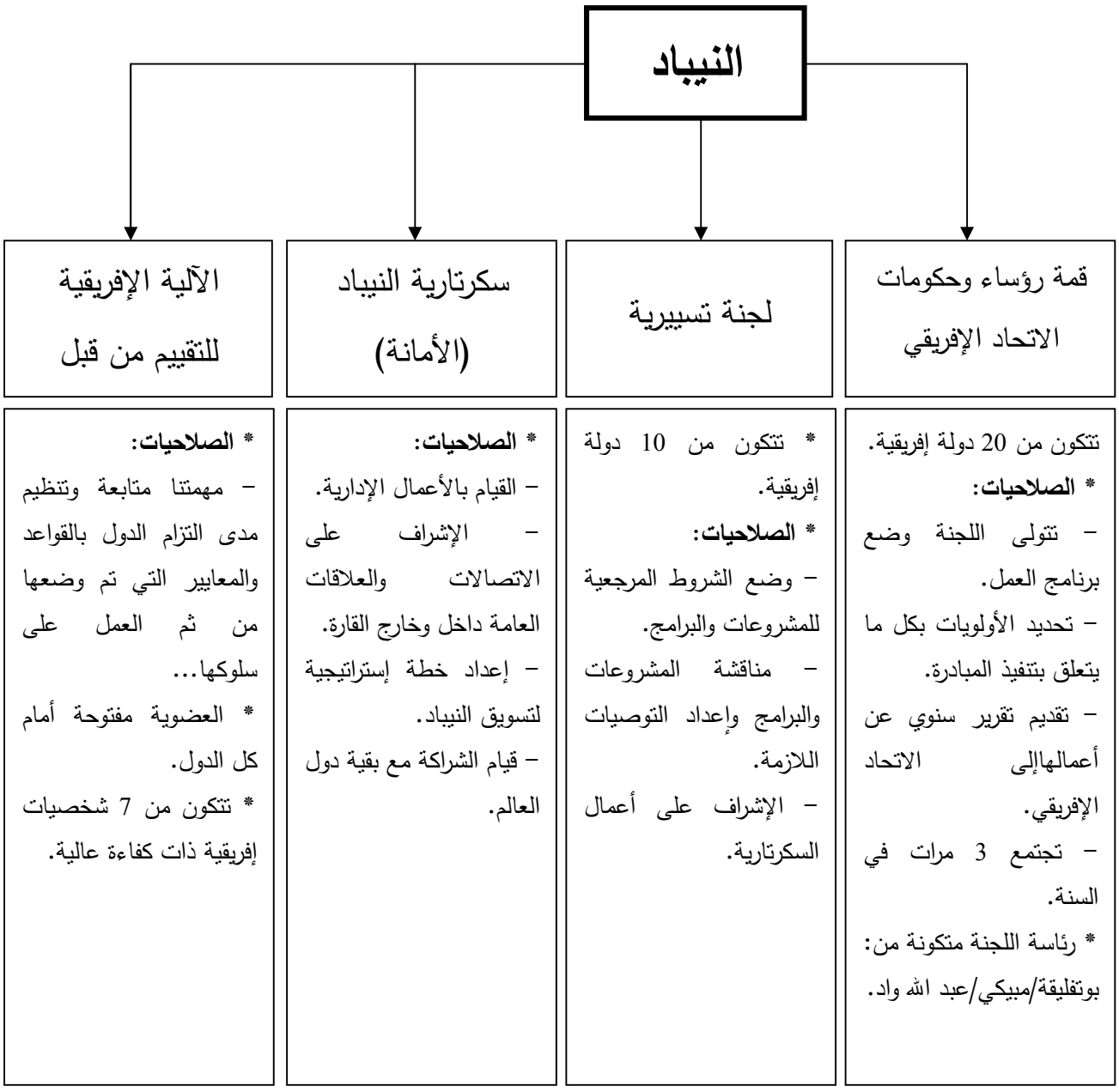

المصدر: أحمد التبتي، قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة، ص2، تاريخ الدخول: 2016/04/16 على الساعة: 01:55، في الموقع: http://www.aliss.net

إن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة والقضاء على الفقر ولأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على الدول المؤسسة كالتالي:[1]

- جنوب إفريقيا مع الاتحاد الإفريقي: قضايا السلم والأمن لحل النزاعات الإفريقية.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.
- نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الاقتصادي.
- مصر الزراعة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- السنغال البنية التحتية والطاقة والبيئية.[2]

الفرع الثالث: شروط تحقيق مبادرة النيباد

1. توفير السلم والأمن في إفريقيا:

يعني الأمن من منظور النظام العالمي قابلية الدولة والمجتمعات للحفاظ على استقلالها وشخصيتها الوطنية، ومن هذا المنطلق فإن السلام والأمن شرطان أساسيان لا يمكن بدونها الحديث عن أية تنمية في أي بلد كان، فإفريقيا المشبعة بالنزاعات والانقلابات، إضافة إلى الفقر والأمراض، لا يمكنها مواجهة هذه التحديات دون إحلال السلم والأمن، ولا يمكن لأية دولة إفريقية مهما كانت مواردها الطبيعية التقديم خطوة في سبيل مبادرة السلام والأمن الإفريقية، لتعزيز قدرات القارة على إدارة النزاعات من خلال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها، وصنع السلام وحفظه وتعزيزه، وكذا المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء فيما بعد النزاعات، وأخيرا مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والمتوسطة والخفيفة والألغام الأرضية.[3]

من أجل ذلك كان يسعى القادة الأفارقة المؤسسون لهذه المبادرة إلى إنشاء آليات وهياكل لضمان السلم والأمن في إفريقيا، وهو ما تقرر في قمة "لوازاكا" لاتحاد الإفريقي بإنشاء هذا الأخير.[4]

---

[1]: عبد القادر زريق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي، ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص91.

[2]: محمود أبو العينين، السيد فلفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001-2002، ص125.

[3]: العايب سليم، مرجع سابق، ص121-122.

[4]: المرجع نفسه، ص122.

2. الديمقراطية والحكم الراشد:

تعد الديمقراطية والحكم الراشد من بين العناصر الأساسية التي توفر المناخ المواتي لتحقيق التنمية، ولهذا جاء تركيز المبادرة على ضرورة تعهد إفريقيا باحترام المعايير العالمية للديمقراطية من تعددية سياسة حزبية ونقابية وتداول على السلطة، من خلال انتخابات عادلة وشفافة ومنتظمة، مع ضمان المشاركة الشعبية بغرض المساهمة في تعزيز الإطار السياسي والإدارية للبلدان المشاركة في إطار الشفافية، النزاهة، المساءلة، احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.[1]

المطلب الثاني: دور ومكانة الجزائر في ظل مبادرة النيباد

دور ومكانة الجزائر في النيباد:

1. إيمان الجزائر بضرورة دعم الوحدة الإفريقية.
2. الجزائر دولة مؤسسة وفاعلة في الاتحاد الإفريقي والنيباد.
3. توظيف مكانة الجزائر الدولية للدفاع عن مصالح القارة.
4. الدور الفعال للجزائر في المحافل الدولية لصالح قضايا ومشاكل التنمية في إفريقيا.
5. تأييد الرؤية المشتركة الواردة بالتعزيز المشترك لمفوضية الاتحاد الإفريقي وسكرتارية النيباد.
6. التأكيد على أن النيباد تمثل «رؤية إفريقيا وفلسفتها» نحو تحقيق التنمية في القارة.
7. إنشاء هيئة النيباد للتخطيط والتنسيق مع تكليف "وحدة تنسيق" بوضع "خريطة طريق"
8. تستغرق هذه المرحلة الانتقالية اثني عشر شهرًا، تبدأ من يونيو 2007 حتى 2008.
9. التأكيد على دور لجنة التنفيذ في القيادة والتوجيه السياسي التي تضم الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول الأعضاء بلجنة التنفيذ بتشكيلها الحالي.
10. دعوة حكومة جنوب إفريقيا لإبرام "اتفاقية مقر" مع الاتحاد الإفريقي لاستضافة هيئة النيباد.

المطلب الثالث: أهم الرهانات السياسية الخارجية الجزائرية في ظل مبادرة النيباد

حاول المبادرون كل من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتابو امبيكي وأولوسغون أوباسانجو عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والنظم السياسية الهشة. وذلك لوضع "خارطة طريق" لبناء إفريقيا وتكون "بديلا لتسوية تعقيدات القارة الإفريقية المتراكمة عبر قرار سياسي مستقل يسقط إلى الأبد الاتكالية المفرطة على الخارج". وفي هذا السياق عملت

[1]: بشير عمارة، مرجع سابق، ص87.

الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسة منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي الطموح وذلك من أجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوى الوطني والقاري والدولي.[1] كما أكد الممثل الشخصي للرئيس السوداني مبادرة النيباد، السيد إبراهيم دغش، أن الجزائر تلعب دورا "هاما وأساسيا" في هذه الشراكة من خلال إطلاق مشاريع حيوية للتنمية في القارة السمراء.[2]

وقد أهل الموقع الجيو–استراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور"محوري" في منطقة إفريقيا وسعيا منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد "شغلها الشاغل" من اجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى.

وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشات القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر-لاغوس–النيجر)،[3] مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر. بالإضافة إلى إمكانية تطوير مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وغيرها.[4]

ونفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين (الجزائر–أبوجا) ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب"زندار" بالنيجر مع الإشارة إلى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من اجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة "غاو" بمالي، وكذلك خط السكة الحديدة الذي يربط جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا)، وجيبوتي.[5]

وسيتدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله 750 كلم من الألياف البصرية يمتد على طول خط تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تدشينه مؤخرا حيث أنجزت الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية، وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا إفريقيا يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص

---

[1]: النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/aps/254815 14/07/2012.

[2]: الدور الهام للجزائر في النيباد، عن الموقع:
http://www.aps.dz/ar/economie/25342 29/01/2016.

[3]: النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/aps/254815 14/07/2012.

[4]: سعيد بن عياد، خيارات الأمن الإفريقي الذاتي، جريدة الشعب، العدد 15، 05، 309، أكتوبر 2010، ص4.

[5]: النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/aps/254815 14/07/2012.

المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة من أجل ترقية منشأتها القاعية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها. كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا "مهما" و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي. وصارت إفريقيا تشارك باستمرار في قسم المجموعة الصناعية الكبرى الثمانية* لطرح انشغالاتها ومطالبها. ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة.[1]

كما عرض الوزير الأول الجزائري **عبد المالك سلال**، خلال مشاركته في القمة العادية الـ20 للاتحاد الإفريقي باديس أبابا حيث وضع المشروعين (الطريق والألياف البصرية) تحت تتكفل الجزائر في إطار اللجنة رفيعة المستوى، للمبادرة الرئاسية للنيباد حول المنشآت، مشيرا إلى أنه ممول كليا من طرف الدولة الجزائرية.[2]

إذ حققت الجزائر نتائج إيجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويقها وذلك بفضل مصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الدبلوماسي مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تنخر هيكل القارة. وتمضى الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي في استحداث استراتيجيات وآليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء لاسيما أمام التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية والمالية التي يشهدها العالم، عضوا هاما في أجهزتها الأساسية ومن بينها الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.[3]

---

* : مجموعة الثمانية أو مجموعة الدول المصنعة الثمانية تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم، أعضائها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا، تمثل مجموعة اقتصاد هذه الدول الثمانية 65 % من اقتصاد العالم.

[1]: النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/aps/254815 14/07/2012.

[2]: الجزائر تقترح وضع مشروعين تتكفل بإنشائهما في إطار مبادرة النيباد، جريدة النهار، عن الموقع:
http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/144955

[3]: النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع:
http://www.dazairess.com/aps/254815 14/07/2012.

المبحث الثاني: دورالاتحاد الإفريقي والسياسة الخارجية الجزائرية وأهم ألياتها في تسوية إدارة النزاع في مالي.

قبل التطرق لدور الاتحاد الإفريقي في مالي ومختلف قراراته التي أصدرها وجب علينا الإشارة أولا للاتحاد ونشأته وركائزه من مبادئ* وهياكل وصولا إلى قراراته وجهوده التي أشاد بها فيما حدث ويحدث في دولة مالي على الأخص.

فجاء تأسيس الاتحاد الإفريقي بعد سلسلة من الجهود الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وخارجها لتعديل صيغة التكامل والاندماج والتعاون بين الدول الإفريقية، وانعكاسًا للظروف الدولية والإقليمية الجديدة التي تواجه القارة الإفريقية، إذ أن مع نهاية الألفية الثانية وبالضبط سنة 1999 بدأت رياح الإصلاح تهب من جديد على القارة السمراء، وكانت بوادر ذلك في قمة الجزائر في جويلية 1999، ثم في سبتمبر من نفس السنة حيث صدر إعلان سرت الشهير بإنشاء الاتحاد الإفريقي ليحل منظمة الوحدة الإفريقية[1] (25 ماي 1963 بأديس أبابا)، هذه الأخيرة عجزت في مواجهة والتصدي لمختلف الصراعات وحتى التهديدات التي تعاني منها القارة الإفريقية بشكل عام.[2]

المطلب الأول: جهود الاتحاد الإفريقي لحل النزاع في مالي

الفرع الأول: أجهزة الاتحاد الإفريقي

يتضمن الإتحاد الإفريقي مجموعة من الأجهزة والهياكل:

1. مجلس السلم والأمن الإفريقي:** القانون التأسيسي يسمح لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن ينشئ من الأجهزة ما يراه مناسبا لأداء مهامه ووظائفه، وهو ما تم فعله حيث جاء إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي بموجب البروتوكول المعتمد دور بأن "جنوب إفريقيا" في 9 جويلية 2002، إذ نصت المادة الثانية منه على إنشاء مجلس للسلم والأمن كجهاز دائم لصنع القرارات بشأن منع

---

* : أنظر الملحق رقم 01.

[1]: محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ط1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2008، ص132.

[2]: أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، السياسة الدولية، مجلد 42، العدد 169، جويلية 2007، ص68.

** : أنظر الملحق رقم 02.

النزعات وإدارتها وحتى تسويتها داخل الإتحاد،[1] حيث دخل مجلس السلم والأمن الإفريقي حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003 عملا بالمادة 22 من البروتوكول، وذلك بعد أن وقعت عليه 48 دولة إفريقية، وصادقت عليه 37 دولة منها 4 دول عربية (الجزائر، جزر القمر، ليبيا، السودان).[2] وفي 25 ماي 2004 دشن مجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث تم الإعلان عن الميلاد الرسمي للمجلس في قمة الإتحاد الإفريقي "**Union Africaine**" التي انعقدت في أديس أبابا،[3] وقد شارك في الاحتفال رؤساء ثماني دول إفريقية وعدد من كبار المسؤولين بالإضافة لممثلي المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العرفية.

2. المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب "CAFERT": يوجد مقره بالجزائر العاصمة، إذ يعن جهاز من الأجهزة التابعة للاتحاد الإفريقي،[4] وله 42 فرعا وطنيا و7 فروع جهوية، كما يضم 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب حيث تم تدشينه رسميا في 13 أكتوبر بحضور الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، وذلك أثناء انعقاد الاجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا وفي الجزائر،[5] كما يجري أبحاث معمقة لمساعدة الأفارقة على الفهم الجيد لأسباب وخصائص الإرهاب في إفريقيا،[6] بالإضافة إلى منظمة مصالح الدرك الإفريقية التي دخلت اتفاقياتها حيز التنفيذ في أفريل 2008.[7]

---

[1]: محمد هاملي، تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع، الاتحاد الإفريقي: واقع وآفاق، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية، الجزائر، العدد 11، جوان 2007، ص139.

[2]: محمود أبو العينين، مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع، الاتحاد الإفريقي: واقع وآفاق، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية، الجزائر، العدد 11، جوان 2007، ص122.

[3]: عبد القادر رزيق المخادمي، الصراعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، التعاون العربي الإفريقي ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص212.

[4]: الاتحاد الإفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز لتعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، إثيوبيا: أديس أبابا، الاجتماع 249 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، 22 نوفمبر 2010، ص5.

[5] : Union Africaine, Seconde Réunion Intergouvermentale de Haut Niveau sur la Prévention et la lutte Contre le Terrorisme en Afrique, (13-14/10/2004), Alger, Algérie, P.03.

[6]: أعمر عمورة، التهديدات اللاتمثالية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيو أمنية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص118.

[7]: الاتحاد الإفريقي، إفريقيا تسعى للتكفل بمشاكلها، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 570، جانفي 2011، ص55.

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الإفريقي من الانقلاب العسكري

تعرض الانقلابيون في مالي لانتقادات وإدانات دولية وإقليمية واسعة وخاصة من جانب المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية الإفريقية، حيث أدان الاتحاد بشدّة الانقلاب العسكري في مالي، خاصة أنه يتعارض مع مبادئ الاتحاد الإفريقي فالمادة (16/4) تنص على إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات،[1] وقد سبق للاتحاد أن طبق هذا الأمر في أزمات مشابهة، مثل "توجو وموريتانيا" وحاليًا في إفريقيا الوسطى.

فإن أهم قرارات الاتحاد الإفريقي تتمثل في تمرد 17 جانفي 2012، ولعل ذلك راجع لعدة اعتبارات.[2] كما أعلن يوم الثلاثاء الثالث من أفريل 2012 على لسان مفوض الأمن والسلم الإفريقي **السيد رمطان العمامرة: "أن التحاد الإفريقي قرّر أن يفوض حظر سفر على قائد الانقلاب العسكري مع تجميع أرصدته على الفور ويسرى ذلك أيضًا على الكيانات التي تشارك في عرقلة العودة للنظام الدستوري في مالي"**،[3] فجاءت عقوبات الاتحاد الإفريقي بعد يوم واحد من فرض الإيكواس حصارا واسع النطاق على البلاد التي ليس لديها منفذ بحري في أعقاب قمة طارئة في دكار.[4]

وفيما يخص موقف الاتحاد الإفريقي من "استقلال دولة أزواد" فقد أعرب عن رفضه التام للبيان الذي أدلت به "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بشأن استقلال أزواد، مستدلا بتناقضه مع مبادئ الاتحاد الإفريقي، التي تنص على قدسية الحدود التي ورثتها الدول الإفريقية منذ الاستقلال، مجدّدًا التأكيد على الالتزام الراسخ للاتحاد الإفريقي الحفاظ على الوحدة الوطنية وسلامة أراضي مالي.[5]

---

[1]: القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة 4، ص10.

[2]: إيدير أحمد، التعددية الاثنية المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 20012/2011، ص192-195.

[3]: شلغيم عبير، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل، الإفريقي 2012-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسي والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص47.

[4]: جمال عمر، مالي تحت الحصار مع تقدم المقاتلين الإسلاميين،تاريخ دخول الموقع: (2016/05/04)، على الساعة (14h:56)، عن الموقع: http://www.magharebia.com

[5]: الاتحاد الإفريقي، بيان مجلس السلم والأمن، إثيوبيا: أديس أبابا، 6 أفريل 2012، ص2.

كما أدان رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الدكتور "**جان بينج**" ما قامت به جماعة "أنصار الدين" من تدمير مجموعة الأضرحة لمسلمين صالحين ، والمسجلة في قائمة مواقع التراث العالمي الإنساني منذ عام 1988، من قبل المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).[1]

الفرع الثالث: دور الاتحاد الإفريقي في مالي

أكد مجلس السلم والأمن الإفريقي في بيان أصدره عقب اجتماع بأدسا بابا على أهمية مواصلة جهود الأطراف المعنية في مالي والشركاء الدوليين، بهدف التّعجيل بحل هذه الأزمة مشدّدًا على أهمية تطبيق الخطة الإستراتيجية لحل الأزمة، والتي أقرها المجلس في اجتماعه يوم 24 أكتوبر 2012. كما أدان المجلس الظروف التي استقال فيها رئيس وزراء مالي ، جراء ضغوط عسكرية ووضع رهن الإقامة الجبرية، وشدد على ضرورة إخضاع الجيش وقوات الأمن لسلطة الهيئات المدنية في البلاد، وأن تركز كل مؤسسات الدولة على مهمتها الرئيسية كما وردت في دستور البلاد.[2]

إلى جانب ذلك فقد وافق الاتحاد الإفريقي يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2012 على خطة نشر قوات "الأفيسما"[*] AFISMA، وقدمت الخطة العسكرية –المقترحة من الإيكواس– في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071.[3]

بالإضافة لذلك فقد رحبت رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي "تكوسازانا دلاميني زوما"[**] بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 حول نشر قوة بقيادة إفريقية لمدة عام على الأقل للمساعدة في محاربة الجماعات المسلحة التي تسيطر على شمال مالي.[4]

---

[1]: الاتحاد الإفريقي يدين تدمير أضرحة لمسلمين في شمال مالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/03)، على الساحة: (10h:49)، عن الموقع: http://www.ahramdigital.org.eg

[2]: الاتحاد الإفريقي يدعو إلى تكثيف الجهود لحل الأزمة في مالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/05)، على الساعة: (22h:00)، عن الموقع: http://elraaed.com

[*] : وهي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الإفريقي لدعم مالي.

[3]: الاتحاد الإفريقي يصادق على الخطة الخاصة بمالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/05)، على الساعة: (21h:53)، عن الموقع: http://www.maghrebia.com

[**] : أول امرأة تشغل منصب رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأول شخص ناطق بالإنجليزية يصل إلى رئاسة الهيئة الأولى في الاتحاد بعد فوزها على الدكتور "جان بينج" رئيس المفوضية السابق سنة 2012.

[4]: بديع ب، الاتحاد الإفريقي يرحب بقرار مجلس الأمن الدولي حول نشر قوة بقيادة إفريقية في شمال مالي، عن الموقع: ، على الساعة: (21h:31). http://www.aldjadidonline.com

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل أزمة مالي

ظلت الجزائر ولا تزال على مدى عقود ترعة بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، سعيا منها لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة الجارة الجنوبية نظرا أن ما يحدث في هذه الأخيرة ينعكس بدوره على الجزائر لما لها من روابط إثنية وجغرافية وحتى تاريخية، ونتيجة لانفجار الأزمة الراهنة في مالي فقد دعت الجانبين لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوباي مايغا" الذي حل بالجزائر العاصمة في فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية.2

بالإضافة لذلك قامت الجزائر إلى تقريب وجهات النظر بين فصلين من الطوارق في الشمال هما "حركة أنصار الدين" و"حركة تحرير الأزواد"، توّج ذلك باتفاق بين الطرفين وقّع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو سعيا منها لعزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[1]

تتواصل الوساطة الجزائرية في أزمة مالي من خلال اجتماع أعيان حركة الأزواد ومشايخ الزوايا بـ"أدرار"،[2] الذي حث في توصياته على تفعيل الاتفاقية السابقة الموقعة بالجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 2012 بين الحكومة المركزية والمتمردين، والتي تضمنت الحركة الوطنية لتحرير الأزواج وحركة أنصار الدين، حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب،[3] والمتضمنة وضع السلاح والدعوة إلى الحوار.[4]

---

[1]: عزيز. ل، بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائري مع الأزمة في مالي، عن الموقع: http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/01)، على الساعة: (14h:34).

[2]: مدينة أدرار: 1600 كيلومتر جنوب الجزائر العاصمة.

[3]: إسماعيل ديش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)، ستراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 1، السداسي الأول 2014، ص80.

[4]: شليغم عبير، مرجع سابق، ص 50

غير أن الوساطة أجهضت مرة أخرى، بسبب تسرع فرنسا للتدخل العسكري المبرمج مسبقا، تمثلت خطة الجزائر للتسوية في:[1] انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد، مخطط إعادة إعمار، التنسيق مع الماليين، بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في "حركة الجهاد الإسلامي" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

تجدر الإشارة أن وساطة الجزائر لم تقتصر على النزاع الحالي المتجدد فسحب وإنما للعديد من السنوات خلال:* 1968، 1990، 1994 وخاصة اتفاق 2006، وكانت نتيجة الوساطة الجزائرية التي تمت سواء في مالي أو الجزائر تأكد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي، تحديد نظام صحي ملائم للسكان، إقامة مجلس جهوي للتنمية، إنشاء صندوق للاستثمار، قروض لمشاريع تنموية، تطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وباماكو من أجل فك العزلة التي يعاني منها سكان شمال مالي.[2]

كما ظهر الدور الجزائري في حل الأزمة من خلال مبدأ تكريس سياسة عدم الإقصاء للأطراف الأساسية في الأزمة مع التفريق بين حركات سياسية وحركات إرهابية، فقد مر الدور الجزائري في الوساطة وحل الأزمة بالمراحل الآتية:

أولا: أحداث الجولة الأولى من الحوار

في 16 جويلية 2014 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الأمن في شمال جمهورية مالي يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد وموريتانيا والاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي.[3]

---

[1]: إسماعيل ديش، مرجع سابق، ص80.

* : أنظر الملحق رقم 03

للمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد سنة، مرجع سابق، ص124-126.

والمرجع: نبيل بويبية، مرجع سابق، ص139-142.

Kalifa Keita, « Conflict an Conflict Resolution un the Shel : The Tuareg Insurgency in Mali », Strategic Studies Institute, United Stats, May 1998, In : http://www.strategicstudiesinstitue.army.mil, (02/01/2016).

[2]: إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص80.

[3]: الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث: عن الموقع: http://www.aps.dz/ar/algerie/15989.

وفي 16 جولية 2014 : البلدان المجاور لمالي (موريتانيا والتشاد وبوركينا فاسو والنيجر) تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام فرصة إطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية وسياسية للأزمة في هذا البلد. ليتم في 24 جويلية 2014: توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة تطبيق من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال.[1]

ثانيا: الجولة الثانية

بدأت بالجزائر الجولة الثانية لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المترية وقادة ستة حركات ازوادية، حيث تجرى المفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا، ويقود الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "عبداللاوي أيوب" إضافة إلى قادة ست حركات ازدوادية هي حركات الاتتلاف الشعبي من أجل ازدواد وتنسيقية الحركات "والجبهات القومية" والحركات الوطنية لتحرير الأزواد" والمجلس الأعلى لتوعية الأزواد والحركة العربية للأزواد.[2]

وعلى طاولة المفاوضات في الجولة الثانية ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية الحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي، ومشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي.[3]

وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية **رمطان لعمامرة «عشية بدأ الجولة الثانية من المفاوضات أن المعاونات على الطريق الصحيح وجلسة المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت إطار مشجعا لتبادل أطراف الحديث حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من الحوار المالي، وأكد لعمامرة أن "التجارب داخل مالي وعلى الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلة الأولى من المفاوضات" كان إيجابيا بكل المقاييس».**

حيث نجحت الجزائر في الوساطة لتنفيذ صفقة تبادل للأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي، والحكومة المركزية في باماكو، أطلق بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين

---

[1]: الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث: عن الموقع: http://www.aps.dz/ar/algerie/15989.

[2]: نفسه.

[3]: سيدي عمر بن شخنته، المفاوضات المالية الأزدوادية في الجزائر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، عن الموقع: http://.adjazeera.net.

مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الحكومة الأزوادية، وفي يوليو الماضي ثم التوقيع على اتفاقية للتفاهم على اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية وثلاث حركات هي الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، تضمنت أرضية تفاهم أولية تهدف إلى إيجاد حل نهائي للأزمة المالية، وجدوا من خلالها تأكيدهم على "الاحترام التام" سلامة التربية والوحدة الوطنية المالية.[1]

هذا ووقعت الحكومة المالية وثلاث حركات أخرى هي الحركة الوطنية لتطوير الأزواد على "إعلان الجزائر" تضمن الالتزام بتعزيز حركية التهدئة الجارية ومباشرة حوار شامل بين الماليين.

ثالثا: الجولة الثالثة

احتضنت الجزائر شهر نوفمبر 2012 جولة جديدة من المفاوضات المالية بعد أن حضيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي أين تضمنت الوثيقة التي اعتمدت كقاعدة متينة للحوار جملة من التدابير التي من شأنها وضع حد للنزع في مالي، في إطار الوحدة الترابية وكذا إجراءات استعجاليه تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشمال مالي، ومسألة مكافحة الإرعاب والعدالة والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوديعة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال مرحلة المفاوضات التي جريت في شهر سبتمبر 2014 في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع عن الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية، هذا وكان وزير الخارجية رمضان لعمامرة قد أعلن لدى افتتاح مشاورات الجولة الثانية بأن الجهات التي ترعى الحوار قدمت مشروعا تمهيديا لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية الأنة في مالي، مشيل إلى أن هذه الوثيقة تمخضت عن سلسلة مفاوضات يمكن اعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل والنهائي.

أين أكدت وزاره الشؤون الخارجية في بيان لها أن الأطراف المعنية أشادت في تعليق لها الأولية بطريق الوساطة على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها كقاعدة متينة لإعداد اتفاق سلام الأمر الذي يشكل في حد ذاته شد ما معتبرا في مسار تحقيق الأمن والسلم في مالي، وأضاف المصدر أن الوساطة قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط مبتكر

[1]: سدي عمر بن شختة، المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر 2014، تاريخ الدخول 2016/05/10 على 02:35، عن الربط: http:// www.aljazereera.net

مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وقد اتضح أن الأطراف اتفقت على تعميق بحث الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهماتها طبقا للرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة وأشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية "أن الوثيقة شاملة وسيتم إثراؤها بفضل مساهمات الأطراف مضيفا إلى أنها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا وأوضح لعمامرة أن «الجزائر لن تدخر أدنى جهد عندما يتطلب الأمر التوصل إلى حلول سلمية، وقد ساهمت في كل مراحل هذه الأزمة المتجددة من أجل فتح آفاق جديدة للسلم والرفاهية والحرية والكرامة للشعب المالي "من جهته قال وزير الخارجية المالي في تصريحات سابقة أن مسودة الاتفاقية المطروحة للنقاش "لم تتحدد إطلاقا من مطلب الفيدرالية أو قسيم مالي وقال في تصريحات لوسائل الإعلام المالية إن الاتفاقية لا تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها باماكو منن بداية المفاوضات ويتعلق الأمر بالوحدة الترابية لدولة مالي وسيادتها الكاملة على كافة تراب مالي والطابع الجمهوري واللائكي للدولة موضحا أن الأطراف التي تؤدي دور الوساطة رفضت إدراج مطلب الحكم الذاتي أو تأسيس نظام فدرالي. [1]

كما رفض الوسطاء إدراج مطلب يتعلق تشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم إزواد، مشيرا إلى أن الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها قبل الاجتماع مجددا بالجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر.

رابعا: الجولة الأخيرة

وقعت في الجزائر أطراف الأزمة في مالي، على اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق

عن مسار الجزائر، في 25 فيفري 2015 على الساعة السابعة وثلاثون دقيقة مساءا.* ووقع الاتفاق ممثلو حكومة باماكو، وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة، شمالي مالي، بالإضافة إلى فرق الوساطة الدولية التي ثوبها الجزائر، وممثل الأمم المتحدة. وحضر التوقيع ممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق ست، وهي: "الحركة العربية للأزواد"، و"التنسيقية من أجل شعب الأزواد"، و"تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة" و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" و"المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد"، و"الحركة العربية للأزواد" التي انشقت عن الحركة الأم وقال وزر الخارجية الجزائري، **رمطان لعمامرة**، "**إن الوثيقة الموقعة بين**

[1]: عربي بومدين، أزمة شمال مالي، المقاربة الجزائرية، بتاريخ: 2016/05/11) على الساعة: 21:00 عن الموقع: http://www.alhiwar.org

أطراف النزع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة، بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق منذ جويلية 2014 في الجزائر العاصمة". وتتضمن اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا لأزمة التي تهز شمال مالي وفضلت ثلاث من الحركات الأزوادية، من أصل الحركات الست المتنازعة من حكومة باماكو، أن يوقع الاتفاق "بالأحرف الأولى"، بمعنى أن يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي.[1]

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي

الفرع الأول: الآليات السياسية

أولا: إقامة اللجان المشتركة

تهدف هذه اللجان إلى تطوير العلاقات السياسية بين البلدان في مسعى لزيادة التعاون والتنسيق بين البلدان الأطراف فيما يخص القضايا ذات الاهتمام المشترك وفي هذا الصدد نجد:

أ.**المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائر – مالي:** تأسست في فيفري 2008، تتلخص أهدافها في تعزيز قوات الحوار والتشاور بين المجلس الشعبي الوطني والمجلس الوطني المالي من خلال تبادل زيارات الوفود والخبرات في المجال التشريعي، وكذا السعي إلى التنسيق بين مواقف المؤسسين التشريعيتين في المحافل البرلمانية القارية والدولية، بخصوص كبريات القضايا المطروحة في الساحة الدولية، وفي مقدمتها تلك التي تهم المنطقة الجغرافية التي تشكل قاسما مشتركا بين البلدين.[2]

ب. **اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية–المالية:** تقرر إنشاء هذه اللجنة الثنائية الحدودية سنة 1988، قبل مراجعتها بولاية أدرار يوم 16 أفريل 1995، خلال اجتماع جمع وزيري داخلية الجزائر ومالي آنذاك، ليتم تعزيز هذا المسعى خلال الدورة الـ10 للجنة المختلطة الجزائرية المالية التي انعقدت بالجزائر العاصمة أيام 16 إلى 20 نوفمبر2007، تم في هذه اللجنة إلى تعزيز الحوار والتشاور القائمة بين البلدين، وتنشيط التعاون بينهما من أجل تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة القائمة بينهما، وتتدرج في إطار الاستجابة لإمكانيات البلدين من أجل تحقيق أهدافهما.[3]

---

[1]: عربي بومدين، أزمة شمال مالي، المقاربة الجزائرية، بتاريخ: 2016/05/11) على الساعة: 21:00 عن الموقع: http://www.alhiwar.org

[2]: ينو سفيان، مرجع سابق، ص72.

[3]: اجتماع اللجنة الثنائية الخاصة بالحدود اليوم، جريدة المساء، العدد 3260، 2007/11/20، ص2.

تم خلال اجتماع اللجنة في جويلية 2011، تنصيب أربع لجان فرعية متخصصة هي:[1]

- لجنة التعاون الاقتصادي.
- لجنة التعاون الإداري والاجتماعي والثقافي والرياضي.
- لجنة التعاون الفلاحي والصحي والبيئي، فضلا عن التنمية المستدامة.
- اللجنة الفرعية المكلفة بالمسائل المتعلقة بالأس والتنقل الحر للأشخاص والممتلكات.

ج. اللجنة العليا المختلطة الجزائرية المالية: تأسست بالجزائر العاصمة يومي 16 و20 نوفمبر 2007، وهدفها القيام بتقييم موسع للتعاون الثنائي ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيزها وتنويعها وتكييفها مع واقع وأولويات البلدين،[2] وقد توجت الدورة الأخيرة لها والمنعقدة في سبتمبر 2011 بالإمضاء على ثمانية اتفاقات شراكة هي:[3]

- اتفاق تعاون بين عرفني التجارة الجزائرية والمالية.
- مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- بروتوكول اتفاق في مجال التكوين والتعليم التقني والمهني.
- مذكرة تفاهم حول التعاون في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- برامج تنفيذي في مجالات الرياضة والشباب (2012 – 2014).
- برامج للتبادل الثقافي (2012 – 2014).
- اتفاق يتعلق بعمليات البحث و إنقاذ الطائرات.
- اتفاقية تعاون بين المركز الوطني للمخطوطات بأدرار ومعهد الدراسات الإسلامية بتومبوكتو.

إن التوقع على هذا الكم الكثير من الاتفاقيات يرحم حقيقة واقعية، وهي أن السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه مالي تشهد في السنوات الأخيرة حرية جديدة تجسدت بزيادة التعاون الثنائي الذي يتم عن تطور ايجابي للعلاقات القائمة بين البلدين، التي تشكل محور استراتيجي في مكافحة التحديات أمنية في المنطقة، وقد تميزت العلاقات بين الجزائر ومالي دوما بالتضامن والأخوة وحسن الجوار، وهذا ما أكده وزير الداخلية الجزائري السيد "**دحو ولد قابلية**" بتأكيده على جودة العلاقات الثنائية بين الجزائر وباماكو، وأن مالي بلد شقيق يشكل أكبر سند للجزائر في المنطقة الساحلية الصحراوية. لما

[1]: ح.س، الجزائر وباماكو مرتاحتان للتعاون في مجال الأمن والوقاية من الإجرام، جريدة الخبر، 2011/07/15.
[2]: وثيقة تنصيب اللجنة العليا المختلطة المالية، الجزائر، 16 و20 نوفمبر 2007.
[3]: المرجع نفسه، ص73.

يترجم هذا التعاون سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الجزائر اتجاه مالي وإرادتها الكبيرة لتعزيز السلام والاستقرار على طول الحدود، وأبلغ دليل على هذه الإرادة يكمن في كون هذه اللجان الثنائية الحدودية يترأسها وزراء الداخلية لكل ض الجزائر، مالي.[1]

ثانيا: التعاون الثقافي والعلمي

جدول رقم 08: يوضح إتفاقيات الجزائر ومالي في المجالين الثقافي والعلمي.

طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
بروتوكول اتفاق حول إنشاء لجنة ثنائية حدودية	أدرار	1995/02/16
بروتوكول اتفاق حول إنشاء لجنة ثنائية حدودية	باماكو	1996/07/11

المصدر: بنيو سفيان، المرجع السابق، ص77.

ثالثا: تكوين الإطارات والأساتذة:

عقدت الجزائر عدة اتفاقيات مهمة مع مالي فيما يخص تكوين الإطارات كما خصصت الجزائر منح معتبرة للطلبة الجامعيين الماليين لأعمال دراستهم والاستفادة من الخبرات الجزائرية.

فقد تم عقد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائري – المالي في مجال التكوين المهني، وتم التوقيع بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2011، على أحكام بروتوكول اتفاق التعاون في مجال التكوين المهني خاص بتكوين المكونين، بتجهير وتأطير مركز للتكوين المهني في شمال مالي.[2]

وقد تبوأت هذه الإطارات فيما بعد مناصب عليا في بلدانها، وهو ما مكن الجزائر من استغلال العلاقة الموجودة مع تلك الإطارات في تنفيذ سياستها، وتحقيق مصالح كثيرة للجزائر بأقل التكاليف

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص74.

[2]: تصريح الوزير الجزائري للتكوين المهني السيد خالدي بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المختلطة القطاعية للتعاون الجزائري المالي في مجال التكوين، موقع وزارة التكوين المهني.

جدول رقم 09: يبين عدد المنح المقدمة للطلبة الماليين في الجامعة الجزائرية

الفترة / الدولة	1999-1995	2004-1999	2009-2004	2012-2009
مالي	185	430	670	500

المصدر: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص78.

يعكس هذا الجدول مدى التطور الإيجابي الذي تشهده السياسة الجزائرية اتجاه دولة مالي على المستوى الثقافي، إذ ارتفع عدد الطلبة الماليين الذين يدرسون بالجزائر من 185 إلى 500، كما يبين أن السياسة الجزائرية على المستوى الثقافي اتجاه مالي حيوية، إذ يبلغ عدد الطلبة الماليين الذين يدرسون حاليا بالجزائر (2012) حوالي 1031 طالب.

يعتبر مشاركة قطاعات المالية والتجارة والطاقة والمناجم والصناعة وترقية الاستثمار والزراعة والثقافة والتكوين وعدة قطاعات أخرى، مؤشرا على ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دولة مالي، كما يبرز هذا من خلال حيوية آليات التعاون والإرادة المشتركة للبلدين، من أجل استكشاف كل مجالات التعاون. كما سجل أهمية مستوى التعاون الحالي بين الجزائر ومالي خاصة في مجالات التكوين العالي والمهني الذي يساهم في تقوية الإمكانيات باعتبارها المقومات الأساسية لكل تنمية. [1]

كما وقفت الجزائر إلى جانب الدولة المالية في قضية تدمير الأضرحة بشمال مالي، حيث أدانت الجزائر تدمير الأضرحة بشمال مالي، الذي يستهدف تراثا ثقافيا وإسلاميا يعتبر جزءا من الذاكرة الجماعة للماليين، وتراثا مشتركا تتقاسمه الجزائر ومالي اللذان تجمع شعبيتها علاقات عتيقة تقوم على مبادلات ثقافية وعقائدية مثمرة وثرية، وترى الجزائر أن هذه الأضرحة تشكل تكريما وعرفانا من طرف السكان المحليين لأولياء صالحين وعلماء ساهموا في ازدهار ونشر الإسلام بالمنطقة، وبث قيم التسامح والروحانية، وعلى هذا الأساس دعت الجزائر بإلحاح كل الفاعلين في مالي إلى الحفاظ على هذه الثروة وهذا التراث، الذي يندرج في قائمة التراث العالمي للبشرية لفائدة الأجيال الصاعدة واستمرار ترسيخ الرموز التي ميزت تاريخ مالي والمنطقة. [2]

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص79.

[2]: المرجع نفسه، ص79.

الفرع الثاني: الآليات الدبلوماسية

خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991، بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق مالي محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/كانون الأول، 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس/آذار 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 يناير/كانون الثاني 1994، وتوجع اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس/آذار 1996)، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.[1]

كما لعبت الجزائر عدة مرات دور الوسيط بين الحكومة المالية وحركات تمرد الطوارق في شمال مالي، باحتضانها محادثات بين الطرفين التي توجت بالتوقيع في 2006، على اتفاق الجزائر حيث تم التوصل إلى اتفاقية 2006/07/04 تحت إشراف الرئيس الجزائري "**عبد العزيزم بوتفليقة**" وتعتبر الاتفاقية كمرجعية أساسية لمسارات التسوية ومخرج سلمي للأزمة من بين ما نص عليه:[2]

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدان الطوارق.
- التمسك بالجمهورية الثالثة لدولة مالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدتين الترابية والوطنية.
- تفيد مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين وتوفير مناصب الشغل للبطالين الطوارق.
- إنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، بتقديم مساعدات للصندوق بحوالي 176 مليون يورو.
- ترقية التنوع الثقافي لدولة مالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ومشاركة في التسيير الوطني.
- وضع نظام جبائي تفضيلي لشمال مالي محدد بـ 10 سنوات بهدف جلب المستثمرين.

[1]: بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 يونيو 2012.

[2]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص80.

وعموما فإن كل الاتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا أو لعبت دورا في التوقيع عليها ترمي إلى تحقيق نتائج يمكن أن تسهم في حل سلمي لقضية الطوارق، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق وتعزيز الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي من خلال:

- تحسين الظروف المعيشية للطوارق ورسم مسار لتعزيز توطينهم، بهدف إدخال العنصر الترقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمعات الساحلية (الساحل الإفريقي).
- المساهمة في تنمية مناطق الشمال التي يتواجد بها الطوارق، وهنا يبرز "المعرض التجاري اسيهار* الذي يعتبر تظاهرة تجارية مهمة على مستوى ولاية تمنراست، وحدث إقليمي كبير يجمع المتعاملين الاقتصاديين ونظرائهم من الدول الساحل وينعقد مرة في السنة ولمدة 21 يوم.[1]
- إعادة توطين الطوارق ومحاربة الهجرة الغير شرعية وإطلاق سراح الأسرى من الطرفين.
- إدماج المقاتلين الطوارق في المؤسسات الرسمية وذلك لتعزيز التكامل والاندماج الوطني.
- عدم استعمال القوة لحل مشكلة الطوارق.
- وقف إطلاق النار وجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات.

إن الجزائر لا تزال تبدل مجهودات كبيرة في تنمية شمال مالي بمشاريع، تحت رعاية الجزائر إذ أن هناك لجان دورية تجتمع في مالي بحضور الوزير المكلف السيد "عبد القادر مساهل" وأحيانا بحضور ولاة تمنراست، وإليزي، وأدرار للمتابعة وبمشاركة عدة وزارات جزائرية.

مما تقدم يتضح بجلاء أن السياسة الخارجية الجزائرية لا تنحصر في الأطر الأمنية والعسكرية الخاصة، ولكن بوضع سياسة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعوامل المسببة للنزاعات.

[1] : Hadj Chaib Adda, les aspecrs sécuritaire de la politique sous régionale de l'Algérie, mémoire de fin d'étude de post de graduation spécialisée en administration internationale. E.N.A.1994/1995, P.40.

جدول رقم 10: يوضع البعثات الدبلوماسية للجزائر في مالي 1993-2012

رئيس البعثة		
*أحمد أويحي	*عبد الكريم غريب	* محمد عنتر داود
*محمد شبونة	*عبد الكريم غريب	* نور الدين عبادي

المصدر: بنيو سفيان، مرجع السابق، ص83.

الفرع الثالث: الآليات الاقتصادية

أولا: التبادل والتعاون التجاري والاقتصادي

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، ولهذا عملت الجزائر على تطوير ذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات تجارية واقتصادية مع دولتي مالي والنيجر وفق الجدول التالي:[1]

جدول11: يوضح الاتفاقيات الموقعة بين جزائري ومالي في المجالين الاقتصادي والتجاري

طبيعة الاتفاقية	المكان	تاريخ التوقيع
اتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة	باماكو	1996/07/11
اتفاق حول التجارة وتوحيد التسعيرة	باماكو	1996/07/11
اتفاق يتضمن التنقل البري وعبور الأشخاص والبضائع	باماكو	1996/07/11
اتفاقية حول عدم اودواجية الضريبة	الجزائر	1999/02/01
عقد امتياز بين سونطراك ووزارة الطاقة والمناجم والماء المالية حول حوض 20 وحوض تاودني	باماكو	2006/02/09
اتفاق حول مشاركة سونطراك بنسبة 25 % في حوض 1.2.3.4 و9 مع شركة إيني وشركة بركة للبترول	باماكو	2006/07/16
اتفاق في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات الجزائر	الجزائر	2011/09/11
اتفاق في المجال السياحي في الجزائر	الجزائر	2011/09/11

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص84.

اتفاق في المجال الحرفي والصناعات التقليدية الجزائر	الجزائر	2011/09/11

المصدر: بنيو سفيان، المرجع السابق، ص84.

ثانيا: التبادل التجاري

يعتبر التبادل التجاري مع دولتي مالي ضعيف بالمقارنة مع الدول الأوربية، لكنه شهد تطورا مع بداية السبعينات حيث سجل ارتفاع محسوس في إجمالي الصادرات والواردات.[1]

ثالثا: مشروع الطريق السيار العابر للصحراء

يربط هذا الطريق بين خمسة بلدان هي: الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، تشاد، تونس، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، فكسر العزلة المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة، تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الإفريقي، وهو ما من شأنه لإسهام في تحقيق الأمن في هذين الدولتين.[2]

رابعا: تقديم مساعدات متعددة

قد قدمت خلال سنة 2010، حوالي عشرة ملايين دولار كمواد غذائية لكل من تشاد والنيجر ومالي، كما لم تغفل الجزائر عن قضية اجتماعية وهي مشكلة اللاجئين، فالجزائر بدلت ولا تزال جهودا معتبرة بالتعاون مع الهيئات الدولية في سبيل التكفل بهم ومن ذلك التوقيع على «برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر»، واستجابة لنداء توارق مالي والنيجر لنجدتهم قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء الجزائرية، حيث وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة، وهذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المنظمة.[3]

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص87.

[2] : Mohamed Ayadi, « La route transsaharienne, un projet au développement des régions transfrontalières », colloque national sur : la région sahélo-saharienne : réalités et perspectives, Algérie, 15/10/2012, P.1-10.

[3]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص89.

وهذا من خلال دعم الجزائر للتنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الجزائري الأسبق "اليمين زروال" حيث تم تخصيص أكثر من 35 مليار دينار لتمويل المشاريع الكبرى في مجالات الهياكل القاعدية، كالمطارات والطرق ومشاريع السياحة والري وفي سبيل تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى صندوق إعمار شمال مالي الذي قامت الجزائر بإيداع مساهمتها فيه دون بقية الدول.[1]

وفي إطار بعث التعاون الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في شمال مالي الذي يعد فضاء تستعمله التنظيمات الإرابية كملاذ، قامت الجزائر الذي دعت دوما إلى مرافقة مكافحة الإرهاب بنشاطات تنموية لفائدة سكان المحليين بمنح هبة بقية 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية، وتوجه هذه الهبة لتمويل مشاريع تنموية اختارها البلدان لفائدة ثلاث مناطق من شمال مالي غاو وكبدال وتومبوكتوا، وتتعلق المشاريع التنموية المختارة لاسيما بمجالات الري والصحة والتكوين المهني علما بأن هذه المساعدة تأتي تجسدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائري–المالية التي عقدت في جوان 2009، بباماكو.[2]

وأوضح رئيس جمهورية مالي أن التعاون الجزائري–المالي ملموس ويشمل جميع المجالات، منوها بهذه المناسبة بمساهمة الجزائر ومساندتها لسكان شمال مالي، كما قامت دولة مالي بإعطاء موافقتها لكي تشرف شركة جزائرية على إنجاز أو بئر في مجال التنقيب عن البترول في مالي، كما تم التوقيع على بروتوكول اتفاق جزائري–مالي سيسمح بتزويد مناطق كبدال وفاو بالبنزين والمناطق الصحراوية بالغاز.[3]

خامسا: تقنين النشاط التجاري التقليدي للطوارق (تجارة المقايضة)

قامت الجزائر بتنظيم النشاط التقليدي للتوارق والمتمثل في تجارة المقايضة، وذلك من خلال إقامة معرض تجاري سنوي "الاسيهار" بولاية تمنراست كفضاء يلتقي فيه التوارق من كل الدول.[4]

---

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص89.

[2]: نتائج أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية–المالية، باماكو، جوان 2009.

[3]: المرجع نفسه، ص90.

[4]: نبيل بوبيبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، القاهرة، 2009، ص104-105.

وتعتبر المقايضة نظاما تجاريا بدائيا يرتكز على مبدأ تبادل البضائع والسلع بين الجماعات والأفراد دون تدخل النقود كوسيلة للتعامل، حيث يتم الاستبدال العيني للبضائع أن بيع سلعة بسلعة، وقد أصبح هذا النوع من التجارة نادر في العالم.[1]

الفرع الرابع: الآليات الاجتماعية

تبرز من خلال توظيف مجموعة من الآليات وهي:

أولا: الطريقة التيجانية

رغم ادعاء المغرب بأنه مهد التيجانية إلا أن جل مشايخ التيجانية يرون أن الجزائر مهد لهده الطريقة الصوفية حيث أن أول نشأة لها كانت على يد الشيخ أبي العباس احمد بن محمد بن مختار التيجاني (1150-1230هـ/1737-1815م) المولود بعين ماضي بولاية الأغواط الجزائرية ويعتبرون زيارة أماكن التيجانية في كل من عين ماضي وقمار مقدسة هذا ونجد التيحانية لها امتداد إفريقي هام وخاصة في دول الساحل حيث نجد، أن رؤساء النيجر، ومالي، والسنغال، وبوركينا فاسو، وغيرها من الدول الإفريقية، ينتمون إلى الطريقة التيجانية.[2]

ولقد زاد اهتمام الجزائر بالطرق الصوفية لاسيما التيجانية منها بعد الحملة الدولية على الإرهاب ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم الذي أعطاها دفعا قويا ويتحلى ذلك من خلال تعيين وزير الشؤون الدينية منتسب للطريقة التيجانية بالإضافة إلى عقد الملتقى الأول والثاني للطريقة التيجانية في الجزائر حيث تم عقد الملتقى الأول للطريقة التيجانية، من 23 إلى 25 نوفمبر 2006، بإشراف الدكتور محمد بن بريكة، حيث صرت توصية رئاسية ووثيقة عن المؤتمر بأن يعقد هذا الملتقى وبشكل منتظم كل سنتين. أما الملتقى الثاني فقد عقد في نوفمبر 2008 تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية وبإشراف الدكتور محمد العيد التجاني شيخ الطريقة التيجانية في زاوية تماسين، حيث للمرة الأولى في تاريخ الطريقة التيجانية، تم افتتاح أول زاوية تيجانية تأت في قمار سنة 1789 ميلادية، ودنك بعد انتهاء الترميمات فيها.[3]

---

[1]: نبيل بويبية، مرجع سابق، ص105.

[2]: نفسه، ص112.

[3]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص96.

وقد استغلت الجزائر انتماء قيادات والزعامات الروحية للتيجانية في تنفيذ سياستها اتجاه دولتي مالي والنيجر خاصة وأن أغلب قيادات هذين البلدين ينتمون إلى التيجانية وفي هذا نجد استنجاد الجزائر بالتيجانية لمحاربة الإرهاب حيث حاربت الإرهاب في المنطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا. وقد كثف أحمد التيجاني نجل الخليفة العام للطريقة التيجانية العام عن أن الزاوية التيجانية على اتصال دائم مع مشايخ دول الساحل والصحراء من أجل

قطع دابر الإرهاب ومكافحة المذاهب الدخيلة على وطننا، والني تغرر بأبناء دول المنطقة.[1]

ثانيا: الطريقة الكونتية القادرية

تعود لمؤسسها محمد المختار الكونتي الكبير، الجزائري المولد والمدفون بمالي. وهي سائدة بالجنوب الغربي للجزائر، والمنتشرة بقوة بمالي والنيجر وبوركينا فاسو وشمال السنغال حيث يمكنها أن تلعب دورا مهما في حفظ الاستقرار داخل هذه البلدان، وخصوصا عند الحدود الوطنية النى تحمى بالحضور العسكري والتكافل الاجتماعي، وأيضا بـ"الحضور الروحي" وتعد الطريقة ا لكونتية السائدة بالتحديد في مثلث صحراء توات، عين صالح، تمنراست، أدرار، والقنادسة ببشار، أكبر فخ للطريقة القادرية بالجزائر، وهي تمثل عامل وحدة كبيرا لدى مكان هذه المناطق، ورابطا ثقافيا مهما يجمعهم بشعوب المنطقة. كما ألحا لعبت عبر التاريخ دورا كبيرا في نسح العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الجزائر وجيرانها في الجنوب وعادة ما تلجأ الجزائر إلى تفعيل ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية والاجتماعية من خلال تكليف بعض أعيان القبائل النى تنتمي لهده الطرق الصوفية في تمرير رسائل سياسية أو الضغط عن طريقهم لما لهم من دور روحي كبير على سكان دولتي مالي والنيجر.[2]

ثالثا: إنشاء إذاعة القران الكريم

اعتمدت الجزائر آلية جديدة ممثلة في إذاعة القران الكريم التي تبث ويمكن التقاط برامجها في دول الساحل وذلك لمخاطبة الشعوب في منطقة الساحل وخاصة شعوب النيجر ومالي من خلال العمل على التوعية والتحسيس خاصة لدى الشباب المغرر بهم في العمليات الإرهابية خاصة مع

---

[1]: الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا، 2006/11/29، من الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/articles/29482.htm، ص1-6، (2001/01/04).

[2]: ق.د، الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية، جريدة الشروق، العدد... الجزائر، 2012/04/19، ص3.

إعلان الجماعات الإرهابية الجزائرية الانطواء تحت لواء القاعدة والتحول إلى ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تنشط بصفة أساسية في الحدود الجنوبية للجزائر.

رابعا: توظيف دور المسجد

حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل هته الأخيرة التي تعيش وضما مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب الدارك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفه وعائلته ومجتمعه وبلده.[1]

الفرع الخامس: الآليات العسكرية

أولا: الاتفاقيات العسكرية مع دولة المالي

وقعت الجزائر مع دولة مالي عدة اتفاقيات ثنائية في المجال العسكري وهو ما يبرز أن الدعم الذي ت3قدمه الجزائر لها ليس حديث العهد وتتضمن هذه الاتفاقيات عدة نقاط مهمة منها تدريب قوات الجيش المالي، تطوير قدراته القتالية والدفاعية، تقديم الدعم اللوجيستكي، والجدول التالي توضح هذا التعاون:

جدول رقم 12: يوضح الاتفاقيات العسكرية التي أرمتها الجزائر مع دولة مالي

الدولة	طبيعة الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
مالي	اتفاقية حول التعاون العسكري	باماكو	2001/12/16
	مذكرة تفاهم حول الطيران المدني	مالي	2007/10/17
	اتفاق حول عملية الإنقاذ الجوي	الجزائر	2011/09/11

المصدر: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص 99.

[1]: أحمد عظيمي، إستراتيجية مواجهة الإرهاب، جريدة الخبر، العدد 5941، 2010/03/20، ص4.

جدول رقم 13: يوضح المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لدولة مالي

الفترة / الدولة	2010 – 1990
مالي	الخيم، اللباس العسكري، السيارات العسكرية، الوقود، قطع الغيار

المصدر: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص 99.

جدول رقم 14: يوضح التعاون العسكري في مجال التكوين

	طبيعة التكوين		عدد المتربصين				
			1990	1995	2000	2005	2010
مالي	دورة الأركان		2	3	2	4	5
	دورة الإتقان		/	3	3	6	8
	دورة التكوين الأساسي	الضباط	4	4	6	6	8
		صف الضباط	4	5	6	6	8

المصدر: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص 100.

من خلال هذه الجداول يتبين بأن التعاون الجزائري في الميدان العسكري مكثف ومستمر ودائم،[1] وقد استعملت الجزائر هذا البعد العسكري للضغط والتأثير على دولة مالي التي كثيرا ما خضعت لتوجهات الدولة الغربية، وعلى رأسهم فرنسا الاتحلالية، وذلك بقطع التعاون العسكري مع مالي وتعليقه، وهو ما حدث مع نظام "توماني توري" الرئيس المالي السابق بعد تدهور علاقته مع الجزائر، على خليفة خضوعه لضغوط فرنسا المتعلقة بتحرير الرهائن، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على دولة مالي ما دفعها إلى محاولة التفكير على خطأها وترميم علاقتها مع الجزائر، حيث أبانت باماكو أولى نواياها في هذا من خلال تصريح بمقر "سوناكوم" بالرويبة، للرئيس المالي أن بلاده ترغب في إرساء المزيد من التعاون مع الجزائر، مؤكدا أن باماكو تعتزم شراء مركبات عسكرية، إضافة بعد أن اقتنعت ما قيمته ملياري أورو في المركبات العسكرية، من الشركة الوطنية للسيارات الصناعية

[1]: رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية، عن الموقع: www.sarabia.com/preciuew-news.php?id=242208cat=1 (27/04/2012).

"سوناكوم"، بينما أشارت رغبة مالي في اختيار الجزائر كممون بالعتاد العسكري وهو موقف يندرج في محاولة كسب تفهم الجزائر على الخطأ الذي ارتبكب عام 2010.

ثانيا: لجنة الأركان العلماتية المشتركة بتمنراست:

أما في ظل تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، فقد عقدت عدة اجتماعات تحضيرية وتشاورية جمعت وزراء خارجية حول المبدان (الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر)، فيما بين 2008 – 2010، وخلال الاجتماع الذي انعقد في تمنراست يومي 12 و13 أوت 2009 تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة* المتخضة عن "خطة تمنراست" وتضم الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر ومقرها بتمنراست تلاه الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة العملياتية المشتركة في 26 سبتمبر 2010 وانعقد هذا الاجتماع المندرج في إطار تقييم الوضع الأمني بمنطقة الساحل الصحراوي، طبقا للإجراءات التي تم اتخاذها من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة.

وقد دخلت هذه اللجنة الحيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 أفريل 2010،[1] أما في سنة 2011 فأصبحت تسمى بـ"دول الميدان"، إلا أن المجموعة عرفت توسعا في نطاقها ليشمل بالإضافة إلى الدول الأربع كل من ليبيا وتشاد وبوركينا فاسو.[2]

ويرى العديد من المحللين أن قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية وبالخصوص الجزائر عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها النوابا الفرنسية والأمريكية، وبالتالي فإن هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي.[3]

أما الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو القيام بعمليات مشتركة للتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي وحتى العسكري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح، وكذا تسيير دوريات عسكرية في

---

* : لجنة الأركان العلماتية المشتركة، Comited d'état major operationnel conjoint (CEMOC).

[1]: حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي، نظرة جزائرية، من الرابط:

http://algérian-vision.com/22/03/2016 à 23:25.

[2]: الحافظ النويني، إشكالية التدبير الأمني في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية من الرباط: http://www.bcnaibinet/ 28/04/2016 à 17:28.

[3]: شليغم عبير، مرجع سابق، ص54-55.

مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية، إضافة لذلك فهي تتكون من أربع خلايا: الخبية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الاستعلامات.[1]

وفي الأخير اجتماع دوري لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي العاشر والحادي عشر من شهر جويلية 2012 بنواكشوط، اتخذ القادة المجتمعون لتحديد طريقة التعامل مع الوضع في شمال مالي مختلف الإجراءات الضرورية لدعم القدرات العملياتية في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من امتداد الجريمة للمنظمة في الفضاء المشترك للدول الأعضاء.[2]

ومن النتائج التي خلص لها اجتماع نواكشوط أيضا موافقة هيئات الأركان في جيوس دول الميدان على السماح بما يسمى "المطاردة الساخنة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود.[3] غير أن ذلك يختلف عن المقارنة الجزائرية لموضوع محاربة الإرهاب، التي تقوم على مبدأ أن يتكلف كل بلد بشؤونه الأمنية.

[1]: بشير عيرو، لجنة الأركان العملياتية المشتركة، ثمرة لرؤية مشتركة، الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011، ص20.

[2]: سعيد لكحل، نواكشط: اجتماع رؤساء أركان جيوش منطقة الساحل، السكينة للحوار، عن الرابط: http://www.assakina.com/pdf/pdf.php?id=16590 2016/05/10 à 22:56.

[3]: محمد بن أحمد، الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود، الخبر، العدد 6800، 6 أوت 2012، ص3.

المبحث الثالث: سيناريوهات الدور الجزائري تجاه إفريقيا.

تعاني إفريقيا من استفحال مجموعة من التهديدات الأمنية خاصة الصراعات الداخلية العرفية، وانتشار الإرهاب، إضافة إلى الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، التي تزايدت حدتها نتيجة الغوص والانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة في ظل طبيعة دولها الهشة، وهو ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي تشكل حزاما مهددًا لأمن واستقرار الدول المجاورة كالجزائر التي تربطها حدود مع هذه الدول.

وبفضل هذه التهديدات أبدت القوى الكبرى المختلفة في العالم تبدي اهتمامها بالقارة الإفريقية، إذ أنه منذ النصف الأخير من القرن الماضي، أصبحت القارة تحتل موقعا مهما في استراتيجيات التي رسمتها القوى الكبرى بغية التحكم في عالم المستقبل، نتيجة ما تملكه القارة السمراء من خيرات طبيعية ومواد أولية، ولاسيما النفط الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك للاقتصاد العالمي والقارة الإفريقية، أصبح يشكل أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي تشير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم في ظل ما تعاينه القارة من تهديدات أمنية وأزمات متعددة.

المطلب الأول: تنامي الدور الجزائري في مكافحة بعض التهديدات الأمنية.

إن المتتبع للعمل السياسي والدبلوماسي الجزائري من خلال الأحداث والتفاعلات الدولية التي كانت طرفا فيها بشكل أو بآخر يجد أن الجزائر سعيا منها للحفاظ على أمنها عملت وفق إستراتيجية رسمتها وبنتها من خلال سياستها الأمنية تتفق ودوافع ومعطيات وأهداف سياستها الخارجية، ضد بعض التهديدات الأمنية التي تشكل خطرًا على أمنها.

الفرع الأول: العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

أولاً: الإرهاب.

نورد بعض التعاريف لمفهوم الإرهاب على النحو التالي: [1]اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937: حيث تنص على أن «الأعمال الإرهابية هي الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف، أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور».

[1]: أمال البازيجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام المالي الراهن، (ط1)، دمشق: دار الفكر، 2001، ص63.

ويعرف الاتحاد الإفريقي للإرهاب بأنه اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي.[1]

أما التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية فتعتبره «تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن شق أفراد ومجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب.[2]

من جهة أخرى فقد حاول العديد من الباحثين والمختصين إيجاد تعريف للإرهاب:

فمثلا نجد بروس هوفمان اعتبر أن الإرهاب هو تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغير السياسي حيث أنه يكيف الإرهاب من خلال الخصائص التالية: التعيير السياسي استعمال العنف والتهديد به ك_ وسيلة للضغط على النظام السياسي المستهدف.

بيد أن التعريف الذي سنتبناه في بحثنا فهو: «الإرهاب يعنى استخدام العنف أو التهديد باستخدامه مع سبق الإصرار من قبل فرد أو مجموعة لبعث الرعب أو التسبب في الدمار أو الموت، وخصوصا ضد أهداف غير مسلحة أو ممتلكات أو بنى تحتية داخل دولة ما بهدف إجبار من هم في السلطة على الاستجابة لمطالبهم، وربما كانت تلك المطالب أو التوقعات تستهدف تغيير وضع قائم يفرضه نظام سياسي أو اقتصادي أو أيديولوجي أو ديني أو اجتماعي داخل الدولة المتضرر، أو ربما كانت تصبو لإحداث تغيير في إجراءات أو سياسات تنتهجها الدولة المستهدفة.[3]

فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية بدولة مالي فقد قدّرها المراقبون ما بين 9 فيفري 22 ماي 2013 باثني عشر هجوما انتحاريا في مدن "تبكتو وغاو وكيدال وميناكا وغوسي" وهي مناطق كانت تحت سيطر الإسلاميين قبل التدخل الفرنسي،[4] نستعرض البعض منها:

---

[1] : Pierre Both, « united states courter-terrorism in Africa: An Overview", South Africa, the African centre for the constructive resolution of disputes (ACCORD), 2004, P.12.

[2] : quan Li and Drew Schaub, « Economic Globalization and Transnational Terrorism, A Pooled Time-Series Analysis », Journal of Conflict Resolution, 2004, P.23, in : http://peopole.tam.edu/quanli/research_papers/reprint-files/JCR_2004_terrorism.pdf

[3]: فريدو مسي أونها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود الجزءالاول، في الموقع:

http://peopole.tam.edu/quanli/research_papers/reprintfiles/JCR_2004_terrorism.pdf

[4]: شليغم عبير، مرجع سابق، ص126.

ففي 8 فيفري 2013 تعهدت مالي الهجوم الانتحاري الأول في البلاد عندما فجر مهاجم نفسه في مدينة غاو التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في مالي، وفي ذلك الهجوم أقدم شاب من الطوارق مرتدي زي ضابط من هيئة شبه عسكرية ويركب دراجة نارية على تفجير حزامه.

ثانيا: الجريمة المنظمة.

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: أنها يقصد تغيير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[1]

كما تعرف المنظمة الدولية للشرطة "الأنتربول" على أنها: «أي جماعة من الأشخاص

تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمر وتهدف أساسا لتحقيق الربح.[2]

بينما مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي فتعرفها بأنها: «جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على إركاب جرائم جسيمة لمده طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي

أما تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: انطلاقا من كون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلا فدراليا كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة في:

- **أوجه التداخل:**

تعمل الجريمة المنظمة بكافة أشكالها من تجارة المخدرات والأسلحة... الخ على تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وفي مقابل ذلك توفر هذه الأخيرة الحماية لأفراد الجريمة المنظمة، فلم يسبق وأن اعترضت جماعة إرهابية طرق عصابات التهريب ،كما أنه لم يسبق البليغ عن وجود جماعة إرهابية في الساحل الأفريقي بشكل عام مند عقد من الزمن كما لم يحدث وإن وقعت اشتباكات

[1]: فريدو مسي أونها، مرجع سابق.

[2]: يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟ الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007، من الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid، تاريخ دخول الموقع: 2016/05/14.

بين الإرهابيين وأفراد الجريمة المنظمة ،هذا إضافة لتوفير مسالك المرور لشبكات التهريب الكوكايين التي تقل في سيارات رباعية الدفع "سيارات ستايشن" تحت حراسة الجماعات الإرهابية.[1]

على غرار كل ما تقدم تبرز المنفعة المتبادلة بين كل من الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والتنسيق الذي وصل إليه المتغيرين السابقين على مستوى الساحل الإفريقي بشكل عام ذلك سيكون تحديا بارزا لدوله يصعب القضاء على مختلف آثاره ومظاهره.

الشكل رقم 04: يوضح التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب

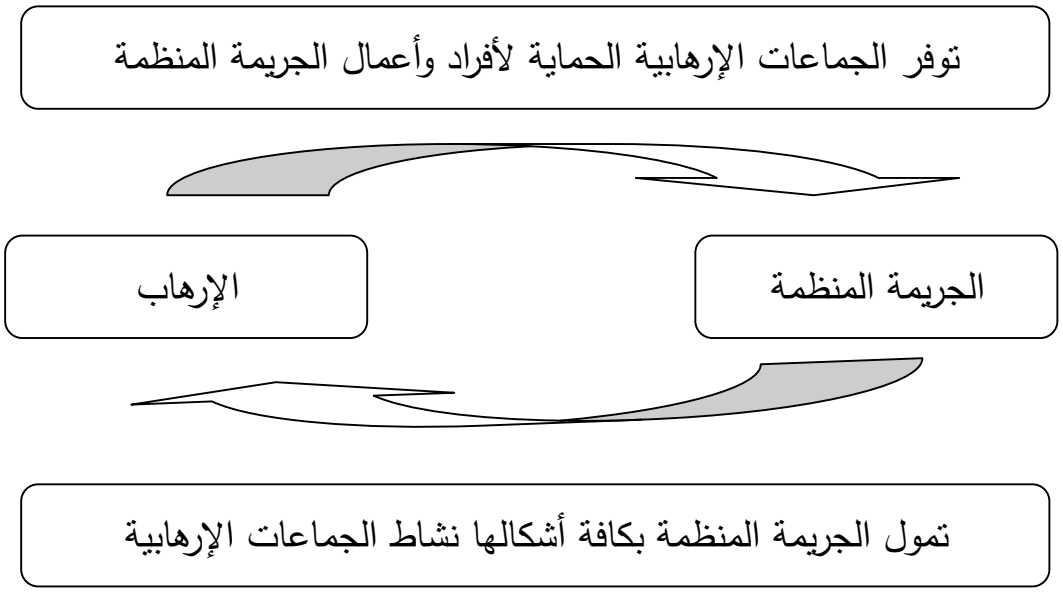

المصدر: شليغم عبير، مرجع سابق، ص129.

- **أوجه الاختلاف:**

نظرا للتداخل المشار إليه سابقا فهناك بعض الاختلاف بينهما، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، في حين تسعى الجريمة المنظمة إلى تحقيق أناح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة هذا من جهة، إضافة لذلك يرفض الإرهابيون الاعتراف بجرائمهم كما أنهم

[1]: خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص107.

يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بأي عمل إرهابي ، بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها.[1]

الفرع الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في دولة مالي

أولا: المخدرات:

هي ظاهر إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها كما أن التكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـ: 120 مليار دولار فتجار المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجمع التجار العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد ومستواه في تلك الدول، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدر الجهاز القائم على تحديد حساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظل للأموال الطائلة والمتداولة في السوق التي يصعب تقديرها.[2]

هناك علاقة سرية بين القاعدة ببلاد المغرب الإسلام وتهريب المخدرات برزت للأضواء للمرة الأولى في نوفمبر 2009 إذ حطت طائره بوينغ من طزز727، على أرض بلدية "تاركنت"، كانت تحمل عشرات الأطنان من الكوكايين وبضائع أخرى محظورة من فنزويلا، إلا أن هذه الطائرة. لم تختفي، بل في منطقة نائية شمال شرق مالي ،بعد أن عجزت عن الإقلاع، والأهم من ذلك أن رئيس تلك البلدية هو شخصية مهمة، وفاعلة ومقربة من قيادي التنظيم، وطالما لعبت دور الوسيط والمفاوض فى سبيل تحرير الرهائن المختطفين الدين يحتجزهم التنظيم.

زيادة على تجار الكوكايين هناك تجار وزراعة القنب الهندي المنتشر يكنى في منطقة شمال إفريقيا، فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي سحا مقارنة بتجار الهيروين أو الكوكايين، لكن ما يحدث في المملكة المغربية وفي الجزائر وفي النيجر دليل على رواج تلك التجار، انطلاقا من المملكة المغربية نحو موريتانيا نحو مالي والنيجر، فالتشاد صعودا نحو السودان وشربا نحو مصر.

---

[1]: يونس زكور، مرجع سابق.

[2]: حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، موقع صحراء تايمز، من الرابط:
http://ar.sahara-times.com، تاريخ دخول الموقع: 2016/05/15، الساعة: 01h:52.

تلك المعطيات، جعلت البعض يتحدث عن علاقة ثلاثية الأطراف بين الأجهزة الأمنية، وتنظيم القاعدة في بلاد الغريب الإسلامي، ومهربي المخدرات، ويدعم هذا الرأي باغتيال عنصر من عناصر الأمن المالي بعد تصريح أدلى به، يدين جهاز الاستخبارات والأمن الجزائري، معتبرًا أنه "في قلب تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي" وتحدثت صحيفة مالية، في فيفري 2010 أنه تم التأكد من أن الجنرالات الجزائريين يدعمون مهربي المخدرات.[1]

ثانيا: نزوح داخلي

تجدر الإشارة أن النازح يختلف عن اللاجئ فالأول يتنقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعا بحمايتها ورعايتها طالما ظلّ داخل حدود هذه الدولة بينما هذا الأخير اللاجئ تكون حمايته مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي، والذي سنتطرق له بأكثر دقة وشى في مبحثا الموالي.[2]

ووفقا لبيانات المنظمة العالمية للهجر فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح في مالي فروا من منازلهم في الشمال بعد أن احتل مسلحين المنطقة، وقد لجأ معظم النازحين لدي عائلات مضيفة أو في مستوطنات مؤقتة، وآخرون يعيشون في العراء موزعون في كايس **Kayes** 908، ، سيكاسو **Sikasso** 5643، سيغو **Ségou** 8387، موبتي **Mopti** 54647، باماكو **Bamako** 63175.[3]

أطلقت المنظمة العالمية للهجر في جنيف نداء لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي ،حيث أفادت المنظمة بأن الأسر المضيفة فقيرة، وبعضها يستقبل ما يصل إلى 30 نازحًا يتقاسمون طعامهم، مفيدة أنه ما لم يجر إمداد هذه الأسر بالمساعدات الغذائية فإنها ستجبر النازحين على الرحيل مما يزيد من الأزمة الإنسانية تعقيدًا.

ثالثا: تهريب مواد غذائية والبنزين

تعتبر ظاهر تهرب المواد الغذائية والبنزين من الظواهر الخطيرة سواء على سلامة وأمن العنصر البشري من جهة، أو على اقتصاديات الوطنية للدول من جهة أخرى، فيعبر المغرب من بين

---

[1]: جريمي كنان، إرهاب وانعدام أمن في الساحل الإفريقي، درس في التزوير الجغرافي والسياسي، سلسلة كتب أوضاع العالم، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011، ص348.

[2]: رواية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا، قرارات إفريقية، لندن، العدد 14، (أكتوبر 2004)، ص142.

[3]: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، هنالك أزيد من 200 ألف نازح بمالي، من الرابط:
http://www.sahelmedias.net، تاريخ دخول الموقع: (2015/5/15)، على الساعة: (22:10).

الدول في شمال إفريقيا التي تعاني من هده الظاهر، سواء من جهته الشمالية أو الجنوبية التي تشتهر بتهريب البنزين ، بينما تشتهر جهته الشمالية بتهرب المواد الغذائية.[1]

حيث أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير لها أن آلافا هربوا إلى منطقة تينزواتين في المنطقة الشمالية الشرقية في مالي، وقال "جان نيكولا مارتي" رئيس بعثة اللجنة الدولية في مالي والنيجر في بيان الناس الذين يعيشون تحت الأشجار والمنازل المهجور أو في المركبات المحترقة ليست لديهم موارد لشراء الطعام". والمشردون اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم، كما اللجنة الدولية سترسل قافلة مساعدات من نيامي لتينزواتين خلال 48 ساعة القادمة.[2]

فمنذ بدء النزاع في بداية عام 2012 نزح ما يقرب من 431,000 شخص (260,665 نازحا داخليًا و170,313 لاجئًا) بالإضافة إلى وجود نحو 4.3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا.[3]

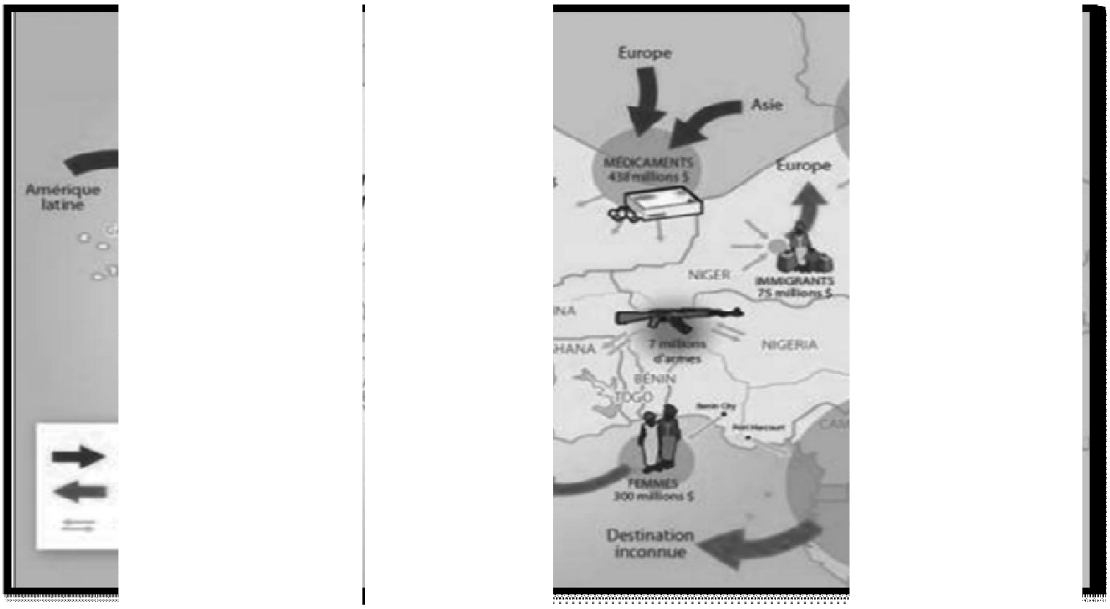

الخريطة رقم07: توضح طرق التهريب في منطقة الساحل الإفريقي

المصدر: خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 41 ربيع 2014،ص 31.

[1]: حياة زلماط، مرجع سابق.

[2]: محمد أميني، القوات الفرنسية تشرد 6500 مالي في تينزاوتين قرب الجزائر، من الرابط: http://elraaed.com، تاريخ دخول الموقع: (2016/5/15)، على الساعة: (13:34).

[3]: كيفية معالجة الأزمة في مالي على المدى الطويل، من الرابط: http://h-azawad.com، تاريخ دخول الموقع: (2016/5/15)، على الساعة: (15:32).

الفرع الثالث: الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية.

تعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية، تأثرا بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بحكم:

1. جوارها الثلاث دولة ساحلية هي: النيجر، امالي، وموريتانيا.
2. أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي عرفت بشكل واقعي، ملموس وممتد عبر الزمن، انتشار واسع للإسلام المتطرف، الذي احتل، منذ نهاية الحرب البادرة، صورة العدو البديلة للعدو والشيوعي، في توجيه السياسات الخارجية للعالم الغربي. وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.
3. اعتبار الجزائر منبعا أساسيا للحركات الإرهابية، التي زعزعت الأمن والاستقرار في إفريقيا ذلك أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال G.S.P.C اتخذت من منطقة إفريقيا مجالا آمنا للقيام بنشاطاتها الإرهابية، بعيدا عن الحصار الذي فرضه عليه الجيش الجزائري، وهو الأمر الذي أنتج تعقيدا أمنيا حادا، في منطقة الصحراء الكبرى، وجعل العديد من المختصين يؤكدون أن هذه الجماعة في المنبع الرئيسي للأنشطة الإرهابية في إفريقيا وبالنظر إلى هشاشة الحدود، وسهولة اختراقها، تعرف المناطق الحدودية بين هذه الدول، والجزائر العديد من أنواع الأنشطة الغير شرعية، علاوة على استعمال سكان هذه الدول، الجزائر كطريق أساسي للهجرة نحو أوروبا.[1]

لعبت الجزائر دورا مهما في مجال مكافحة أنواع الجريمة المنظمة العبارة للقارات الإفريقية تجلى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه سنة 1999 وذلك بخلق التعاون غير حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود صادقت على هذا المشروع لمكافحة الظاهرة منها تطوير أساليب المراقبة البرية والبحرية والجوية والتنسيق بين الدول الإفريقية في الميدان القضائي وتبادل المعلومات والخبرات في مكافحة الإرهاب.[2]

لقد سارعت الجزائر بالتنسيق مع دول إفريقيا إطار أكاديمي علمي استراتيجي لبحث سبل مكافحة ظاهرة الإرهاب بكل نجاعة واحترافية عصرية، فتمخض عن أطروحة الجزائر الإنشاء الرسمي للمركز الإفريقي للدراست والبحث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر في أكتوبر 2004 بهدف

[1]: علالي حكيمة،، ص141.

[2]: يوسف نوري، الدور الإقليمي للجزائر في مكافحة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، 2014-2015،ص 40.

مساعدة الدول الأعضاء على تنمية الاستراتيجيات والطاقة لمنع ومكافحة الإرهاب. من خلال التدريب وتبادل المعلومات، ويريد المركز أن يقيم العلاقات ويعزز التعاون مع المجتمع الدولي في إطارة الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات ونشرها حول المجموعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا.[1]

وكذا العمل على إنشاء قوة أفريقية احتياطية سنة 2010 في الجهات الخمسة للقارة.

وتسعى الجزائر من أجل توحيد الجمود الإفريقية وتكييفها، بهدف بداية من شهر أفريل 2008 بالجزائر العاصمة على مناقشة مسألة مكافحة الإرهاب في إفريقيا ككل، والوصول إلى تحديد النقاط الهشة والحلول الملائمة لمواجهة هذه الآفة الخطيرة وكذا وضع برنامج تكوين المكونين في بعض الحالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ.[2]

كما يوجد هناك علاقة وطيدة بين الإرهاب والفساد وتبييض الأموال كما تم تحديد عدد من الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تموين الإرهاب وتضمنت الحالات التالية:

- وضع تشريعات وطنية تجزم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.
- وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة.
- تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبييض الأموال.
- مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على مستوى الدول إذ توفرت الإمكانيات المتاحة.
- وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة.
- تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبييض الأموال.
- مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على مستوى الدول أن توفرت الإمكانيات المتاحة.[3]

كما أولت الجزائر أهمية كبرى، لتكثيف وتحسين نوعية الرقابة الأمنية، في المطارات الداخلية والدولية، والموانئ والمعابر الحدودية، من أجل تضييق الخناق على شبكات تهريب الأسلحة، والمتفجرات، والموارد المحظورة دوليا.[4]

---

[1]: نبيل بويبية، مرجع سابق، ص124.

[2]: المرجع نفسه، ص42.

[3]: يوسف نوري، مرجع سابق، ص41-42.

[4]: علالي حكيمة، مرجع سابق، ص180.

كما اعتبر قانون "المصلحة الوطنية" في هذا المجال، من بين أهم السياسات التي كانت لها نتائج جد إيجابية، على مستوى كبح الظاهرة الإرهابية، وحقن الدماء في الجزائر.

من بين أهم النتائج التي حققتها الجزائر من خلال هذا القانون، استسلام "مختار بالمختار" المعروف بـ: "بلعور"، الذي يعتبر رقما رئيسيا في معادلة التهديد الإرهابي، لأمن القومي الجزائري في الصحراء الجزائرية، حيث استطاع أن يقيم علاقات متينة مع عصابات الجريمة المنظمة، وتمكن من إيصال نشاطاته الإرهابية، كما استطاع تجنيد الشباب لصالح نشاطاته الإرهابية من كل دول المنطقة.

بالإضافة إلى الدور الدبلوماسي، بدلت الدولة الجزائرية الكثير من الجهود العسكرية، الأمنية، والتنظيمية، لتعميم السلم والأمن والاستقرار، حيث أنها كانت كذلك قبل أن ينتقل إليها نشاط «القاعدة في بلاد الإسلامي»، وعلى هذا الأساس، عملت الجزائر على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية، بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة، التي ظهرت في إفريقيا، فليس من السهل تحديد العدو، كما أن الأهداف من النشاط الإرهابي غير محددة، حيث احتضنت مراكز التدريب العسكرية.[1]

كما اتفقت الجزائر ومالي، على تكثيف الدوريات، والعمل العسكري الميداني من أجل التصدي لنشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

كما دعمت الجزائر فكرة إنشاء "منظمة الدرك الإفريقي" التي تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشائها سنة 2003، ودخلت حيز النفاذ سنة 2008، وتم تعيين ثلاث مكاتب إقليمية، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنظمة، التي تظم المغرب العربي والساحل الإفريقي، سيكون مقره بالجزائر.[2]

كما قامت كل من "قيادة الدرك الوطني" و"رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي"، بمضاعفة جهودها في السنوات الأخيرة، وتطوير استراتيجياتها في مكافحة الإرهاب، بتدعيم "العمل الميداني" بـ: "العمل المؤسساتي"، من خلال إنشاء "المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام" كهيئة تابعة لقيادة الدرك الوطني، وإنشاء مركز عمليات وطني موحد لمكافحة الإرهاب، وكذا مركزا إقليمي ميداني في الجنوب للتعامل الرهانات الأمنية المتجددة في الساحل الإفريقي. لازالت الجزائر يواصل جهودها الدبلوماسية، في مكافحة الظاهرة الإرهابية، حيث احتضنت بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية، وممثلين

[1]: علالي حكيمة، مرجع سابق، ص178-179.

[2]: بوزيد عمار، ملكية آيت عمران، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561,الجزائر، أفريل 2010، ص26.

لكل من: الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، موريطانيا بوركينا فاسو، ليبيا، وضمن هذا المطار المتميز بازدياد التهديد الإرهابي، دعت الجزائري إلى إقامة تعاون ناجع لمواجهة هذه الظاهرة.[1]

يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود لمالية النيجيرية ، شمال تشاد .

خريطة رقم08: توضح الخريطة مناطق تواجد الجماعات الإرهابية في إفريقيا

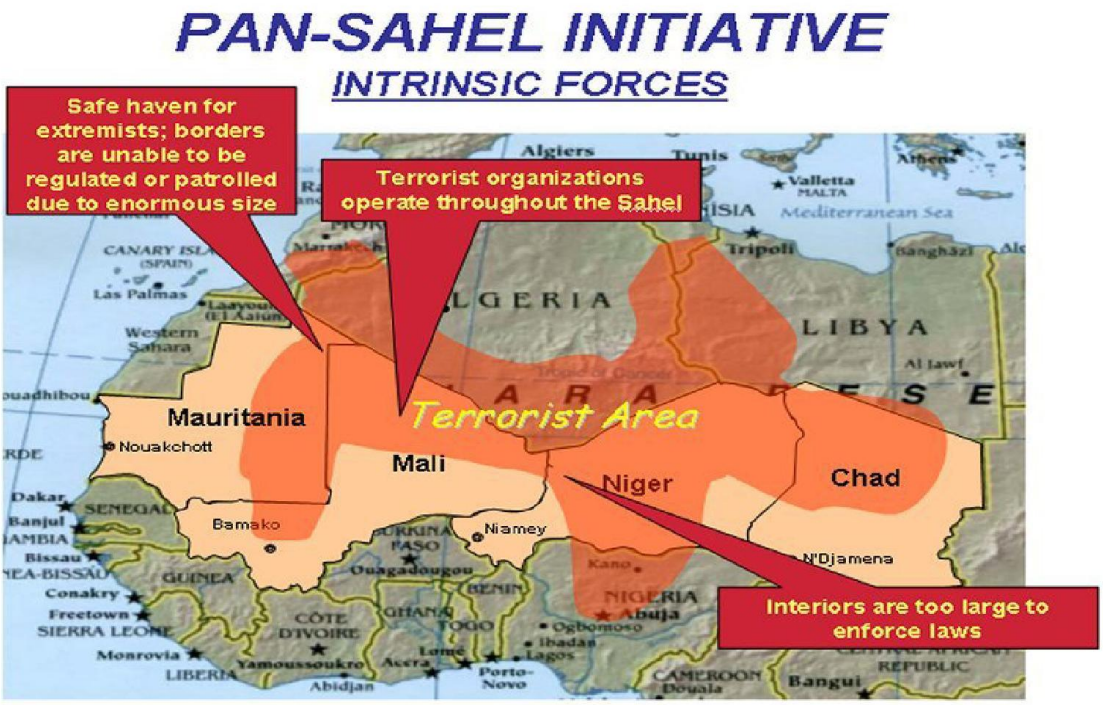

المصدر:

ACAS Concerned Africa Scholars. US Militarization of Sahara Sahel: Security, Space and Imperialism. op.cit.P: 04

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه الجزائر في مكافحة الإرهاب بإفريقيا.

1. من معوقات الإرهاب في إفريقيا نجد تعدد مصادر تمويل الإرهاب ما بين كل أنواع التهريب والاتجار الغير المشروع بالأسلحة ودفع الفدية، إلى أن هناك علاقة بين جماعات الجريمة المنظمة

[1]: علالي حكيمة، مرجع سابق، ص181.

التي تمول الجماعات الإرهابية وهذه الأخيرة توفر الحراسة للمهربين في المنطقة وبالتالي بالتهريب هو شريان حياة الإرهابيين في الصحراء الكبرى والساحل.[1]

2. الاتجار الغير المشروع بالأسلحة: تعتبر دول تشاد ومالي والنيجر وليبيا مصدرا للأسلحة المسروقة والمتاجرة بها في المنطقة وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية المصنعة للأسلحة، و ببيعها للمعارضة أو الميليشات بدول الساحل إلى درجةأنها تباع جهارا نهارا في الأسواق. [2]

2. دفع الفدية: لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي ظاهرة اختطاف الرعايا الغربيين ووقوع عمليات عسكرية، والواقع أن سنة 2010 عرفت تصاعدا لافتا لخطر تنظيم القاعدة بالمنطقة كما شهدت توسعا مقلقا لنشاط تنظيم دور دوركال الذي استفاد كثيرا ماديا ومعنويا من تحرير الرهينة الفرنسية الذي قايضته القاعدة بأربعة من عناصرها كانوا محسوبين في باماكو فضلا عن دفع فدية مالية.[3]

المطلب الثاني: تقلص الدور الجزائري بفعل الضغوطات الغربية والإقليمية.

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحركات عديدة تجاه، القارة الإفريقية، جاءت لتعكس طبيعة الصراع الدولي والتنافس على النفوذ في هذه القارة، خاصة بعد أن أصبح الشأن منطقة للصراع على الموارد الاقتصادية هذا التدافع الدولي الجديد يمثل بداية الفصل الأحداث في مسيرة نهب القارة.

الفرع الأول: الدور الفرنسي في إفريقيا.

يعود الوجود الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الاستعماري أدى سيطرت فرنسا على مناطق عديدة من القارة، ويعد الاستقلال عملت فرنسا على إبقاء هذه الدول مرتبطة بها من خلال عدة اتفاقيات خاصة منها ذات الطابع الأمني، مما سمح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية كما تم إعداد وطرح

---

[1]: يوسف نوري، مرجع سابق، ص54.

[2]: نبيل بويبية، مرجع سابق، ص88-89.

[3]: ملتقى الجزائر لتجريم الفدية متوفر على الرابط:
www.sawt-alahrare-net/online/modules-php/namenewandfile:articleandsi19780، يوم 2016/05/14، على الساعة 16:00.

مشروع قانون المنشئ للمنظمة المشركة للمناطق الصحراوية (OCRS) * سنة 1956، وكان يهدف إلى اقتطاع أراضي من صحراء الدول الإفريقي وتشكيل كيان سياسي.[1]

جدول رقم 15: يلخص المساعدات الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

مساعدات بالطائرات والمعدات	المساعدات بالدعم الإستخباري واللوجستي	الدعم المالي	الدعم بالقوات البرية على الأرض	الدعم عبر فتح الأجواء البرية والجوية	التأبيد السياسي
بريطانيا، ألمانيا،أمريكا، كندا،دنمارك، إسبانيا، هولندا،بلجيكا والإمارات	أمريكا، الدنمراك، بلجيكا، روسيا.	الإمارات،البحرين،اليابان، الاتحاد الأوروبي،الاتحاد الإفريقي، بنين، كوت، ديفوار، السنغال، غانا، نيجيريا، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، جامبيا.	نيجيريا، السنغال، بنين، بوركينافاسو، توغو، تشاد، النيجر، غانا، غينيا، الجيش المالي، حركة تحرير أزواد	الجزائر والمغرب	الاتحاد الأوروبي

المصدر: شليغم عبير، مرجع سابق، ص105.

تسعى معظم القوى الكبرى إلى بعض الرهانات الأساسية في إفريقيا:

فأولها حقق التدخل العسكري الفرنسي في مالي وفق تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة بماكو، وتحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال مما دفع هذه المجموعات إلى اللجوء إلى مناطق جبلية وعرة في الشمال الشرقي لمالي على الحدود الجزائرية. إضافة لنجاح القصف الجوي الفرنسي بتدمير ما امتلكته الجماعات الإسلامية من أسلحة متطورة.[2]

* " تم تبني هذا المشروع استنادا للقانون الفرنسي 1957/07/27 وهدفه المعني هو تحسين مستوى حياة السكان وضمان الرفاه الاقتصادي أما هدفه غير المعلن فهو اقتطاع منطقة الجنوب الجزائري والمالي والنيجيري والتشادي كون تلك المناطق غنية بالمواد الطاقية والمعنية.

[1]: محند برقون، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي، 2008، ص13.

[2]: قوة إفريقية أم أممية لحفظ السلام في مالي؟ جريدة الرياض، العدد 16316، الصادر بتاريخ: (24 – 2 – 2013).

كما تسعى لتحقيق الرهان الجيوسياسي إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الافريقية، فأغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية، إلا أنه يتم الاحتفاظ بها.[1]

أما الرهان الثاني فهو الجيو أمني حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من مجال صحراوي تعتبر على أنها كبير يحتاج أمنهم الوطني.[2]

حيث اعتبرت فرنسا أن الجزائر مصدر التهديد مصالحها وذلك بمكافحة الإرهاب، مما اتبعت فرنسا إستراتيجية تدعيم الإرهاب في مالي وتسعى لإبقاء المنطقة غير مستقرة لتستطيع تبرير وجودها عسكريا بحجة حماية مصالحها الاقتصادية، ومن جهة أخرى نجد تفاوض فرنسا مع الإرهابيين ودفع الفدية مقابل الاقتصاد سراح الرعايا المختطفين، وعدم دعم موقف ومسعى الجزائر الرامي لتحريم دفع الفدية التي تعتبر بمثابة أوكسجين نتنفس به الجماعات الإرهابية.[3]

كما يشكل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزق للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل، والتي ظلت تمارس إستراتيجية الحذر وأبعاد التأثيرات بالرغم من الإستراتيجية الحذرة de prudence sttratégie لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر ثمنا سريعا عبر أزمة احتكار الرهائن.

إن فرنسا بتدخلها الأمني والسياسي في مالي تحاول أبعاد الجزائر عن دور فاعل إيجابي وفي نفس الوقت تحاول توظيف الجزائر بما يخدم مصالحها بالضغط على بعض الأطراف في مالي وبعض الدول الإفريقية لتوجيه الدور الجزائري.[4]

الفرع الثاني: الدور الأمريكي في إفريقيا

دفعت التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعادة ترتيب منظومة السياق تم طرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه

---

[1]: لهراوة سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2014، ص44.

[2]: فروي أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراست، الخميس 14 فيفري 2013، www.aljazeera.net.

[3]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص65.

[4]: المرجع نفسه، ص44.

إفريقيا إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي، وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأ التهديدات والمصالح التي تتضمنها القارة الإفريقية، من خلال تحليل الخطاب السياسي للإدارة الأمريكية، نشير إلى بعض الأهداف رئيسية:

أولا: الدور اقتصادي ويتمثل للاستفادة من فرص الاستثمار والأسواق الموجودة والسيطرة على الثروات ذات البعد الاستراتيجي، النفط والغاز واليورانيوم، وذلك من خلال دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي وفق ثلاث أسس هي: الشراكة الأمريكية الإفريقية، ودعم النظم الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلم في القارة وفق المنظور الأمريكي.[1]

ثانيا: احتواء المد الشيوعي.[2]

ثالثا: حماية المصالح الأمريكية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية وأهمها ظاهرة الإرهاب وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث تم الإعلان عن إنشاء قاعدة عسكرية سميت "بالأفريكوم" مهمتها الإشراف على الأمن في القارة، وإدارة التعاون العسكري مع دولها.[3]

ولتحقيق هذه الأهداف كانت الو.م.أ تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها.[4] تتميز السياسة الأمريكية في إفريقيا بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقارنة الأمن الذي يقوم على الجمع بين العسكرية الدبلوماسية والإصلاح السياسي والاقتصادي. تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية شأن المشكلات والصراعات التي تعانيها المناطق المعينة في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار لأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من موارد طبيعية خاصة مثل النفط.[5] لكن لم تقتصر العلاقات التي تربط بين دول الإفريقية مع الو.م.أ على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل كانت هناك أحداث زادت من ديناميكية

---

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص59.

[2]: لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص45.

[3]: المرجع نفسه، ص60.

[4]: نفسه، ص45.

[5]: سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص سياسات عامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص92.

العلاقات الإفريقية حيث أخذت العلاقات بعد آخر، وعلى غرار كل التدخلات العسكرية الأمريكية في تعيينات القرن الماضي غيرت الإدارة الأمريكية استراتيجياتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الصلب إلى الأمن ككل، حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الحكومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي خاصة، وتتمكن المجموعات المسلحة الموفقة الدخول في المسار الديمقراطي لجمهورية مالي هذا الدور الأمريكي يتكامل مع الدور الفرنسي في تعطيل دور الجزائري.[1]

الفرع الثالث: الصراع الجزائري المغربي على إفريقيا

تقترح الرباط على دول الساحل والصحراء اعتماد سياسة دينية تقدم نموذجا للإسلام المعتدل في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء لمحاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية التي أخذتن في الانتشار بين شباب هذه البلدان، حيث بادر المغرب إلى تكوين حوالي 500 من الأئمة الماليين ومعهم أئمة من بلدان أخرى كغينيا وتونس، ويقول المغرب أنه يستند في سياسته الدينية الوسيطية هذه إلى رصيد العلاقات التاريخية والروحية التي تربط المملكة المغربية ومنذ قرون خلت، بمنطقة الصحراء الكبرى وقبائلها وزواياها الصوفية، وهو المكسب الذي لا يمكن للجزائر أن تنافسها فيه.

أما الخلاف المزمن بين الرباط والجزائر حول ملفات الإقليمية، في مقدمتها الخلاف بشأن حل النزاع في إقليم الصحراء يتردد صداه بشكل واضح في ملف المصالحة المالية، حيث تقول الجزائر أن مالي اختارت وساطة الجزائر دون المغرب، وأن هذا الأخير يحاول الدخول على خط الأزمة باستقباله لعدد من ممثلي الحركات الأزوادية، في خطوة لسحب البساط من تحت أقدام الدبلوماسية الجزائر.[2]

حيث وظف المغرب التوارق لإدارة علاقته المراعية مع الجزائر في محاولته إضعاف الجزائر، كما يرى المغاربة أن الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها التوارق، تقع ضمن إطار ما يسمى المغرب الكبير، الذي يشمل جزءًا كبيرًا من الجنوب الغربي الجزائري وكل الصحراء الغربية وموريتانيا وشمال غرب مالي، وقد صرح الملك "الحسين الثاني" بقوله: «إذا وصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم التوارق ودفعهم المطالبة باستقلالهم، كما زود المغرب إسرائيل بمعلومات عن بعض القبائل التارقية ذات الأصول اليهودية مثل قبيلة "داي شاك"، التي أسلمو في هذا تم طرح مشروع الهلال السامي.[1]

---

[1]: محمد شراق، مكاسب على الورق، في الموقع: http://www.elkhaber.com، بتاريخ 14/05/2016.

[2]: لهراوة سعاد، مرجع سابق، ص48.

[1]: بنيو سفيان، مرجع سابق، ص63.

خلاصة الفصل الثالث:

إنّ الحركات المعقدة في منطقة إفريقيا إضافة إلى الحراك الإجتماعي والسياسي الذي عرفته المنطقة الافريقية، والتغيرات في القضايا والأجندات العالمية، إذ لا يمكن إستثناء الجزائر كدولة محورية ضمن هذه الحركات في ظل انتشار وتأثير ومرونة التهديدات والمخاطر، إلى أن الجزائر تعتبر الركيزة الأساسية في إفريقيا خاصة الأدوار الأساسية التي لعبتها في تأسيس ودعم مبادرة النيباد الذي كان لها تأثير إيجابي في توحيد الدول الافريقية ولعبت دور كبير وفعال في تنمية إفريقيا وتشجيع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، كما كان لها دور محوري وفعال في الاتحاد الافريقي إذ يعتبر الركيزة الأساسية في الاتحاد، إضافتا إلى الخصوصية الجيوسياسية في إفريقيا جعلت السياسية الخارجية الجزائرية مجالا لإكتشاف محركات ووسائل للتحرك تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي الذي يشهد مجموعة من الحركيات التي فاقمت من التهديدات الأمنية، والتي فرضت على الجزائر تبني مقاربة أمنية شاملة، حيث ولمساحة الجزائر الشاسعة وامتداد شريطها الحدودي على آلاف الكيلومترات مع دول الساحل الإفريقي التي تعرف أوضاعا غير مستقرة بسبب الصراعات الداخلية، والانتشار الكبير للأسلحة، مع تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وإنتشار الأمراض والأوبئة، عملت الجزائر على تسوية الأزمات في المنطقة بالطرق السلمية، إيمانا منها بأن العنف لا يتولد عنه سوى العنف، حيث ورغم التدخل العسكري الفرنسي في مالي، إلا أنّ الجزائر لم تتخلى عن مسار السلام الذي توج بالتوقيع على إتفاقية السلم والمصالحة في شمال مالي، الذي سيكفل التنمية والأمن لجميع الأطراف في مالي إذا ما تم الإلتزام به. كما استطاعت الجزائر على الصعيد الخارجي أن تجد بعض الحلول المؤقتة لحل المشكلات الداخلية في مالي أو ما يسمى بتصغير المشكلات" وبالتالي الخروج من صورة البلد المحاط بالمشكلات إلى بلد ذو العلاقات الجيدة مع المجتمع وهو ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتمتع بالقدرة العالية من المرونة، واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ذات ديناميكية لتصبح بلد مركزيا يصل إلى كل الجهات. كما نجحت الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في طرح لائحة أممية تجرم دفع الفدية للإرهابيين خاصة في مجال خطف الأجانب، وإقليميا نجحت في تشكيل لجنة الأركان العملياتية للتنسيق بين جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر لوضع إستراتيجية مشتركة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولكن إذا تم تفعيله، حيث الوقائع تؤكد وجود مجموعة من العراقيل التي تعوق مسار التعاون الأمني بين دول المنطقة، وأكبرها هو الإرتباطات بين كل من النيجر ومالي وموريتانيا بالقوى الكبرى في المنطقة خاصة فرنسا، وكدلك النزاع الجزائري المغربي على المنطقة.

الخاتمة

خاتمة:

السياسة الخارجية لبلد ما هي إلا مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكذا نماذج صنع القرار الخارجي كنموذج سنا يدر ونموذج كارل دويتش، حيث كان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

من الوارد أن يتطور الدور الجزائري في إفريقيا مستقبلا وذلك أن الجزائر تعتبر من الأعضاء الفاعلة في ظل الاتحاد الإفريقي كما أنها قوة إقليمية هامة في إفريقيا، وموقعها الاستراتيجي (بوابة إفريقيا) وغيرها من المعطيات، كلها تجعل من الجزائر قطبا كبيرا في إفريقيا، يمكن أن تساهم بشكل كبير في حل العديد من المشاكل التي تواجه القارة الإفريقية، كمساهمتها في التقليل من حدة بعض التهديدات الأمنية كإرسال بعثات طبية لمحاصرة بعض الأمراض الخطيرة كالأوبئة والأمراض الفتاكة الكوليرا وإيبولا... ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بأشكالها (تجارة المخدرات، تبيض الأموال، تجارة الأسلحة...) عن طريق إنشاء البوليس الإفريقي خلال هذه السنة 2016 في الجزائر أو ما أصطلح عليه "أفريبول" للتعاون الامني الإفريقي وكذا القضاء على ظاهرة الفدية وغيرها.والقيام بدور الوساطة لحل عدد من النزاعات في إفريقيا كالجهود المبذولة في إدارة النزاع في مالي وتقديم مساعدات إنسانية وخاصة عسكرية، ومن جهة أخرى تناقص وتقلص الدور الجزائري في لإفريقيا وذلك للعديد من التحديات والعقابات أهمها:

- التنافس الجزائري المغربي على مناطق النفوذ في إفريقيا لأن كلا الدولتين تهدف إلى إستمالة مواقف الدول الإفريقية خلف سياستها ومصالحها، كالقضية الصحراوية وغيرها.
- نفوذ القوي العضمى في إفريقيا يجعل من الدور الجزائري يتناقص شيئا فشيئا كالنفوذ الفرنسي والأمريكي والبريطاني على القارة الافريقية وبالخصوص الساحل الافريقي بما يحويه من امكانات طبيعية وباطنية كالبيترول واليورانيوم والذهب... حيث هذه القوى الكبرى تضغط في الكثير من المرات على الجزائر للحيلولة دون قيامها بدورها والحقاظ على مصالحه، التدخل العسكري الغربي في إفريقيا وإجهاض هذه القوى لدور الوساطة وتغذيتها كالنزاعات في إفريقيا، لخدمة مركباتها العسكرية، ومن جهة أخرى التنافس الصيني إقتصاديا في إفريقيا.

وفي حال استمرار الأزمة كما هي على الوضع الحالي، فإن ذلك سيضعف من دورها في إفريقيا نظرا لتراجع أسعار النفط.

ومن جهة أخرى نستطيع تقييم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا في العناصر التالية:

- ✓ عرف تعزيز العلاقات بين الجزائر وإفريقياالذي إنتعش خلال السنوات الأخيرة وتطور تطورا وكثفا خاصة في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لاسيما من خلال إقامة الحوار الاستراتيجي بين البلدين من أجل تحقيق دفع قوي في التعاون والشراكة، وكذلك مبادرة النيباد الذي كان لها دورا إيجابيا في تحقيق تنمية إفريقيا وكذا منظمة الاتحاد الافريقي.
- ✓ تميزت العلاقة بين الجزائر وإفريقيا بكثافة الزيارات السياسية والاقتصادية الرفيعة وكذا المشاورات حول قضايا الاقليمية، حيث تم إعداد المشاريع المشتركة في مجالات عديدة منها، قطاع الصناعة والصحة للحد من الأمراض الفتاكة والأوبئة ..، وكذا مشاريع عسكرية خاصة مع دولة مالي لوقف النزاع أو الصراع العرقي ومكافحة بعض التهديدات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها من مخدرات وتجارة الأسلحة وتبيض الأموال والذي شكل هذا الأخير تهديدا مباشرا على القارة الافريقية بالعموم وعلى الساحل الإفريقي بالخصوص وعلى الأمن القومي الجزائري بالأخص بحكم أن لها معها، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية كمشروع الطريق السيار العابر للصحراء ومشروع الألياف البصرية وكذا المبادلات التجارية كالأسيهار بتمنراست التي تشكل نوعا ما من النهضة أو الطريق المؤدي إلى الخروج من بعض الأزمات كالمديونية والإرهاب بمختلف أشكاله والأمراض

- ✓ قد شهدت العلاقات الجزائرية مع باقي الدول إفريقيا نشاطا مكثفا، حيث قرر قادة الدول الإفريقية إعادة هيكلتها في إطار رسمي وإعطاء التشاور الجماعي طابعا منتظما من أجل تنظيم ورؤية أحسن للعلاقات الدبلوماسية بين دول إفريقيا.
- ✓ في إطار الزيارات المتبادلة بين الرئساء الدبلوماسين الأفارقة قام عدة مسؤولين أفارقة سامين بزيارات تشاورية وأخوية بين بعضهم البعض وذلك من أجل تحسين مرحلة نوعية في العلاقات.
- ✓ كما اعتبر الحوار الاستراتيجي الجزائري تجاه إفريقيا يعتبر "الأساس" الذي تطمح دول القارة الافريقية أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية، مؤكدة على "ضروروة توسيعها في مجال التعاون الأمني التقليدي" إلى مجالات أخرى من تعزيز الاستثمارات والتجارة، وكذا التعاون في المجالين الثقافي والتربوي.
- ✓ إن الجزائر لاتهدف من خلال تأثيرها على القرار الخارجي في إفريقيا، تحطيم قدراتها أو تقليص قوتها، لأن الجزائر من مصلحتها أن تبقى إفريقيا محافضتا على امكانياتها، لأنها من أهم المتعاملين لها في مختلف المجالات، وكذلك تحاول أن تكون لها استقلالية واظحة في سلوكها من خلال إمكانية وقدرة التأثير في كل الأطراف الاقليمية والدولية.
- ✓ في اطار عدم تكحمه في القوة العسكرية، وعدم قدرته على تبني مقاربة عسكرية لإدارة الأزمات الاقليمية، تلجأ إلى منظمات والمؤسسات الدولية وترجع إلى مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية، محاربة منها تقليص الدور الأمريكي والفرنسي من الهيمنة على بعض الدول الافريقية ومواردها الطبيعية، لأنه يرى أن هناك فرص للتعاون وتحقيق مكاسب للجميع دون اللجوء للقوة والعلاقات الصراعية.
- ✓ عملت الجزائر على مسح ديون بعض الدول الافريقية ومساعدتها على القضاء على الفقر والمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة والكوليرا... وذلك بإرسال أطباء مختصين والأدوية والأفرشة والطعام وكل المستلزمات الضرورية.
- ✓ إن دول إفريقيا، وفي ظل صعوبة صنع قرار موحد نتيجة اختلاف تعريف المصلحة الوطنية لإفريقيا، وذلك بشأن السياسة الخارجية والقضايا الاقليمية، ستبقى تعاني من مشكلة التأثير المتواصل على قراراتها من طرف الدول الكبرى المهيمنة إضافتا إلى عدم قدرته تلعب دور ريادي يوازي دورها. لهذا فعلى الدول التي تريد لعب مثل هذا الدور أن تجد لنفسها مكانا أخر غير إفريقيا أو الإعتماد على الذات **(الجزائر)**

- ✓ يتأثر القرار الخارجي في مجال السياسة الخارجية والأمن والدفاع، أكبر من غيره من المجالات الأخرى كمجال الاقتصادي والتجاري، وذلك راجع لمبدأالإجماع في إتخاذ القرارات، عوض مبدأ الأغلبية.
- ✓ ليس هناك تعريف واحد للمصلحة الوطنية داخل إفريقيا، وإنما هناك مصالح وطنية متعددة، هناك مصلحة وطنية تتمثل في المحافظة على الوضع القائم أي قبول بالهيمنة الفرنسية والأمريكية، ومصلحة وطنية تنادي بالتعددية ورفض القيادة الأمريكية الفرنسية، ومصلحة وطنية تابعة من المصلحة الذاتية للدول أي تحقيق مكاسب وطنية على حساب مصلحة دول إفريقيا.
- ✓ رغم الربط بين الإسلام والإرهاب أو بين المسلمين العرب والإرهابيين لم يكن إلا التأكيد على التوظيفالسياسي التي درجت الجزائر على إتقانه والذي يأتي في إطار الإبتزاز السياسي للأنظمة في إفريقيا وإلا لماذا عملت الجزائر بقيادة الاتحاد الافريقي على إنشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب **CAFERT** مقره بالجزائر العاصمة حيث دخل حيز التنفيذ في 13 أكتوبر 2008.
- ✓ إن السمة الرئيسة للسياسة الخارجية الجزائرية هي الإزدواجية في المعايير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والاتفاقيات الإقليمية ومساعدة دول إفريقيا في تنفيذها.
- ✓ إن السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا مبنية على التوجس والخوف من الدول الكبرى عموما والشك في نواياهم إتجاه ماتراه مصالحهم على المنطقة، لذا فأسلوب العرقلة والمحاربة والإستبعاد السياسي لهم هو الخط الأساسي المعتمد إتجاههم.

وفي الأخير نلخص أن للدولة الجزائرية مكانة جغرافية مهمة، حيث تتوسط شمال القارة كما ترتبط بالجنوب، ناهيك هذه الدولة بما تزخر من الخيرات من ثروات وموارد طبيعية وبشرية داخلية، ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث فالجزائر بحكم موقعها ومكانتها بين الدول الافريقية، هو ما ساعد الجزائر بعد استقلالها على وضع وإنتهاج سياسة خارجية نشيطة في هذه القارة، مثل سياسة حسن الجوار، ودعم الحركات التحررية ومحاولة النهوض بالقارة الإفريقية نحو التنمية وذلك بتأسيسها وتدعيمها لمبادرة النيباد **NEPAD** التي كان لها الفضل الكبير في مساعدة بعض الدول الافريقية بتحقيق مبادئها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وإحترام حقوق الإنسان كما كان للإتحاد الافريقي الدورالكبير في مساعدة إفريقيا.

وبعيدا عن نتائج هذه السياسة، إلا أن هذه السياسة تحسب للجزائر ودبلوماسيتها بالدور النشيط والفعال الذي تلعبه داخل القارة، وكل هذه العوامل تجعل الجزائر تحضى بمكانة استراتيجية تجعل من يمتلكها كأنما إمتلاك القارة بأكملها.

وعيله خلصت الدراسة إلى صحة الفرضية التي إنطلقت منها، وباعتبار التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية محددا أساسيا للسياسة الخارجية بإعتبارها تؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري، بحكم القرب الجغرافي والحدود التي تربطها مع أكثر من دولة في الساحل الإفريقي، وعليه فإن دور الجزائر أساسي بالنسبة لإفريقيا من خلال ثلاث زوايا: أولها الامكانات الاقتصادية وفي مقدمتها النفط، الغاز ومواد أولية وسوق داخلية كبيرة، وسوق استثمار الضخمة وبالتالي تعد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول القارة التي تشهد تعزيز مستمر وثانهما، الاستفاذة من الدبلوماسية الجزائرية لتسوية بعض النزاعات في إفريقيا، مثل ماحدث في النزاع المالي ووالنزاع الأريثيري–الأثيوبي، وثالثها، تبني إستراتيجية للتصدي للتهديدات و تمثلت في عدة مقاربات حاولت الجزائر من خلالها أن تلعب دورا محوريا يفرضه عليها موقعها أولا وخبرتها ثانيا بعد كفاحها المرير مع الحركات الإرهابية، التي لها خبرة واسعة في محاربة الإرهاب محليا وإقليميا. فالملاحظ هو تمسك الجزائر بالحلول السلمية ونبذ التدخلات العسكرية، حيث وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2085 الذي يسمح بالتدخل العسكري في شمال مالي لضرب الحركات الإرهابية، إلاّ أنّ الجزائر لم تتخلى عن مساعيها في إحلال السلم في المنطقة عن طريق التفاوض والحوار المالي للتوصل لحل الأزمة، هذه المساعي التي توجت بالتوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في مالي في جوان 2015 بعد مسار طويل وجولات عديدة. كما أنّ الجزائر كانت من المؤسسين لمبادرة النيباد من أجل تنمية إفريقيا، وإستطاعت أن تحصل على مصادقة أممية على قرار تجريم دفع الفدية للحركات الإرهابية بغية تجفيف منابع تمويلها. كما تحسب للجزائر والدول الساحلية الأعضاء في دول الميدان ولجنة الأركان العملياتية إنشاءهم لهذا التجمع إذا ما فُعِّل لتقريب وجهات النظر، وتبادل الخبرات، والتوصل إلى رؤية شاملة، وإستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من إعداد دول المنطقة نفسها، التي عانت ولا زالت تعاني من ويلات الصراعات الداخلية، وانخفاض في معدلات التنمية.

التوصيات:

وعلى ضوء هذه الإستنتاجات يمكن أن نخرج ببعض التوصيات لخروج دول إفريقيا من أزمة إنعدام الأمن وتخفيف وقعها الذي ينعكس حتما على الأمن القومي للدول المجاورة لها على غرار الجزائر، فربّما يجب عليها:

- ✓ التخلص من أطروحة التدخل الأجنبي والتأثير الخارجي، بالاعتماد على العمل المشترك والموحد لمواجهة التحديات الجديدة. فحلّ الصراعات الإفريقية لن يتسنى بدون ابتكار حلول ذات منشأ إفريقي، والابتعاد عن التطلع للغرب من أجل حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- ✓ ضرورة العمل الجاد والمتواصل لبلورة رؤية مشتركة أكثر انسجاما مع الواقع الإفريقي، بغية إيجاد حلول تستجيب لاهتمامات القارة لخلق مناخ جديد يخدم الأمن الذي تتطلع إليه شعوب القارة.
- ✓ تدعيم قدرات الإتحاد الإفريقي من خلال آلياته، وكذا إدراج التنمية الاقتصادية في المسائل الأمنية بالنظر إلى أهميتها في الحفاظ على السلم والأمن، حيث يعدّ التخلف والفقر في المنطقة مصدر للنزاعات والأزمات.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في كل القطاعات الحيوية كقطاع التربية والاقتصاد والصحة والسياسة من أجل التوصل للاستقرار الأمني حيث أصبحت هذه المنطقة تعج بتهديدات عابرة للأوطان التي تشكل عامل من عوامل الاضطراب واللأمن للدول المجاورة لها.
- ✓ لا يمكن للقوة العسكرية وحدها أن ترفع رهان التصدي للتهديدات الجديدة، وأن تضمن الاستقرار الدولي، لذا يجب الاعتماد على السياسة الناعمة على غرار الدبلوماسية الوقائية، والمساعدة في التنمية، ودعم برامج التربية والتوعية، وترقية الديمقراطية، ودولة القانون، وحقوق الفرد التي من شأنها أن تساعد في استرجاع الاستقرار في المنطقة.
- ✓ تدعيم الروابط التاريخية والجغرافية داخل الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق انتماءً وتواصلاً وتعاون السكان مع السلطات والقيادات الأمنية بشكل ودي يستحيل معه تغلغل الحركات الهدامة أو الإرهابية المسلحة.
- ✓ ضرورة العمل على تطوير طرق ووسائل النقل والمواصلات الجغرافية وإحياء القديمة منها لما لها من آثار اقتصادية وأمنية إيجابية.

- ✓ بث روح الحوار والمصالحة بين دول المنطقة لأن التجارب التاريخية أثبتت أن ما أُنجز بالحوار لا تستطيع القوة والعنف إنجازه، فالعنف لا يولد إلا مزيدًا من العنف، ولا يحل أي مشكلٍ بقدر ما يعقده.
- ✓ إشراك سكان المناطق الحدودية بشكلٍ فعالٍ في كل البرامج والخطط سواء منها الاقتصادية أم الثقافية أم الأمنية، وإسناد الدور الرئيس لهم؛ لأنهم أدرى وأقدر على حماية وتنمية مناطقهم، وذلك لن يتم إلا بالتخلص من سياسة التهميش لجماعات دون أخرى.
- ✓ إنشاء كيانات اقتصادية تشجع على العمل المشترك بين دول الصحراء للنهوض وخلق تنمية مستدامة، يقوم على إدارتها خبراء من أبناء تلك الدول.
- ✓ تقديم كل أنواع المساعدات والدعم في كل المجالات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات للسكان وللمناطق الواقعة شمالي دول مالي والنيجر وتشاد؛ لأنها تمثل الحزام الأمني الحقيقي للدول الإفريقية، وأي تهديدٍ لأمن تلك الدول إنما هو تهديد مباشر للأمن الجزائري وذلك بعزيز الإصلاحات السياسية ونشر مفاهيم ديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ✓ يجب على دول القارة الافريقية العمل المشترك من أجل مواجهة التحديات العديدة التي تهدد مصالحها الجيوسياسية، وفي مقدمة ذلك ضرورة التعامل في مجال التنمية المستدامة، و تعزيز التبادل الاقتصادي ومعالجة قضايا الهجرة السرية، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها كتبيض الأموال ومكافحة عصابات تهريب المخدرات والأسلحة، وتنسيق الجهود في عمليات في التقليص من التطرف وتجريم الفدية.
- ✓ التعاون الإقليمي بين دول القارة المتجاورة أمر أساسي لعرقلة تنقل الحركات الإرهابية على غرار القاعدة في المغرب الإسلامي، حيث يمكن لحكومات القارة الافريقية منع القاعدة من ترسيخ وجودها في منطقتها كما فعلت في أفغانستان، إذا ما تعاونت وكانت جهات فاعلة أساسية، لهذا السبب أصبحت مدينة تمنراست مؤخرا مركز ا لقيادة عسكرية إقليمية حيث تتعاون مالي وموريتانيا والنيجر مع الجزائر.
- ✓ كما يجب تحديد الأسباب الجذرية وراء اندلاع الصراعات وخاصة تلك العرقية والتعامل معها على نحو شامل ومتماسك.
- ✓ وبما أن جهود حل وإدارة الصراعات في إفريقيا غير ناجحة جدّا يصبح من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام والتشديد اللازمين إلى آليات منع الصراع التي تضمن أن لا تتحول التوترات إلى صراعات.
- ✓ كما يجب التوقف عن الشكوى من التهميش الاقتصادي والاجتماعي الواقع بفعل العولمة، وأن تجتهد بدلا من ذلك في تطوير أجندتها الاقتصادية والتنموية التي تتسع لطموحات الشعوب.

- ✓ لا يمكن توقع تحقيق طموحات الشعوب دون وضع حد للفساد واللامساواة المفرطة، وفسح المجال أمام احترام حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية وإشراكه في صياغة السياسات العامة مما يساهم في فهم وحل المشكلات الاجتماعية.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

- **القرآن الكريم:**

1. سورة النساء، الآية 83.

2. سورة النور الآية 55.

3. سورة قريش الآيات 2-3-4.

قائمة المراجع:

- **الكتب باللغة العربية:**

1. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999

2. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (ط1).عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

3. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، (ط1).الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.

4. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

5. أمال البازيجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام المالي الراهن، (ط1)، دمشق: دار الفكر، 2001.

6. بهجت قراني، هلال علي الدين، السياسة الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، (ط2). القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

7. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (ط1). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

8. ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000،

9. جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (ط1). القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

10. جورج س. ني الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، (ترجمة: دكتور أحمد أمين الجمل ومجدي كامل)، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

11. جيمس دوروتي وروبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، (ط1). الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع بالاشتراك مع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع اللبنانية، ديسمبر 1985.

12. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديث، (د.ت.ن).

13. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.

14. خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا التفكير والتخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي الحروب وإستراتيجية الاقتراب غير المباشر، (ط1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

15. زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية. بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999.

16. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (ط3). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

17. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (ط2). عمان: دار وائل للنشر، 2000.

18. سعيد ابو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، (ط7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

19. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، (ط2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، جويلية 1992.

20. سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث، (ط1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

21. سعيد بوالشعير، القانون الدستور والنظم السياسية المقارنة، ج1، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

22. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989 – 2007، ط1. عمان: الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

23. عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

24. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (ط1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

25. عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

26. عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

27. عبد القادر رزيق المخادمي، الصراعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت، التعاون العربي الإفريقي ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

28. عبد القادر زريق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي، ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

29. عبد الله بوقفة، القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

30. عبد المعطى محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، عمان: مكتبة المحتسب، 1994.

31. العبدلي عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار أقواس للنشر مطبعة فن وألوان، 1994.

32. عدنان الدوري، العلاقات السياسية الدولية، (ط1). طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998.

33. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003.

34. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (ط1). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

35. عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، (ط1). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

36. عمار بحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (ط7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

37. غراهام ايفانر وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،(ط1). دبي: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، 2004.

38. قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة،(ط1). الأردن: عمان، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2003.

39. لويد حسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة:محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم. الرياض، عمادة سؤون المكتبات بالاشتراك مع جامعة سعود، 1989.

40. مارسل ميل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ط2). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

41. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (ط2). القاهرة: دار الجيل، 2010.

42. محمد بوعشة، التماكل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة في المفاهيم والنظريات، بنغازي: دار الكتب الوطنية بالاشتراك مع دار الجيل اللبنانية، 1999.

43. محمد طه بدوي وآخرون، العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2003.

44. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.

45. محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة: دار الوزان للطباعة والنشر بالاشتراك مع عالم الكتب، 1988.

46. محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، ج1، بيروت: دار البيارق للنشر والطباعة والتوزيع، 1993.

47. محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية: منشأة المعارف الإسكندرية، 2002.

48. محمد نصر مهنا، الوجيز في البحوث السياسية والإعلامية، (ط2). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1999.

49. محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمية الإستراتيجية القومية، (ط1). الإسكندرية: مكتب الجامعي الحديث، 2008.

50. محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

51. محمود أبو عينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ط1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2008.

52. محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، (ط3).الأردن: عمان، دار زهران للنشر، 2012.

53. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة. بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان بالاشتراك مع دار الكتب الوطنية، 1425هـ.

54. منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية، (ط1). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 2000.

55. منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، باريس: مركز الدارسات العربي الأوروبي، 1997.

56. موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة : الأتاسي وسامي الدروبي. دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

57. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام: المقدمة العامة للمشروع، ج1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

58. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

59. نصر محمد عارف، إبستمولوجا السياسة المقارنة، (ط1). بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

60. نور الدين حاروش، تاريخ الفكر السياسي: أعمال موجهة، (ط1). الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع 2004.

61. هشام الصاغور، السياسة الخارجية لاتحاد الأوربي تجاه الجزائر 1988-2008، (ط1). الإسكندرية: الناشر مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

62. وديع طوروس، الاقتصاد السياسي، (ط1). طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2002

63. يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (ط1). بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

الكتب باللغة الفرنسية:

64. Emile Bruylant, La politique internationale, Bruwelles : Edition établissement Emile Bruylant. S.A, 2000.

65. Jean-Louis Marteres, « De la nécessite d'une théorie des relations internationales : L'illusion paradigmatique », Annuaire Français des relations internationales, 2003.

66. Pascal Vennesson, « Les réalistes contre les interventions : Arguments, Délibérations et Politique étrangère », Annuaire Français des relations internationales, 2003.

67. Wiliam Wallace, Foreign policy and the political process.

المجلات والدوريات باللغة العربية:

68. أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، السياسة الدولية، مجلد 42، العدد 169، جويلية 2007.

69. إسماعيل ديش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)، ستراتيجيا: مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، العدد 1، السداسي الأول 2014.

70. حسن رشوان، «الدبلوماسية... والأمن القومي»، مجلة الدبلوماسي، ع، 13، أبريل 1990.

71. الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد 10، المعهد العربي لحقوق الانسان، جوان 2003.

72. الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان، المجلة العربية لحقوق الانسان، العدد 10، المعهد العربي لحقوق الانسان، جوان 2003.

73. عمرو علي، المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للنشر، العدد 149، جويلية 2002. علاء جمعة، هيئة النيباد، مبادرة النيباد بعد ثلاث سنوات، مجلة السياسة الدولية، 159، (2005).

74. عيساني نورالدين، ظاهرة الشيخوخة للسكان في الجزائر وعوامل تطورها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، 2015.

75. مجلة إفريقيا قارتنا، «النيباد... الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»، العدد الرابع، أفريل 2013

76. مصباح زايد عبد الله، السياسة الخارجية، مالطا: منشورات Elga.

77. وزارة الشؤن الخارجية الجزائرية، سياسة الجزائر الخارجية في الميثاق الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 2، النص الثاني، 1986

المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:

78. Glenn Palmer and Archana Bhandari, « The Investigation of substituability in foreign policy », Journal of Conflict Resolution, Vol 44, N1, Februaary 2000.

79. Houchang Hassan-Yari, « Etude bibliographique : Une relecture des Relations Internatinales de Post-Guerre Froide », Revue d'Etude Internationales, Vol xxxIv, N2, Juin 2003

80. Salah Mouhoubi, le NEPAD une chance pour l'Afrique ? Algérie : office des publication universitaire, 2005

الرسائل والأطروحات الجامعية:

81. أحمد (إيدير)، "**التعددية الاثنية المجتمعي: دراسة حالة مالي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012/2011

82. أعمر (عمورة)، "**التهديدات اللاتمثالية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيو أمنية)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر 3، 2011

83. أمينة (جعفر عمر)، "**السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان**"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، كلية الادراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ماي 2005

84. أمينة (فلاح)، "**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمغرافية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010

85. إيناس (شيباني) ، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورش بوش الأب والابن، دراسة تحليلية مقارنة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

86. بشير (عمارة)، "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2007/2006

87. حكيمة (علالي) ، "**البعد الأمني في السياسة الجزائرية–نموذج الجزائر**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: ديمقراطية والحكم الراشد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010–2011.

88. خالد (بشكيط)، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.

89. سعاد (لهراوة) ، "**معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

90. سفيان (بنيو) ، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: درسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

91. سفيان (منصوري)، "**السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، تخصص سياسات عامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

92. سليم (العايب) ، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**". مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

93. عامر المودى (جمعة عمر) ، "**المبادلات والاستجابات السياسية السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا غير العربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كليةالأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2011.

94. عبير (شلغيم) ، "**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل، الإفريقي -2013 2012**،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014

95. محمد الطاهر (عديلة)، "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999 – 2004**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2004 – 2005

96. منيرة (بلعيد)، "**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

97. نبيل (بويبية)، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة غير منشورة، القاهرة، 2009 **مذكرات**

98. يوسف (نوري)، "**الدور الإقليمي للجزائر في مكافحة الإرهاب**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيرة، بسكرة، 2014-2015.

الرسائل والأطروحات الجامعية باللغة الفرنسية:

99. Hadj Chaib Adda, les aspecrs sécuritaire de la politique sous régionale de l'Algérie, mémoire de fin d'étude de post de graduation spécialisée en administration internationale. E.N.A.1994/1995

100. Pierre Both, « united states courter-terrorism in Africa: An Overview", South Africa, the African centre for the constructive resolution of disputes (ACCORD),

101. Hadj Chaib Adda, les aspecrs sécuritaire de la politique sous régionale de l'Algérie, mémoire de fin d'étude de post de graduation spécialisée en administration internationale. E.N.A.1994/1995,

أعمال المؤتمرات والندوات والملتقيات:

102. أبو العينين (محمود) ، "مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع، "الاتحاد الإفريقي: واقع وآفاق"، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية، الجزائر، العدد 11، جوان 2007.

103. الاتحاد الإفريقي، إفريقيا تسعى للتكفل بمشاكلها، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 570، جانفي 2011.

104. حسين بوقارة، محاضرات في السياسة الخارجية، تخصص: علاقات دولية، السنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة، 2002-2003.

105. عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لشبكة التلفزيون الشرق الأوسط MBC، نيويورك، 2005/06/30.

106. عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي مع تلفزيون الإمارات، أبو ظبي، الخميس 200/02/17.

107. عبد لعزيز بوتفليقة، حديث صحفي لتلفزيون الإمارات أبو ظبي، الخميس 200/02/17.

108. هاملي (محمد)، "تحديات مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع، "الاتحاد الإفريقي: واقع وآفاق"، جامعة باجي مختار عنابة، قسم العلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية، الجزائر، العدد 11، جوان 2007.

الجرائد باللغة العربية:

109. اجتماع اللجنة الثنائية الخاصة بالحدود اليوم، جريدة المساء، العدد 3260، 2007/11/20.

110. أحمد عظيمي، إستراتيجية مواجهة الإرهاب، جريدة الخبر، العدد 5941، 2010/03/20.

111. بشير عيرو، لجنة الأركان العملياتية المشتركة، ثمرة لرؤية مشتركة، الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011.

112. بن عياد (سعيد)، "خيارات الأمن الإفريقي الذاتي"، جريدة الشعب، العدد 15، 05، 309، أكتوبر 2010.

113. بوزيد عمار، ملكية آيت عمران، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، الجيش، العدد 561، الجزائر، أفريل 2010.

114. ح.س، الجزائر وباماكو مرتاحتان للتعاون في مجال الأمن والوقاية من الإجرام، جريدة الخبر، 2011/07/15.

115. ق.د، الطرق الصوفية بإمكانها حفظ الاستقرار على الحدود الجنوبية، جريدة الشروق، العدد2967 الجزائر، 2012/04/19.

116. قوة إفريقية أم أممية لحفظ السلام في مالي؟ جريدة الرياض، العدد 16316، الصادر بتاريخ: 2013/02/24.

117. محمد بن أحمد، الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود، الخبر، العدد 6800، 6 أوت 2012.

118. محند برقون، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي، 2008.

النصوص القانونية والمراسيم:

119. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور سنة 1996، الباب الأول، الفصل السابع، المادة 86-87-88-89-90-91-92-93، **الجريدة الرسمية رقم 76**، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل بالقانون رقم رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، **الجريدة الرسمية رقم 63**، المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

120. محمود أبو العينين، السيد فلفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001-2002.

التقارير:

121. الاتحاد الإفريقي، بيان مجلس السلم والأمن، إثيوبيا: أديس أبابا، 6 أفريل 2012.

122. الاتحاد الإفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز لتعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، إثيوبيا: أديس أبابا، الاجتماع 249 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، 22 نوفمبر 2010.

123. رواية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا، قرارات إفريقية، لندن، العدد 14، (أكتوبر 2004).

124. القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، المادة 4.

125. محمود أو العينين، السيد فلفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001-2002.

126. وثيقة تنصيب اللجنة العليا المختلطة المالية، الجزائر، 16 و20 نوفمبر 2007.

127. Mohamed Ayadi, « La route transsaharienne, un projet au développement des régions transfrontalières », colloque national sur : la région sahélo-saharienne : réalités et perspectives, Algérie, 15/10/2012.

128. Union Africaine, Seconde Réunion Intergouvermentale de Haut Niveau sur la Prévention et la lutte Contre le Terrorisme en Afrique, (13-14/10/2004), Alger, Algérie.

مراكز الدارسات:

129. بوحنية (قوي): "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014.

130. بوحنية (قوي)، "الإستراتيجية الجزائري تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012.

131. بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 يونيو 2012.

132. جريمي كنان، إرهاب وانعدام أمن في الساحل الإفريقي، درس في التزوير الجغرافي والسياسي، سلسلة كتب أوضاع العالم، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011.

المواقع الالكترونية:

133. يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟ الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007، تاريخ دخول الموقع، 2016/05/14 ، على الساعة، 19:10، عم الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

134. المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، هنالك أزيد من 200 ألف نازح بمالي، (2015/5/15)، على الساعة: (22:10)، عن الموقع:

http://www.sahelmedias.net

135. مركز كارنيغي للشرق الأوسط:

https://www.google.dz/search

136. فريدو مسي أونها ود. جيرالد إي إزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود الجزءالاول،تاريخ الدخول، 2016/03/31، على الساعة، 16:00 في الموقع

http://peopole.tam.edu/quanli/research_papers/reprintfiles/JCR_2004_terrorism.pdf

137. فروي أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فيفري 2013، تاريخ الدخول، 2016/04/22، على الساعة، 01:35، عن الموقع:

www.aljazeera.net

138. غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، "**صنع السياسة الخارجية**"، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، بتاريخ 2016/04/22، الساعة: 14:35. في موقع:

139. عزيز. ل، بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائري مع الأزمة في مالي، تاريخ دخول الموقع (2016/05/01)، على الساعة: (14h:34). عن الموقع:

http://www.djazairnews.info

140. عربي بومدين، أزمة شمال مالي، المقاربة الجزائرية، ، بتاريخ: (2012/10/27)، على 17:00 عن الموقع:

http://www.alhiwar.org

141. الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، منتديات المعرفة لكل العرب، عن الموقع:

http://www.loredz.com/vb/shouthread.php?t=23735

142. سيدي عمر بن شخنته، المفاوضات المالية الأزدوادية في الجزائر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، عن الموقع:

http://www..adjazeera.net

143. سعيد لكحل، نواكشط: اجتماع رؤساء أركان جيوش منطقة الساحل، السكينة للحوار، 2016/05/10 à 22:56. عن الرابط:

http://www.assakina.com/pdf/pdf.php?id=16590

144. سدي عمر بن شختة، المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2014، تاريخ الدخول 2016/05/10 على 02:35، عن الربط:

http://www.aljazereera.net

145. رئيس مالي يطلب شراء شاحنات عسكرية جزائرية لمواجهة زيادة التهديدات الأمنية،(27/04/2012)، على الساعة، 21:55، عن الموقع:

www.sarabia.com/preciuew-news.php?id=242208cat=1

146. الديوان الوطني للإحصاء ، معطيات إحصائية 1997.

147. ديموغرافيا الجزائر، بيانات من منظمة الأغذية والزراعة، عام 2005:

http://www.tassilialgerie.com/rb/shouthread.php?t=16700

148. دباح عبد الهادي، متوسطة تقي الدين بن تيمية، براقي، الجزائر، الاتحاد، 2008/04/14. أنظر: يوم 2016/03/28، الساعة 00:30:

http://forum.edvedz.com/threads

149. حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، موقع صحراء تايمز، 2016/05/15، الساعة: 01h:52، عن الموقع:

http://ar.sahara-times.com

150. حسينة، الإرهاب في الساحل الإفريقي، نظرة جزائرية، تاريخ الدخول، 2016/04/01 ، على الساعة، 23:00 من الرابط: http://algérian-vision.com/22/03/2016.

151. الحافظ النويني، إشكالية التدبير الأمني في منطقة الساحل والصحراء، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية تاريخ الدخول،2016/04/28، على الساعة،18:50، عن الموقع:

http://www.bcnaibinet/

152. جمال عمر، مالي تحت الحصار مع تقدم المقاتلين الإسلاميين، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/04)، على الساعة (14h:56)، عن الموقع:

http://www.magharebia.com

153. الجزائر ويكيبديا الموسوعة الحرة:

https://ar.wikipedia.org/wiki

154. الجزائر تقترح وضع مشروعين تتكفل بإنشائهما في إطار مبادرة النيباد، جريدة النهار، عن الموقع:

http://ennaharonline.com/ar/algeria_news/144955

155. بديع ب، الاتحاد الإفريقي يرحب بقرار مجلس الأمن الدولي حول نشر قوة بقيادة إفريقية في شمال مالي، على الساعة: (21h:31). عن الموقع:

http://www.aldjadidonline.com

156. البترول والغاز في الجزائر:

https://images.search.yahoo.com/images/

157. الإفريقي يصادق على الخطة الخاصة بمالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/05)، على الساعة: (21h:53)، عن الموقع:

http://www.maghrebia.com

158. أحمد التبتي، قمتنا: النيباد قضايا ساخنة وآمال كبيرة، ص2، تاريخ الدخول:2016/04/16 على الساعة: 01:55، في الموقع:

http://www.aliss.net

159. الاتحاد الإفريقي يدين تدمير أضرحة لمسلمين في شمال مالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/03)، على الساحة: (10h:49)، عن الموقع:

http://www.ahramdigital.org.eg

160. الاتحاد الإفريقي يدعو إلى تكثيف الجهود لحل الأزمة في مالي، تاريخ دخول الموقع: (2016/05/05)، على الساعة: (22h:00)، عن الموقع:

http://elraaed.com

161. الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا، 2016/04/29،على الساعة،16:00 من الموقع:

http://www.alarabiya.net/articles/29482.htm

162. النيباد أحد أهم الرهانات، وكالة الأنباء الجزائرية،2012/07/14 تاريخ الدخول،2016/05/05 على الساعة،13:00 عن الموقع:

http://www.djazairess.com/aps/254815

163. الدور الهام للجزائر في النيباد، 2016/01/29، على الساعة،22:00، عن الموقع:

http://www.aps.dz/ar/economie/25342

164. عبد العزيز داودي 2012، تاريخ دخول الموقع 2016/03/17 ،على الساعة: 11:21 في الموقع:

http://30dz.justgoo.com/t1682-topic

165. الديوان الوطني للإحصائيات، 2016/03/24 الساعة: 02:55 ، في الموقع:

http://www.aoulef.com/t7607-topic

166. محمد بوبوش، "رئيس الدولة و السياسة الخارجية"، تاريخ الدخول 2016/04/19، الساعة: 15:10 في موقع:

http://boubouche.maktoobblog.com

167. موقع الجزائر خريطة تاريخ الدخول 2016/04/22، على الساعة: 16:00، عن الموقع: جغرافيا الجزائر : 2016/04/29، 00h:30

http://ar.wikipedia.org/wik

168. الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث، تاريخ الدخول2016/05/10، على الساعة 03:55، عن الموقع:

http://www.aps.dz/ar/algerie/15989

169. ملتقى الجزائر لتجريم الفدية متوفر، يوم 2016/05/14، على الساعة 16:00 على الرابط:

www.sawt-alahrare-net/online/modulesphp/namenewandfile:articleandsi19780

170. محمد شراق، مكاسب على الورق، ، بتاريخ 14/05/2016، على الساعة، 22:00 في الموقع:

http://www.elkhaber.com

171. افريقيا–ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدخول 2016/05/25 الساعة:01:20.

172. افريقيا– ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدوخول 2016/05/25 الساعة: 01:20 في الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

173. افريقيا– ويكيبديا الموسوعة الحرة تاريخ الدخول 2016/05/25 الساعة: 01:20 في الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82% D9%8A%D8%A7

174. quan Li and Drew Schaub, « Economic Globalization and Transnational Terrorism, A Pooled Time-Series Analysis », Journal of Conflict Resolution , in http://peopole.tam.edu/quanli/research_papers/reprint-files/JCR_2004_terrorism.pdf

175 ONS donnée statistique N°496

176. Kalifa Keita, « Conflict an Conflict Resolution un the Shel : The Tuareg Insurgency in Mali », Strategic Studies Institute, United Stats, May 1998, In : http://www.strategicstudiesinstitue.army.mil, (02/01/2016).

177. https://images.search.yahoo.com/yhs/search

178. http://www.tassilialgerie.com/rb/shouthread.php?t=16700

179. http://ons.dz/demographie.htm

180. http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc22.htm

181. http://30dz.justgoo.com/t1682-topic

الملاحق

ملحق رقم 01

مبادىء الاتحاد الافريقي:

مبادئ الاتحاد: تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على مجموعة من المبادئ وهي:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.
- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.
- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.
- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.
- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.

حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن، (أنظر المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي).

ملحق رقم 02

أليات الاتحاد الافريقي:

يعتمد مجلس السلم والأمن الإفريقي على العديد من الآليات وهي:

أ. هيئة الحكماء: Panel Ofwises دعما للجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن الإفريقي وتلك التي يبذلها رئيس المفوضية، فقد تم إنشاء هيئة الحكماء وفقا للمادة 11 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي تلك التي تتكون من5 شخصيات إفريقية تتمتع بالاحترام البالغ من مختلف فئات المجتمع،تكون قد قدّمت إسهامات بارز في مجالات السلم والأمن وكنا التنمية في القار.

وفيما يتعلق بالشخصيات الخمس فيختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي، بمعنى واحد عن كل إقليم من أقاليم إفريقيا الخمسة وسيتم تعيينهم لفترة 3 سنوات من قبل المؤشر.

ب. نظام الإنذار المبكر: CEWS Contenintal Early Warning System حيث نصت المادة (12) من بروتوكول المجلس على إنشاء نظام للإنذار المبكر يعمل على تسهيل عملية النزعات ومنعها، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد في أديس أبابا، وتعدي بفرقة الأوضاع، ثم وحدات فرعية منتشرة. في أقاليم القار الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للمجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزعات وتتعاون مع منظمه الأمم المتحدة ووكالاتها ويستخدم ريس المفوضية المعلومات التي تنب إليه من خلال هذه الوحدة، ولم يتم بعد اكتمال إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر.

ج. القوة الإفريقية الجاهزة: African Standvly Force تعتبر القوة الإفريقية أحد الآليات الرئيسية التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، فقد أقيمت وفقا للمادة 4(ح)و(ي) من القانون التأسيسي للإتحاد ،حيث ورد النص على أن يتم إنشاء قوة إفريقية جاهر تلك التي تتكون من فرق جاهر ومتعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للانتشار السريع عن إشعار ملائم.

وقد حدد البروتوكول في مادته 13 حالات التدخل لهذه القوة والمتمثلة في : حالة وجود ظروف خطيرة في دولة ما أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلام والحيلولة دون تدويل الصراعات الإفريقية والتعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في مناطق النزاعات.

بالإضافة لهذا فقد تم إنشاء لجنة أرهان عسكرية لإسداء المشون وتقديم المساعدة لمجلس السلم والأمن بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز وصون السلام والأمن في إفريقيا إذ تكون من كبار الضباط العسكريين لأعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وقد حددت المادة (13) من بروتوكول المجلس مهامها في التدخل.

د. صندوق السلام: تعد مسألة التمويل نقطة الضعف الأساسية ني عمل المجلس، الأمر الذي يمكن معه أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل: الأمم المتحدة بالإضافة إلى القطاع الخاص ومختلف المصادر من خارج الإتحاد سلبا على استقلالية المجلس في ممارسته لعمله، ولمعالجة هذا الأمر أنشأ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية الملائمة لمهام دعم السلم والأمن والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بهما.

وفقا للمادة 21 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن إنشاء صندوق خاص للسلام ذلك هدفا لتوفير مختلف الموارد المالية لدعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن ،وتأتي موارد الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الإفريقي ومن أية مصادر داخل إفريقية (القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد)، بالإضافة للعديد من التبرعات من خارج إفريقيا شريطة عدم التعارض مع مبادئ الاتحاد الإفريقي.

ملحق رقم 03

قمة جانت

قمة جانت بجنوب الجزائر: 8-9 سبتمبر 1990: انعقدت القمة الرئاسية الرباعية بمدينة جانت، وضمت قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا والذين اتفقوا على ضرورة عودة الأمن والاستقرار لمنطقة الأزواد والتعامل معها في شتى جوانبها، من جهة أخرى أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم لإدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشعرية كما أكد ممثلو الدول الأربعة على إرادتهم في احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة السلمية للنزاعات واحترام السيادة والسلامة الترابية للدول.

وقد سجل بعد القمة الرئاسية انسحاب الطرف الليبي من القمة الوزارية باعتبار أن الأزواد فضلوا الوساطة الجزائرية على الوساطة الليبية، وهذه الأخيرة كانت تعتبر نفسها الدولة التي ساعدت الأزواد أكثر من أية دولة أخرى.

اتفاق تمنراست: 5-6 جانفي 1991: التقى أطراف الأزمة في مالي المتمثلة في الحكومة المالية والحركات المتمردة كل من الحركة الشعبية لتحرير الأزواج والجبهة العربية الإسلامية للأزواد برعاية الوساطة الجزائرية في ولاية تمنراست جنوب الجزائر، توجت هذه الوساطة بالتوقيع على "اتفاق تمنراست"، وقد أشرف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري "عبد الكريم غريب".

لقاء الجزائر العاصمة الأول: 29-30 ديسمبر 1991: التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية بهدف تحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

لقاء الجزائر العاصمة الثاني: 22-30 جانفي 1992: انعقد هذا اللقاء تحت رعاية الجزائر للتأكيد على ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات الأولية السابقة.

لقاء الجزائر الثالث: 15-25 مارس 1992: يعد الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع في باماكو عاصمة مالي على "الميثاق الوطني" National Pact في 11 أفريل 1992، فهو بمثابة ميثاق شامل للعديد من القضايا انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، بالإضافة لتخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية، وحتى إنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لانتقال السلطة بشكل حقيقي.

لقاء الجزائر العاصمة: 10-15 ماي 1994: مكّن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا "لاتفاقية تمنراست" حول عدد مقاتلي وإطارات الحركات والجبهات الموحدة للأزواد، الذين سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة، وفي المشاريع السوسيو اقتصادية، وحتى الوظيف العمومي.

لقاء تمنراست: 27-30 جانفي 1994: راح ضحية العمل المسلح الذي قامت به "الحركة الشعبية الغنداكري" ما يقدر بـ 9 طوارق من عناصر الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد في شهر ماي لنفس السنة، حيث قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع واستعراض مختلف العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني.

اتفاق 26 مارس 1996: نظّمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل سمّي بـ "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع، حيث شاركت الجزائر بوفد هام تحت قيادة وزير الداخلية والجماعات المحلية، إلاّ أن الأطراف كعادتها لم تحترم الاتفاقيات المبرمة ما دفع بعودة النزاع المسلح مرة أخرى، وظلت الجزائر الوسيط الفعال والبارز في الأزمة إلى غاية تعليق وساطتها نظرا للانتقادات التي قدمت لها من طرف وسائل الإعلام المالية وكان ذلك في أفريل 2005.

اتفاقية السلام: جويلية 2006: ازدادت وتيرة العنف والصراعات سنة 2006 ما أجبر الجزائر للقيام بدور الوساطة التي أشرف عليها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر بما يحدث في القارة الإفريقية بشكل عام وشمال مالي "إقليم أزواد" على الأخص، تلك الوساطة التي انتهت بتوقيع اتفاق سلام بالجزائر يوم 4 جويلية 2006 تحت اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، الذي ينص على انسحاب الجيش من بعض مناطق الشمال وإنشاء وحدات أمنية خاصة تتكون غالبيتها من الطوارق ويتم دمجها في الجيش، وتكرس ترتيبات هذا الاتفاق نوعا من التقسيم الفعلي لأراضي البلاد.

غير أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع على بروتوكول إضافي في 20 فيفري 2007 بالجزائر، يضم ثلاث وثائق: خصت الأولى الإجراءات التطبيقي العالقة في اتفاق جويلية، أما الثانية فهي عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، والوثيقة الأخيرة ضبطت شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو).

على الرغم من البروتوكول الإضافي السابق فلا تزال الخلافات بين الطرفين قائمة ما استدعى الدخول في مفاوضات جديدة تحت إشراف الجزائر، التي قامت مرة أخرة بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت للحدود، وحرصا على تنفيذ هذه البنود تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.

فهرس

الجداول والخرائط والأشكال

فهرس الجداول والخرائط والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح الاعتماد المتبادل وآثاره على السياسة الخارجية	42
02	جدول يبين تطور بنية السكان في الجزائر من سنة 1996 – 2008	90
03	جدول يبين هيكل السكان في الجزائر من حيث السن من سنة 1966 إلى 2010	91
04	جدول يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر.	94
05	جدول يوضح إحتياطي النفط في الجزائر	94
06	جدول يوضح تطور احتياطي الغاز في الجزائر.	96
07	جدول يبين حجم التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي ما بين 1964 – 1970	97
08	جدول يوضح إتفاقيات الجزائر ومالي في المجالين الثقافي والعلمي.	142
09	جدول يبين عدد المنح المقدمة للطلبة الماليين في الجامعة الجزائرية	143
10	جدول يوضح البعثات الدبلوماسية للجزائر في مالي 1993-2012	146
11	جدول يوضح الاتفاقيات الموقعة بين الجزائري ومالي في المجالين الاقتصادي والتجاري	146
12	جدول يوضح الاتفاقيات العسكرية التي أرمتها الجزائر مع دولة مالي	151
13	جدول يوضح المساعدات العسكرية التي قدمتها الجزائر لدولة مالي	152
14	جدول يوضح التعاون العسكري في مجال التكوين	152
15	جدول يلخص المساعدات الدولية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي	167

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح موقع الجزائر الاستراتيجي	85
02	الخريطة توضح فلكية الموقع الجزائري.	86
03	خريطة توضح القمر الاصطناعي لإفريقيا.	88
04	خريطة توضح أهم مناطق البترول والغاز في الجزائر	95
05	خريطة توضح تصنيف الدول الافريقية وفقاً لمخطط جغرافي	105
06	خريطة توضح خريطة سياسية لإفريقيا	124
07	خريطة توضح طرق التهريب في منطقة الساحل الإفريقي	161
08	خريطة توضح الخريطة مناطق تواجد الجماعات الإرهابية في إفريقيا	165

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل يوضح أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في الدولة	34
02	الشكل يوضح ثمن الاستقرار في الجزائر	93
03	الشكل يوضح محددات السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	98
04	الشكل يوضح التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب	158

فهرس المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح العلاقات المتبادلة بين الإستراتيجية القومية والإستراتيجية العسكرية والسياسة العسكرية	35
02	مخطط نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية	63

فهرس المنحنيات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى بياني يوضح ديمغرافيا الجزائر من 1961 إلى 2003	90

الفهرس

الفهرس

بسملة.

كلمة شكر وعرفان.

إهداء.

مقدمة.....أ

الفصل الأول: السياسة الخارجية (إطار نظري).....12

المبحث الأول: السياسة الخارجية (المفهوم وأدواتها وعلاقتها ببعض المفاهيم)......13

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....13

المطلب الثاني: علاقتها بالأمن وببعض المفاهيم المشابهة لها.....23

الفرع الأول: السياسة الخارجية والأمن القومي.....23

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمصلحة القومية.....23

الفرع الثالث: السياسة الخارجية والدبلوماسية.....24

الفرع الرابع: السياسة الخارجية والسياسة الدولية.....25

الفرع الخامس: السياسة الخارجية والإستراتيجية.....26

الفرع السادس: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.....27

الفرع السابع: السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.....28

المطلب الثالث: أدواتها الدبلوماسية والإستراتيجية.....29

الفرع الأول: الأدوات الدبلوماسية.....30

الفرع الثاني: أجهزة جمع المعلومات.....30

الفرع الثالث: الأداة الدعائية 31
الفرع الرابع: الأدوات أو الوسائل الاقتصادية 31
الفرع الخامس: الأدوات العسكرية 32
الفرع السادس: الأدوات السياسية الداخلية 32
الفرع السابع: الأدوات الاستخبارية 32
الفرع الثامن: الأدوات العلمية والتكنولوجية 33
الفرع التاسع: الموارد الطبيعية 33
المبحث الثاني: خصائصها وأنماطها وتخطيطاتها. 36
المطلب الأول: خصائص السياسة الخارجية. 36
الفرع الأول: الطابع الواحدي للسياسة الخارجية 36
الفرع الثاني: الطابع الرسمي للسياسة الخارجية 36
الفرع الثالث: الطابع العلني للسياسة الخارجية 37
الفرع الرابع: الطابع الاختياري للسياسة الخارجية 37
الفرع الخامس: الطابع الهدفي للسياسة الخارجية 37
الفرع السادس: الطابع الخارجي للسياسة الخارجية 38
المطلب الثاني: أنماط السياسة الخارجية. 39
الفرع الأول: نمط الانعزال والانكفاء 39
الفرع الثاني: نمط عدم الانحياز 39
الفرع الثالث: نمط الاعتماد أو التحالفات 40

الفرع الرابع: نمط الاعتماد على الذات أو الحياد 40
المطلب الثالث: تخطيط السياسة الخارجية. 41
الفرع الأول: مفهوم التخطيط في السياسة الخارجية 42
الفرع الثاني: تعريف وزارة التخطيط 44
الفرع الثالث: معضلة تخطيط السياسة الخارجية 45
الفرع الرابع: مجالات تخطيط السياسة الخارجية 46
المبحث الثالث: المداخيل والاتجاهات النظرية في دراستها لصنع القرار الخارجي. 50
المطلب الأول: المداخيل النظرية التقليدية (الكلاسيكية الواقعية المثالية). 50
الفرع الأول: المنهج التاريخي Approche Historique. 50
الفرع الثاني: المدرسة المثالية (L'École Idéaliste) 52
الفرع الثالث: المدرسة الواقعية (L'École Réaliste). 54
الفرع الرابع: المدرسة الماركسية. 57
المطلب الثاني: المداخيل النظرية الحديثة. 59
الفرع الأول: المدراسة المقارنة في السياسة الخارجية. 59
الفرع الثاني: النظرية الليبرالية. 60
المطلب الثالث: المداخيل النظرية في صنع القرار الخارجي. 61
الفرع الأول: نموذج ريتشارد سنايدر (Richard Snyder). 61
الفرع الثاني: نموذج كارل دويتش. 66
خاتمة الفصل الأول: 68

الفصل الثاني: مؤسسات صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية 70

المبحث الأول: مؤسسات صنع القرار الخارجي في السياسة الخارجية الجزائرية. 71

المطلب الأول: رئاسة الجمهورية. 71

الفرع الأول: نبذة عن الرئيس ومهامه. 71

الفرع الثاني: شروط الترشح لرئيس الجمهورية. 73

الفرع الثالث: صلاحيات رئيس في المجال الخارجي 74

المطلب الثاني: البرلمان. 79

المطلب الثالث: وزارة الخارجية. 81

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية. 83

المطلب الأول: المحددات الجغرافية. 83

الفرع الأول: العامل الجغرافي. 84

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي الجزائري. 84

الفرع الثالث: فلكية الموقع. 85

الفرع الرابع: مساحة الجزائر. 86

الفرع الخامس: الأهمية الإستراتيجية للموقع الجزائري. 87

المطلب الثاني: المحددات الديمغرافية. 89

الفرع أول: الديمغرافيا في الجزائر. 89

الفرع الثاني: البنية السكانية من حيث السن. 91

الفرع الثالث: توزيع الكثافة. 91

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية (النفط). 92
الفرع الأول: النفط. 93
الفرع الثاني: الغاز. 95
الفرع الثالث: التبادلات التجارية. 97
المبحث الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وأهم محدداتها. 99
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا 100
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا. 104
الفرع الأول: المحددات البنيوية (المادية) 104
الفرع الثاني: المحددات المعنوية. 108
المطلب الثالث: عملية صنع القرار الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا 111
الفراع الأول: بنية عملية صنع القرار الخارجي 111
الفرع الثاني: عملية إتخاد القرار الخارجي الجزائري تجاه إفريقيا 114
خلاصة الفصل الثاني: 117
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه افريقيا في ظل مبادرة النيباد والاتحاد الإفريقي وأهم السيناريوهات 120
المبحث الأول: المقاربة التنموية الجزائرية تجاه إفريقيا 121
المطلب الأول: الدور الجزائر في تأسيس ودعم مبادرة النيباد NEPAD 121
الفرع الأول: أهداف النيباد 123
الفرع الثاني: هياكل النيباد 125

الفرع الثالث: شروط تحقيق مبادرة النيباد 128

المطلب الثاني: دور ومكانة الجزائر في ظل مبادرة النيباد 129

المطلب الثالث: أهم الرهانات السياسية الخارجية الجزائرية في ظل مبادرة النيباد 129

المبحث الثاني: دورالاتحاد الإفريقي والسياسة الخارجية الجزائرية وأهم أليـاتها في تسوية إدارة النزاع في مالي. 132

المطلب الأول: جهود الاتحاد الإفريقي لحل النزاع في مالي 132

الفرع الأول: أجهزة الاتحاد الإفريقي 132

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الإفريقي من الانقلاب العسكري 134

الفرع الثالث: دور الاتحاد الإفريقي في مالي 135

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لحل أزمة مالي 136

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي 141

الفرع الأول: الآليات السياسية 141

الفرع الثاني: الآليات الدبلوماسية 145

الفرع الثالث: الآليات الاقتصادية 147

الفرع الرابع: الآليات الاجتماعية 150

الفرع الخامس: الآليات العسكرية 152

المبحث الثالث: سيناريوهات الدور الجزائري تجاه إفريقيا. 156

المطلب الأول: تنامي الدور الجزائري في مكافحة بعض التهديدات الأمنية. 156

الفرع الأول: العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. 156

الفرع الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في دولة مالي 160

الفرع الثالث: الدور الجزائري في مكافحة التهديدات الأمنية. 163

الفرع الرابع: المعوقات التي تواجه الجزائر في مكافحة الإرهاب بإفريقيا. 166

المطلب الثاني: تقلص الدور الجزائري بفعل الضغوطات الغربية والإقليمية. 167

الفرع الأول: الدور الفرنسي في إفريقيا. 167

الفرع الثاني: الدور الأمريكي في إفريقيا 169

الفرع الثالث: الصراع الجزائري المغربي على إفريقيا 171

خلاصة الفصل الثالث: 172

خاتمة: 175

قائمة المصادر والمراجع: 184

ملخص الدراسة:

يشهد الأمن القومي تطورات وتحولات مستمرة، تفرضها التهديدات والتحديات الجديدة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ما يجعله يتسم بالديناميكية والحركية والتعقيد، فالعالم اليوم أصبح يواجه مجموعة تهديدات تتمثل في ظاهرة الإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والصراعات الداخلية جراء المشاكل السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية، ما من شأنه أن يدخل عديد البلدان في دوامة انعدام الأمن بكل أبعاده، واتساع دائرة الفقر، على غرار دول منطقة الساحل الإفريقي التي تتسم بهشاشة دولها التي يعيش أغلبها استبدادا وانسدادا سياسياً، وهو ما شجّع على ظهور العديد من التهديدات الأمنية في المنطقة، فبالإضافة إلى تحدي انعدام التنمية، والتعليم، والصحة، تشكّل الصراعات الداخلية، وظهور الحركات الانفصالية، والعديد من الحركات الجهادية الإرهابية التي أخذ نشاطها يتنامى بشكل غير مسبوق باتساع رقعة عملياتها الإرهابية، وتزايد أتباعها، والتي تفاقمت حدتها بتحالفها مع عصابات الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات والاتجار بالبشر إلى المتاجرة بالسلاح، خاصة بعد انهيار بعض الدول في المنطقة، حيث عملت الجزائر وبقيادة الاتحاد الافريقي على إنشاء المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب **CAFERT** مقره بالجزائر العاصمة حيث دخل حيز التنفيذ في 13 أكتوبر 2008، وكذا تزايد أتباعها، والتي تفاقمت حدتها بتحالفها مع عصابات الجريمة المنظمة من تهريب للمخدرات والاتجار بالبشر إلى المتاجرة بالسلاح، خاصة بعد انهيار بعض الدول في المنطقة (مالي).

وفي ظل هذه المعطيات أصبح أمن دول القارة على المحك، والجزائر لما تملكه من حدود واسعة تربطها بدول الساحل الإفريقي، أصبح أمنها القومي مهدد، وفي بعض الأحيان مستهدف خاصة من قبل الجماعات الإرهابية، ولمواجهة هذه التهديدات إتخذت الجزائر استراتيجية للدفاع عن أمنها القومي تمثلت في المقاربة العسكرية بإنشاء مركز قيادة إقليمي بمدينة تمنراست في الجنوب الجزائري، الذي تعقد فيه اجتماعات مجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة مالي، النيجر، موريتانيا، والجزائر بهدف التنسيق بين جيوشها، ووضع إستراتيجية موحّدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما انتهجت الجزائر مقاربة تنموية تمثلت في تأسيس مع العديد من دول القارة الإفريقية مبادرة النيباد **NEPAD**، أما دبلوماسيا فقد حققت الجزائر نجاح دبلوماسي بالعمل على رأس الوساطة من أجل حل الأزمة المالية بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي في جوان2015، لإنهاء الصراع ومظاهر الاقتتال. ولكن بقدر امتلاك الجزائر لماكنة دبلوماسية معزِّزة لعلاقات حسن الجوار، وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة، إلا أنّ هشاشة البناء المؤسساتي لدول ادول القارة الإفريقية، وتنامي نشاط الحركات الإرهابية، والجريمة العابرة للحدود، والضغوطات الدولية والإقليمية على القارة، صعّبت من مهمة الجزائر في تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي.

Abstract:

The National security is evolving and constant transformations required by the threats and challenges to the levels: local, regional and international. Making it her energy, kinetic and complexity. The world today is faced with threats such as terrorism, cross border crime and internal conflicts due to social political, ethnic and religious.

This would lead many countries to insecurity in all its forms and dimensions and increase poverty. For example, the African Sahel countries characterized by its fragile countries living under the authority and political inertia. This has encouraged the emergence of security threats in the region. The lack of development of education and health are additional internal conflicts and the emergence of separatist and terrorist movements whose number is growing significantly especially after their alliance with gangs of organized crime and drug smuggling human trafficking and the arms trade especially after the collapse of some countries in the region such as, where she worked as Algeria, led by the African Union on the creation of the African Centre for study and research on **CAFERT** terrorism based in Algiers, where he entered into force October 13, 2008, and the growth of his supporters, exacerbated unity alliance with organized criminal gangs of drug smuggling and human trafficking in arms trade especially after the collapse of some countries in the region (**MALI**).

In light of these facts, the continent's security is at stake, and Algeria because of their widely between countries of the African Sahel, national security has become threatened, and in some special cases, targeted by terrorist groups but the face of these threats took Algeria's strategy to defend its national security was the military establishment approach of a regional command center in Tamanrasset in southern Algeria, in which the Council meetings chiefs of staff of member countries on the committee of the joint operational staff Mali, Niger, Mauritania and Algeria with the aim of coordination between their armies and develop a unified strategy to combat terrorism and organized crime. Algeria has also adopted a development approach was to establish with many African countries, **NEPAD** and Algeria diplomat received a diplomatic success of the action at the head of mediation to resolve the financial crisis, signing of the peace agreement and reconciliation in Mali in June 2015, to end the conflict and fighting demonstrations.

But as far as Algeria have strengthened the diplomatic machine to good neighborly relations, and amortization disputes with neighboring countries, but the fragility of the institutional building for countries Adul African continent and the increasing activity of terrorist movements, cross-border crime, and international and regional pressures on the continent, it has the difficult task of Algeria in achieving security and regional stability.

Résume :

La sécurité nationale est en évolution et transformations constantes exigées par les menaces et les nouveaux défis aux niveaux : local, régional et international. Ce qui en fait son dynamisme, sa cinétique et sa complexité. Le monde d'aujourd'hui est confronté à des menaces telles que le terrorisme, la criminalité transfrontalière et les conflits internes dus aux problèmes politiques sociaux, ethniques et religieux.

Ceci, conduirait de nombreux pays vers l'insécurité dans toutes ses formes et dimensions et aggraverait la pauvreté. Par exemple, les pays du Sahel Africaine qui se caractérise par la fragilité de ses pays qui vivent sous l'autorité et l'inertie politique. Ce qui a encouragé l'émergence des menaces sur la sécurité de la région. Au manque de développement de l'éducation et de la santé viennent s'ajouter les conflits internes et l'apparition des mouvements séparatistes et terroristes dont le nombre s'accroit considérablement surtout après leurs alliance avec les gangs du crime organise la contrebande des drogues et le trafic humain ainsi que le commerce des armes notamment après l'effondrement de certains pays dans la région tel que la **,** où elle a travaillé comme l'Algérie, dirigée par l'Union africaine sur la création du Centre africain d'études et de recherches sur le terrorisme **CAFERT** basé à Alger, où il est entré en vigueur le 13 Octobre 2008, ainsi que la croissance de ses partisans, exacerbé l'unité alliance avec les gangs criminels organisés de contrebande de drogues et le trafic humain au commerce des armes, surtout après l'effondrement de certains pays de la région (**MALI**).

À la lumière de ces faits, la sécurité du continent est en jeu, et l'Algérie en raison de leurs larges limites reliant les pays du Sahel africain, la sécurité nationale est devenue menacée, et dans certains cas spéciaux, ciblés par des groupes terroristes, mais le visage de ces menaces a pris la stratégie de l'Algérie pour défendre sa sécurité nationale était l'approche établissement militaire d'un centre de commandement régional à Tamanrasset dans le sud de l'Algérie, dans lequel les réunions du Conseil des chefs d'état-major des pays membres au sein du comité du personnel opérationnel conjoint Mali, le Niger, la Mauritanie et de l'Algérie dans le but de la coordination entre leurs armées, et d'élaborer une stratégie unifiée pour combattre le terrorisme et le crime organisé. L'Algérie a également adopté une approche de développement était d'établir avec de nombreux pays du continent africain, le NEPAD et le diplomate Algérie a obtenu un succès diplomatique de l'action à la tête de la médiation pour résoudre la crise financière, la signature de l'accord de paix et de réconciliation au Mali en Juin 2015, pour mettre fin au conflit et de manifestations de combats.

Mais pour autant que posséder Algérie la machine diplomatique renforcée à de bonnes relations de voisinage, et les différends d'amortissement avec les pays voisins, mais la fragilité de l'édifice institutionnel pour les pays du continent africain Adul, et l'activité croissante des mouvements terroristes, la criminalité transfrontalière, et des pressions internationales et régionales sur le continent, il a la tâche plus difficile de l'Algérie dans la réalisation de la sécurité et de la stabilité régionale.